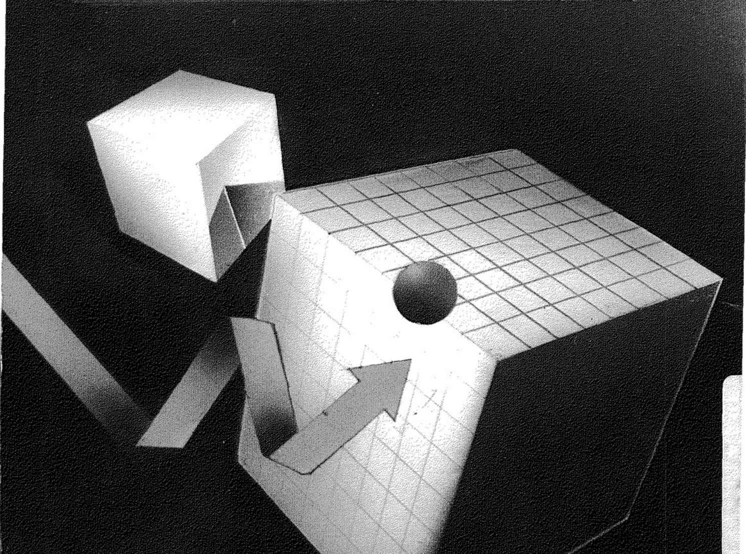
مقدمة

إلى

الديمقراطية الاقتصادية

تأليف
روبرت ا . دال

ترجمة
محمد مصطفى غنيم



الدار الدولية للنشر والتوزيع

مقدمة

إلى

الديمقراطية الاقتصادية



GIFTS OF 2002

U.S.GOVERNMENT

مقدمة
إلى
الديمقراطية الاقتصادية

تأليف

روبرت أ. دال

ترجمة

محمد مصطفى غنيم



الدار الدولية للنشر والتوزيع

القاهرة

This is a translation of A PREFACE TO ECONOMIC DEMOCRACY by Robert A. Dahl. Copyright © 1985 by The Regents of the University of California. Translated and published with permission of the University of California Press, 2120 Berkeley Way, Berkeley, California, 94720.

ISBN 969 0 10037 8

أشرفت الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية بالقاهرة على ترجمة وإخراج هذه الطبعة من الكتاب ، كما قامت بأعمال الجمع التصويرى وإعداد الأفلام .

The Egyptian Society for the Dissemination of Universal Culture and Knowledge (ESDUCK), Cairo, supervised the translation and production of this edition. Phototypesetting and films were done by ESDUCK.

حقوق النشر

الدار الدولية للنشر والتوزيع
٣٨ ش الأهرام - روكسي - مصر الجديدة
تليفون : ٢٥٨٢٨٨٧
تلكس : ٢٠٠٧٠ / ٢٠٠٧١ PBCRB UN
فاكس : ٢٩١٨٠٥٩ / ٢٠٢٠٠

المحتويات

شكـــر وامـتنـــان

أود أن أعرب عن تقديرى لجامعة كاليفورنيا فى بيركلى للفرصة التى أتاحتها لى لكى أقـدم المنـاقشات الأساسية لهذا الكتاب فى قائمة محاضرات جيفرسون التذكارية فى ١٩٨١ . وإننى مدين لزملائى بجامعة ييل فى الحلقة الدراسية للكلية عن المؤسسات الديمقراطية الأمريكية ، بالكثير من التعليقات المفيدة ، وإلى قراء الـنسخــة الأصلية لمطبعــة جامعــة كاليفــورنيا ، وإلى جوزيف لوبالومبارا ، ونلسون بولسبى ، وآرون ويلدافسكى . أما ما أدين به لأجيال متعـددة من طلبـة الأعوام النهائية فى حلقتى الدراسية عن إدارة المشروعات الاقتصـادية ، فهـو وإن كان أقل دِقة ، إلا أنه ليس أقل ضخامة . وكانت البحوث التى قام بها جو بيلد فراتز ذات فائدة كبرى لى فى كتابة الفصل ٢ . وفى النهاية فإننى أقدر إسهامات آمى إينسوهن ، التى قدمت مقترحات مفيدة ، والتصحيحـات التى أجـرتها باعتبارها مديرة تحرير ، ومارى رينود التى قامت باعتبارها مشرفة تحرير بتوجيه النسخة الأصلية خلال عملية الإعداد والنشر .

تقديم

يظهر أنه خلال جيل أو نحو ذلك فى أعقاب المؤتمر الدستورى ، تم التوصل بين الأمريكيين إلى إجماع تقريبى فى الرأى ــ بين المواطنين البيض على أية حال ــ على أن أى مجتمع جيد التنظيم سوف يتطلب ثلاثة أشياء على الأقل : مساواة سياسية ، وحرية سياسية ، وحرية اقتصادية ، وأن الأحوال فى الولايات المتحدة جعلت بلوغ هذه الأهداف أمراً ممكناً للأمريكيين ، وأنه فى الواقع وإلى حد معقول فقد تحققت هذه الغايات فعلاً فى أمريكا بدرجة مرضية . وهكذا كانت الحالة الذهنية التى لقيها ألكسيس توكفيل بين الأمريكيين فى عام ١٨٣١ .

غير أنه فى نفس الوقت ، فإن بعض المراقبين البارزين للأحوال الإنسانية من أصحاب الأفكار الفلسفية ، كانوا يعتقدون أن الأهداف الثلاثة ربما كانت تتناقض مع بعضها ، ومن المحتمل حقاً إنه لابد من أن يناقض بعضها بعض . وكان جون آدمز ، وتوماس جيفرسون ، وجيمس ماديسون ،

بالإضافة إلى كثيرين من أعضاء المؤتمر الدستورى الأمريكى زملاء ماديسون ، يساورهم قلق عميق من أن تتعارض المساواة السياسية مع الحرية السياسية ، وهذا الاحتمال يطرح موضوعاً هاماً ــ هو فى رأيى الموضوع الرئيسى ــ فى كتاب توكفيل « الديمقراطية فى أمريكا » . وقد أكد توكفيل ، وهو يردد فكرة قديمة فعلاً ــ فى الفصل قبل الأخير من مجلده الثانى ، اعتقاده بأن :

إنشاء حكومة مطلقة واستبدادية بين شعب تتساوى فيه أحوال المجتمع أسهل من إنشائها بين أى شعب آخر . واعتقد أنه إذا أقيمت مثل هذه الحكومة بين مثل هذا الشعب ، فإنها لن تستبد بالناس فحسب ، بل إنها سوف تجرد كل منهم فى النهاية من أنبل الصفات الإنسانية . ومن ثمَّ فإنه يبدو لى أن الاستبداد بصفة خاصة يثير الفزع فى العصور الديمقراطية : وأعتقد أننى كان لابد أن أعشق الحرية فى كل الأوقات ، ولكن فى العصر الذى نعيش فيه فإننى مستعد لأن أعبدها .

(توكفيل [١٨٣٥] ١٩٦١ ، ٢ : ٣٨٥)

وبينما كان توكفيل مهتماً أساساً بالتهديد الذى تشكله المساواة ــ السياسية ، والاجتماعية ، والاقتصادية ــ بالنسبة للحرية والاستقلال الشخصى ، فإن كثيرين من واضعى الدستور ، كان يثير قلقهم احتمال أن تؤدى الديمقراطية ، والمساواة السياسية ، وحكم الأغلبية ، بل والحرية السياسية ذاتها إلى تعريض حقوق أصحاب الأملاك للخطر فى الحفاظ على ممتلكاتهم واستخدامها كما يشاءون . وبهذا المعنى ، كان المعتقد أن الديمقراطية خطر على الحرية الاقتصادية ، وهو ما كان متصوراً بوجه عام فى ذلك الحين ، وخاصة ذلك النوع من الحرية الذى كان يمثله الحق فى التملك . وهذا التعارض بين الديمقراطية والملكية ، مثل التعارض بين المساواة والحرية السياسية ، كان هو الآخر جزءاً من جدل أقدم من ذلك بكثير . ففى الولايات المتحدة ، أصبح القلق الذى أعرب عنه البعض فى

المؤتمر الدستورى يتردد كثيراً منذ ذلك الحين .

وعند إمعان النظر فى التهديد الذى تمثله المساواة على الحرية ، رأى توكفيل ، كما رأى جيفرسون وواضعوا مسودة الدستور من قبله ، مجتمعاً كان من غير المعقول على الإطلاق أن يتوقعوا وأن يأملوا أن المواطنين من الرجال سوف يكونون متساوين تقريباً فى مواردهم من الممتلكات ، والمعرفة ، والمركز الاجتماعى ، وما إلى ذلك ، وبالتالى فى قدراتهم على التأثير فى القرارات السياسية . فقد رأوا بلداً مازال زراعياً بصورة كبيرة : كان سبعة من كل عشرة أشخاص يعملون بنجاح فى الزراعة ، وكانت هيئة المواطنين تتكون بصورة سائدة من مزارعين أحرار ، أو عمال زراعة يطمحون أن يصبحوا مزارعين أحراراً . والشىء الذى لم يكن أحد يتنبأ به كلية ، رغم أن أنصار إنشاء جمهورية تتكون من مزارعين أحرار كانوا يعبرون أحياناً عن توقعات تثير القلق ، هى الطريقة التى سوف يحدث بها الانقلاب فى المجتمع الزراعى بسبب ظهور الشركات الكبرى الحديثة باعتبارها صاحبة العمل الأساسية لأغلب الأمريكيين ، وباعتبارها القوة المحركة للاقتصاد والمجتمع . ولم تعد النظرة القديمة لجموع المواطنين من المزارعين الأحرار الذين تبدو المساواة بينهم جميعاً فى الموارد ممكنة التحقيق وبصورة حتمية تناسب ذلك الواقع للنظام الاقتصادى الجديد ، الذى تحدث فيه المشروعات الاقتصادية عدم مساواة بشكل آلى بين المواطنين : فى الثروة ، والدخل ، والوضع الاجتماعى ، والتعليم والمعرفة ، والنفوذ المهنى ، والسلطة ، وموارد أخرى عديدة . ولو كان توكفيل ومن سبقوه قد توقعوا صورة النظام الاقتصادى الذى سيأتى تماماً ، لرأوا على الأرجح مشكلة المساواة والحرية فى ضوء مختلف . ففى النظرة القديمة ، كانت المساواة بين المواطنين يمكن أن تعرض الحرية للخطر ، أما فى الواقع الجديد ، فقد ساعدت حرية المشروعات المشتركة على خلق هيئة مواطنين على قدر كبير من عدم المساواة فى الموارد التى يمكنهم استغلالها فى الحياة السياسية .

ومن ثم ، فإن السؤال الذى أريد أن أوجهه هو : هل كان من الممكن للأمريكيين أن يقيموا مجتمعاً يحقق قيم الديمقراطية بصورة أقرب ، ويحافظ فى نفس الوقت على هذا القدر من الحرية الفردية التى نتمتع بها الآن ، بل وربما أكثر . أم إنه كان هناك استخداماً لا مفر منه بالتناوب بين الحرية والمساواة ، بحيث لا يمكننا أن نتمتع بالحريات التى لدينا الآن إلا بإضاعة مساواة أكبر ؟

وبشكل أكثر تحديداً ، فإننى اقترح أن نستكشف إمكانية هيكل اقتصادى بديل سوف يساعد ، كما اعتقد ، على دعم المساواة السياسية والديمقراطية بتقليل حالات عدم المساواة التى تنشأ بسبب ملكية وسيطرة المؤسسات فى نظام مثل الذى لدينا الآن ــ نظام سوف أختار له تعبيراً أفضل فأطلق عليه اسم « الرأسمالية المشتركة » . وتصف الفصول الثلاثة الأخيرة بديلاً ، وتشرح مبرراته ، وتبحث بعض مشكلاته .

وقد تعمدت فى بحث هذا الاحتمال تضييق نطاق استقصاءنا فى مشكلة الحرية والمساواة : أولاً بالتركيز على المساواة السياسية ، ثم التركيز على نتائج امتلاك المشروعات والسيطرة عليها . والمساواة السياسية رغم أهميتها ــ المساواة بين المواطنين الملتزمين بحكم أنفسهم بواسطة العملية الديمقراطية ــ فإنها ليست الشكل الوحيد من المساواة الذى يمكن استخدامه كمعيار لمجتمع سليم . كما أن المؤسسات المالكة للمشروعات والمسيطرة عليها ، ليست المصدر الوحيد لحالات انعدام المساواة غير المستحبة بين المخلوقات البشرية ، أو حتى حالات عدم المساواة السياسية .

ومع ذلك فإن لتضييق التركيز ــ كما أعتقد ــ مبررات تقوم على أسس عديدة : أولاً أن المشكلة العامة للمساواة معقدة إلى حد أننا قد لا نتمكن من معالجتها إلا بدراسة أجزاء منها ، وكما استنتج دوجلاس راى فى نهاية تحليله الفائق الجودة عن معنى ، وأنواع ، وقيم المساواة :

إن المساواة هي أبسط الأفكار وأكثرها صعوبة ، ومع ذلك فإن الممارسات العالمية لها محددة ، ومعقدة بشكل يتعذر معالجته . فكيف يمكن تصور أن تحكم الأولى الأخيرة ؟ إنها لا تستطيع . ونحن نواجه دائماً بأكثر من معنى عملي واحد للمساواة ، والمساواة ذاتها لا يمكنها أن تكفل أساساً للاختيار بينهما . والسؤال القائل : « أية مساواة ؟ » لن يجد رداً قط بمجرد الإصرار على المساواة .

(راى ــ ١٩٨١ ، ١٥٠)

وفضلاً عن ذلك فإن المساواة السياسية بالتأكيد من أكثر الأنواع المتعددة من المساواة التي قد توجد في أي مجتمع سليم أهمية وحسماً ، لا كوسيلة لحماية الذات فحسب ، بل وأيضاً كشرط ضروري لقيم أخرى عديدة هامة ، تشمل واحدة من أكثر الحريات البشرية كلها جوهرية ، وهي حرية المساعدة في تحديد القوانين وإقررها بالتعاون مع الآخرين ، وكذلك القواعد التي يجب أن يطيعها الإنسان . وبشكل مماثل إلى حد ما ، فإن الاختلافات حول امتلاك المشروعات والسيطرة عليها ، وإن لم تكن بالتأكيد هي أصل كل أشكال عدم المساواة ، فإنها متورطة بعمق في حالات عدم المساواة في أنواع عديدة : في التقدير ، والاحترام ، والوضع الاجتماعي ، وفي السيطرة على حياة المرء اليومية ، وفي الدخل والثروة ، وكل الفرص المرتبطة بها ، وفي فرص الحياة للكبار والأطفال على السواء . ويبدو لي إنه ليس هناك مجال للشك في أن مجتمعاً به مساواة أكبر أهمية وشأناً في امتلاك المشروعات الاقتصادية والسيطرة عليها ، سوف يؤدي إلى مساواة أكبر وأعمق مما يوجد بين الأمريكيين اليوم .

وقبل أن نبحث ما إذا كان البديل للرأسمالية المشتركة قد يدعم المساواة السياسية ، بدون التضحية بالحرية ، فإننا نحتاج أولاً إلى البحث عن فهم أكثر وضوحاً للعلاقات بين المساواة السياسية ، والحرية السياسية ، والحرية الاقتصادية . وفي رأيي أن هذه العلاقات كثيراً ما يساء الظن بها ، أو أنها

فرضت ذاتها بنمط عام ، بحيث أننا لا نستطيع بالحكم على صدق البيانات التى قيلت عنها . ويمكن العثور على نموذج مؤثر للغاية لما اعتقد أنه رأى خاطىء عن هذه العلاقات ، وذلك فى عمل عظيم بدا لكاتب عظيم جداً ــ هو توكفيل ذاته ــ وذلك فى كتابه « الديمقراطية فى أمريكا » . وقد بحثت هذا الرأى فى الفصل الأول ، بقدر ما يتعلق على الأقل بما يمكن أن يستخلص من جزئى كتاب توكفيل ، وشرح السبب الذى يجعلنى أعتقد أن رأيه فى بعض النواحى الحاسمة كان مضللاً . وقد أظهرت فى الفصل الثانى مفهومى عن العلاقات بين الديمقراطية ، والمساواة السياسية ، والحرية الاقتصادية . وقد يبدو البديل الذى نوقش فى الفصول الثلاثة الأخيرة باعتباره عنصراً فى نظام من الحريات وحالات من المساواة أعلى منزلة مما لدى الأمريكيين الآن .

١

هـــل المســـاواة مـناوئــة للحــريــة ؟

وفقاً لرأى قديم واسع الانتشار ، أن المساواة خطر على الحرية . ولكن لماذا ، وكيف بالضبط تعتبر المساواة تهديداً للحرية ؟ وأية أنواع من « المساواة » أو أية أنـواع من « الحـرية » ؟ ومن أجـل الحكم على صحـة الردود على مثل هذه الأسئلة ، فأية مجموعة من الخبرات الماضية ينبغى أن تعتمد عليها ؟

هنـــاك مكـــان منـاسب للبحث عن الإجـابـات ، هو كتـاب توكفيل « الـديمقـراطية فى أمـريكـا » . إذ أنـه رغم ما قد يبدو للقارىء على الفور وبوضوح من افتتان توكفيل بالمساواة وآثارها ، فإن اهتمامه الرئيسى وأعلى قيم عنده هى الحرية . وكان الموضوع الأساسى الذى ورد فى كلا الجزئين هو خوفه من أن تسحق المســاواة الحرية ، وبحثه فى حل المشكلة جعلهما ــ إذ أمكن ذلك ــ يتعايشان بأية حال من الأحوال .

ومع ذلك ، فإنه نظراً لأن حجته وردوده ليست واضحة وصريحة دائماً ، فإن تفسيرى يسعى لجعل توكفيل أكثر وضوحاً وتخطيطاً بكثير مما كان ، أو إنه ،

كما أشعر بثقة ، كان يتمنى أن يكون [١] . ومع أن معالجتى قد لا تحقق العدالة التامة والإنصاف لتوكفيل ، فإنها قد تساعدنا على فهم السبب الذى كثيراً ما يجعل المساواة تعتبر تهديداً للحرية ، وأن نكشف بعض الجوانب التى مازالت محل جدل حول مثل هذا الرأى .

حجة توكفيل

واسمحوا لى أن الخص ما فهمت أنه المقدمات الافتراضية الأساسية لحجة توكفيل فى أربع مجموعات من الافتراضات : أولاً أن المساواة فى ازدياد وأمر حتمى فى كل أرجاء العالم المتحضر . ولما كانت المساواة قد بلغت تقريباً حدودها الطبيعية بين المواطنين (البيض الذكور) فى الولايات المتحدة ، فإن أمريكا تعتبر حقل التجارب للعالم ، حتى بالنسبة لفرنسا . ثانياً : إن الحرية خير على أعلى قدر من الأهمية ، وربما كانت فعلاً خير أكبر من المساواة ، ولكن حب المساواة أكبر من حب الحرية . وفى حين أن تقدم المساواة أمر مؤكد ، فإن بقاء الحرية أمر مشكوك فيه كثيراً . ثالثاً : هناك شرط ضرورى للحرية وهو وجود حواجز قوية لممارسة السلطة ، لأن السلطة المركزة تؤدى ضمناً إلى موت الحرية . وكانت الحرية فى الماضى تتم حمايتها أحياناً من السلطة المركزة بوجود

---

(١) رغم أن توكفيل كان فى رأيى واضع نظريات سياسية عظيم ، فإنه لم يكن من نوع واضعى النظريات الذين يعالجون بوضوح أنواع الأسئلة التى أثيرت فى الفقرة السابقة . فنظريته فى الغالب ضمنية راسخة بعمق فى سياقها ، ومحددة للغاية . ومحاولة جعل نظريته أكثر وضوحاً ، وأقل سياقاً ، وأقل تحديداً ، مثلما فعلت هنا ، يعد بمثابة أن ننسب له نظرية ربما كان هو نفسه قد يجدها غير مقبولة .

منظمات وسيطة قوية ، تقف بين الأفراد والدولة . ومع ذلك ــ ورابعاً ــ فإنه فى الـدولـة الـديمقـراطية التى تسود فيها المساواة السياسية ، والاجتماعية ، والاقتصادية ، وأزيلت فيها كل حواجز ممارسة السلطة غير المحدودة بواسطة الأغلبية ، تكون لدى الأغلبية الفرصة لكى تحكم حكماً استبدادياً . ويقول توكفيل : « إن جوهـر الحكم الـديمقـراطى يتكـون من السيادة المطلقـة للأغلبية ، إذ أنه ليس هناك شىء ما فى الدول الديمقراطية يستطيع مقاومة هذه الســيادة (توكـفـيل [١٨٣٥] ١٩٦١ - ١ : ٢٩٨) » . إن هذه الافتراضات الأربعة إذا أخذت معاً تشكل أسساً قوية لخوف توكفيل من أن المسـاواة فى مجتمـع ديمقـراطى منـظم وله حكومة معينة سوف تغرى بتدمير الحرية . وبالفعل فإنه يبدو أنه كلما كان الشعب أكثر ديمقراطية كان الخطر على الحرية أكبر .

فى الواقع إذن ، أن توكفيل قد طرح مأزقاً صعباً . إذ رغم أن المساواة شرط ضرورى واضـح للديمقراطية ، فإنها قد لا تكون شرطاً ضرورياً للحرية ، والمساواة بالتأكيد ليست شرطاً كافياً . وعلى النقيض من ذلك فإنه لما كانت المسـاواة تسهل طغيان الأغلبية ، فإنها تهدد الحرية . وإذا كان من الشروط الضرورية للديمقراطية وجود خطر دائم على الحرية ، فهل ينبغى علينا بناء على ذلك أن نختار بين الديمقراطية والحرية ؟ ليس بالضرورة ، كما يؤكد لنا توكـفـيل ، وهــو يعــرض حلاً قد يمكّـن أى شعـب ــ كما كان يظن فى الأمـريكيين ــ أن ينجـو من مأزق : المساواة ضد الحرية . غير إننا قبل أن نناقش الحل الذى قدمه ، فإننا نحتاج إلى فهم أكثر وضوحاً للمشكلة ذاتها .

المساواة . يؤكد توكفيل على نوعين من المساواة وثيقى الصلة ، سأطلق عليهما اسم « المساواة فى الموارد السياسية » ، و« المساواة فى السلطة » . ففيما يتعلق بالموارد ، فقد لاحظ المساواة النسبية بين الأمريكيين فى قدراتهم على المقاومة

المادية والقهر ، كالأسلحة النارية ، والتنظيم العسكرى ، والبوليس ، وفى سلطتهم القانونية على الدولة كمواطنين ، وفى معارفهم ، وثرواتهم ، ودخولهم ، ومكانتهم الاجتماعية . ونظراً لتبنيه افتراضاً شاع فى النظرية السياسية منذ العهد الكلاسيكى للإغريق ، فقد اعتقد أن التوزيع التقريبى للموارد كمثل هذه المرافق ، هو توزيع تقريبى فى توزيع السلطة ، أو بصورة أكثر تحديداً ، فى السيطرة على الحكومة (أو حكومات) الدولة . وهو يذكر لنا العواقب السياسية للمساواة غير العادية للأحوال الاجتماعية التى وجدها بين الأمريكيين ، فيقول :

إنه أمر من السهل استنتاجه . فمن المستحيل الاعتقاد بأن المساواة لن تجد طريقها فى النهاية إلى العالم السياسى كما تفعل فى كل مكان آخر . وتصور أن هناك أناساً يظلون إلى الأبد غير متساوين فى نقطة واحدة ، ولكنهم متساوين فى كل النقاط الأخرى ، أمر مستحيل . إذ ينبغى أن يصلوا إليها فى النهاية ليكونوا متساوين فى كل شىء .

ولكن توكفيل ، المتيقظ دائماً إلى الوضع الذى تحف به المخاطر للحرية فى عالم من الأشخاص المتساوية ، يحذر من أن « المساواة فى العالم السياسى » يمكن أن تنشأ بواحد من هذين الطريقين :

يجب أن يمكَّن كل مواطن من حيازة حقوقه ، أو لا تمنح أية حقوق لأحد .
ومن ثمَّ ، فإنه من نفس الوضع الاجتماعى ، فإن الدولة قد تحصل على واحدة أو أخرى من نتيجتين سياسيتين عظيمتين ، وهاتان النتيجتان تختلف كل منهما عن الأخرى إلى حد بعيد ، ولكنهما قد تنطلقان من نفس السبب .

إن الأمريكيين بعد أن نجوا من أسوأ بديل وهو « سيطرة السلطة المطلقة » استطاعوا حتى الآن إنشاء سيادة الشعب والحفاظ عليها (١ : ٤٦ - ٤٧) .

غير أنه ترتب على مقترحات توكفيل أن الدفاع عن الحرية بين الأمريكيين تم تنظيمه ضد القوى المتفرقة والمهددة بالخطر من أغلبية من الأشخاص غير العاديين ، إلى الحد الذى يجعلهم يقتربون بها من مساواة مطلقة فى الموارد والسلطة .

وحتى نفهم حجة توكفيل فى سياقها التاريخى ، فإننا نحتاج إلى ملاحظة شرطين هامين . الأول ، أنه رغم أن الولايات المتحدة كانت الدولة الوحيدة ــ فى تاريخ العالم ، والدولة الأولى ــ التى يمكن أن يطلق عليها يومئذ اسم الديمقراطية ، فإنه كان ينقصها الكثير من معايرنا الحالية التى تشتمل عليها الديمقراطية ، لأن أغلبية من السكان البالغين ــ النساء والعبيد وأغلب غير البيض ــ كانوا محرومين من الحقوق السياسية . لقد كانت الديمقراطية التى شهدها توكفيل فى أمريكا ، على أفضل تقدير ، ديمقراطية بين الذكور البيض من الأمريكيين . الثانى ، فى وصف « السلطة غير المحدودة للأغلبية فى الولايات المتحدة وعواقبها » فإنه لم يكن يقصد الحكومة الفيدرالية بقدر ما كان يعنى حكومات الولايات الفردية . فقد كانت الولايات فى رأيه « هى فى الواقع السلطات التى توجه المجتمع فى أمريكا » (١ : ٢٩٨) . ولم يكن مصدر خوفه الرئيسى يومئذ هو حكومة الجمهورية الأمريكية ، بل كان كما قال : « حكومات الجمهوريات الأمريكية » (١ : ٣١٧) . والواقع إن الدستور الأمريكى الفيدرالى باشتراطه فصل السلطات ، والمبدأ الفيدرالى ، وقانون الحقوق ، كان من بين « الأسباب التى خففت طغيان الأغلبية » و « الميل للحفاظ على الجمهورية الديمقراطية فى الولايات المتحدة » (١ : ٣١٩ - ٩٢) . وسوف أعود إلى هذه النقطة ، ولكن لا اعتقد أن حجته قد تضاءلت إلى حد كبير بوضعه المشكلة فى حكومات الولايات .

الحرية . قد يعنى لنا أن نتساءل : كيف بالضبط يمكن أن تعرض المساواة السياسية الحرية للخطر إذا كانت تعززها مساواة فى الموارد السياسية ؟ إن

توكفيل يعرض عدة احتمالات . إحداها حكم الغوغاء أو الإرهاب ، والذى سوف يزداد قوة لأن الرأى العام يقف وراء الغوغاء ؛ لأنه إذا لم يحكم أحد من المحلفين على مرتكبى الآثام ، فلن يكون هناك ملجأ فعال يلجأ إليه الذين أصابهم الضرر للحصول على حماية القوانين (١ : ٣٠٦ - ٧ رقم ١) . وصحيح أن الأمريكيين كثيراً ما كانوا يلجأون إلى أخذ القانون فى أيديهم ، فالأمريكيون على أية حال هم الذين صاغوا « قانون الإعدام بلا محاكمة قانونية » . غير أن فترة القرن ونصف القرن التى تفصلنا عن توكفيل تبين أنه فى حين أن عمل الغوغاء هو (أو كان كما يأمل المرء) داءاً أمريكياً ، إذ لم يكن شائعاً فى الدول الديمقراطية . فالواقع أننا نجد فى بعض الدول التى أصبحت ديمقراطية منذ عصر توكفيل احتراماً غير عادى للقانون . وقد لا تكون هناك صلة كبيرة بين النزعة الطبيعية لحكم الغوغاء يومئذ والمساواة ، أكثر مما للمتغيرات الثقافية بين الدول وداخلها . ورغم أننى لا أقصد الإقلال من شأن أهمية حكم الغوغاء فى فترات متقطعة فى الحياة الأمريكية ، فإنه ليس سمة عامة فى الدول الديمقراطية .

ومع ذلك ، فقد رأى توكفيل خطراً ثانياً فى سلطة الأغلبية فى مجتمع من أفراد متساوين للسيطرة على الرأى العام ذاته وذلك بإضعاف الإنحراف المحتمل عن أراء الأغلبية . فالمجتمع الذى يضم أنداداً متساويين ــ فى رأى توكفيل ــ سوف يظهر اتجاهاً طبيعياً نحو الموافقة (١ : ٣٠٩ - ١٦ ؛ ٢ : ٨ - ١٣) . ولعل هذا الاتجاه هو أخطر العيوب التى عزاها إلى الديمقراطية فى أمريكا وأكثرها إثارة للإنزعاج وهو عيب يحتمل أن يكون متأصلاً فى الديمقراطية ذاتها . ومع ذلك ، فإنه رغم أنه حدد هوية مشكلة ذات أهمية كبرى ، فإن تأثيرات الآراء السائدة على آراء الأفراد مسألة معقدة ومحيرة إلى حد أن أية معالجة مرضية سوف تتطلب استقصاء نظرياً وتجريبياً أكثر اتساعاً بكثير مما أود الاضطلاع به هنا .

وهناك خطران آخران يبدو لى أن لهما صلة أكثر مباشرة بموضوع المساواة إزاء الحرية فى النظم الديمقراطية هما : خطر أن الأغلبية سوف تضطهد الأقليات من خلال عمليات قانونية تماماً ، واحتمال أن تقيم المجتمعات الديمقراطية استبداداً يقوم على أساس قاعدة جماهيرية تقضى على كل الحريات فى الوقت الذى تقدم فيه العون لاحتياجات الناس وتفوز بتأييدهم .

طغيان الأغلبية عن طريق القانون

إن حقوق كل شعب محصورة داخل حدود ما هو عدل . . والأغلبية إذا أخذت بشكل جماعى يمكن أن تعتبر كياناً ، آراؤه ، ومصالحه فى الأغلب ، تتعارض مع مصالح وآراء كيان آخر ، يسمى أقلية . فإذا اعترفنا بأن انساناً يمتلك سلطة مطلقة قد يسىء استخدام تلك السلطة بإيذاء خصومه ، فلماذا لا تكون الأغلبية غير معرضة لمثل هذا النهج ؟

(١ : ٣٠٤)

وكان توكفيل فى تأكيده بأن الأغلبية وممثليها فى أية ديمقراطية قد يتصرفون بصورة قانونية ، ولكنها غير عادلة ، يعرض فكراً سياسياً عادياً شائعاً . غير أن افتراض هذا الاحتمال هو بمثابة طرح لمشكلة ، أو بالأحرى مجموعة من المشكلات .

مشكلات *نظرية* . بادىء ذا بدء ، ومن أجل تقدير متى تسىء الأغلبية استخدام سلطاتها بإيذاء خصومها (كما شرح توكفيل) فإنه من الواضح أننا نحتاج إلى بعض المعايير . فكيف ينبغى أن تكون تلك المعايير ؟ إن خصوم التغييرات القانونية الهامة ـ من إلغاء الرق ، إلى فريضة ضرائب الدخل ،

والضمان الاجتماعي ـ يشجبون التغييرات المقترحة بانتظام ، باعتبارها إساءات لاستعمال السلطة من جانب الأغلبية ، أو أسوأ من ذلك ، طغياناً صارخاً من الأغلبية . فهل لنا أن نقول إذن ، إنه حيث تكون مصالح الأقلية متعارضة مع مصالح الأغلبية ، فإن الأغلبية بالضرورة تسيء استخدامها لسلطتها لمجرد أنها تعمل لتأمين مصالحها الخاصة ؟ ولكن مثل هذا الاتهام غير معقول بوضوح ـ إذ أن من أهداف العملية الديمقراطية بالتأكيد السماح للأغلبية بحماية مصالحها . وكما يقول توكفيل ذاته : « إن السلطة الأخلاقية للأغلبية مؤسسة على . . . [المبدأ] . . . بأن مصالح الكثيرين يجب تفضيلها على مصالح الأقلية » (١ : ٣٠٠) .

من الواضح إذن أننا نحتاج إلى أن نتعرف على مجموعة من الأمثلة على حكم للأغلبية ، تتصرف فيها الأغلبية وهي تستخدم سلطتها العليا ، بطريقة غير عادلة (بل وربما استبدادية) نحو الأقلية . ولكن أي المعايير ينبغي أن نستخدمه لكي نميز الظلم من الاستخدام الأمين والسليم تماماً لسلطة الأغلبية ؟ وهل تعتبر كل حالة من ظلم الأغلبية أيضاً حالة طغيان للأغلبية ، أو بدلاً من ذلك ، هل طغيان الأغلبية ، بالتبعية حالة خاصة من ظلم الأغلبية ؟

وعند اختيار المعيار الذي نقرر به ما إذا كان قانون معين جائر أو حتى استبدادي (بافتراض أن الأول لا يدل على الثاني بالضرورة) فإننا قد نفسر بسهولة أياً من التعبيرين بوجه عام ، بحيث تصبح الديمقراطية أو حكم الأغلبية فعلاً غير شرعي بالتحديد . وعلى سبيل المثال فإن تعريف أي قانون يحرم شخصاً ما من حق قائم ، أو يضر بمصالح شخص ما بأية وسيلة ، بأنه قانون ظالم أو استبدادي ، أمر واسع للغاية بوضوح . ولما كانت أغلب القوانين تعدل الحقوق القانونية القائمة ، وتضر بمصالح البعض بصورة ما ، فإن مثل هذا التعريف الواسع للغاية سوف يجعل أي تغيير في القوانين الموجودة إجراءً

ظالماً ، وهو أمر غير معقول .

ونفترض إننا سوف نعرف الاستبداد بصورة أضيق قليلاً على أنه تدمير « المصالح الجوهرية » لأى شخص . وكما بين جيمس فيشكين فى تفسير معقول « للمصالح الجوهرية » فإنه سوف يترتب على ذلك فى بعض المواقف ، أن أية سياسة من المحتم أن تؤدى إما إلى ظلم أو استبداد . وعلى سبيل المثال ، فإذا كان تشغيل الأطفال فى بعض الظروف أمراً غير عادل ، وإذا كانت هناك مصلحة جوهرية لأصحاب الأعمال لاستخدام الأطفال ، وإذا كانت القوانين القائمة تحمى الحق القانونى لأصحاب الأعمال فى استخدام الأطفال ، فعندئذ إما أن تشغيل الأطفال لايمكن منعه قانونياً ، وسيكون هذا ظلماً ، أو أن الحكومة بمنعها له لابد لها بالضرورة من التصرف بشكل استبدادى . كما أن مثل هذا النوع من المشكلات لا يمكن حله باستبدال مبدأ الأغلبية بأى طلب عددى بديل . ولنأخذ احتمالاً واحداً : إن طلب الإجماع لن يحول دون « طغيان » الأغلبية بلا شك ، ولكنه قد يفعل ذلك بمنح كل صاحب عمل حق الاعتراض على السياسة ، وسوف يتمكن صاحب عمل واحد من منع إقرار قانون يعترض على الظلم بتشغيل الأطفال (فيشكين ١٩٧٩ : ١٩ وما بعدها) . كما أن أى طلب بين الأغلبية البسيطة والإجماع سوف يثير نفس الخلاف .

ومع ذلك فإننا نغامر بالمخاطرة المضادة ، بتعريف الظلم أو الطغيان تعريفاً ضيقاً بحيث يختفيان فعلاً بالتحديد [٢] . ولنفترض على سبيل المثال أن أية نتيجة لعملية مطلوبة لاتخاذ قرارات بالتعريف تؤدى إلى قرار عادل .

---

(٢) أعتقد إننى اقتربت الآن من عمل ذلك بصورة محفوفة بالخطر فى كتاب « مقدمة فى النظرية الديمقراطية » (١٩٥٦ ، ٢٢ - ٢٤) وقد تبين لى أن هذه المعالجة غير مرضية .

ويترتب على هذا التعريف ، إننا لن نحتاج إلا إلى الاعتقاد بأن العملية الديمقراطية مرغوب فيها ، حتى ننتهى إلى أن هذه القرارات التى تم صنعها بعملية ديمقراطية لا يمكن قط أن تكون غير عادلة . ولكن هذا الاستنتاج لا يمكن قبوله . بالتأكيد فالعدالة الإجرائية أمر هام للغاية بلا ريب ، وكثيراً ما تكون هى الشكل الوحيد الذى يمكن التأكد منه من العدالة . ومع ذلك فإن لنا أن نتساءل فى أية حالة معينة عما إذا كانت نتيجة أى إجراء مرغوب فيه هى ذاتها عادلة . إن المحاكمة بواسطة أنداد للمرء قد تكون إجراءاً عادلاً ، بل وقد يكون فى القضايا الجنائية الكبرى أعظم من أى إجراء بديل . ولكننا قد تساورنا الشكوك بصورة معقولة عما إذا كان رأى المحلفين عادل دائما بصورة واقعية . وبالمثل ، فإننا حتى إذا كنا نعتقد أن العملية الديمقراطية عادلة من الناحية الإجرائية ، فإنك تستطيع أن تجزم بصورة معقولة أن قراراً اتخذ بعملية ديمقراطية تماماً قد يسفر أحياناً عن ظلم ضخم .

وهكذا فإننا إذا لم يكن لدينا معيار مرضٍ للتفرقة بين حالات الظلم والطغيان ، والاستخدام العادى للعملية الديمقراطية ، فسيكون من المستحيل أن نحكم على حدوث ، وتكرار حدوث ، وخطورة المشكلة التى كان يهتم بها توكفيل وهى : اساءة استخدام الأغلبية للسلطة ، وظلم الأغلبية للأقليات ، وطغيان الأغلبية . ولسوء الحظ فإن جزئى كتاب « الديمقراطية فى أمريكا » يقدمان لنا إجابة ضئيلة للغاية على أنواع الأسئلة التى ذكرتها توا ، ويجب أن نتجه إلى مكان آخر للحصول على إجابات عنها [٣] .

وحتى إذا أمكننا أن نضع معياراً للتعرف على حالات ظلم الأغلبية

---

(٣) قد يمكن استخلاص الإجابات من الأعمال الكاملة لتوكفيل ، رغم إننى أشك فى ذلك إلى حد ما . وعلى سبيل المثال فإن كتاب « النظام القديم والثورة الفرنسية » لا يساعد كثيراً فى هذا الصدد .

وطغيان الأغلبية ، فسوف تبقى هناك مشكلة عويصة ، هى بماذا ينبغى أن نقارن أداء النظم الديمقراطية ؟ لنفترض أنه تبين بالمعايير المقبولة أن الديمقراطيات تتصرف أحياناً بصورة ظالمة أو حتى استبدادية . ولكن لنفترض أنه تبين أيضاً وفقاً لنفس المعايير أن كل النظم تتصرف أحياناً بطريقة ظالمة واستبدادية ، فأين يتركنا ذلك ؟ لقد أظهر فيشكين أنه حتى على أساس تعريف محدد تماماً للطغيان ــ وهو تعريف أضيق كثيراً مما تفترض أغلب المناقشات حول الطغيان ــ فإنه لا توجد ضمانات نظرية ضد الطغيان كما يبدو . فلا المتطلبات الإجرائية كحكم الأغلبية أو تعديلاته المختلفة على طول الطريق حتى الإجماع ، ولا الحقوق المطلقة ، ولا « المبادىء الهيكلية » مثل المبدأين اللذين ذكرهما جون رولز عن الإنصاف ، يمكن الاعتماد عليها لمنع الطغيان (فيشكين ، ١٩٧٩) .

ومن اليسير بطبيعة الحال إظهار أنه وفقاً لأى تعريف ليس فارغاً حقاً ، فإن أية أغلبية يمكن أن تؤذى مصالح أية أقلية ، وقد تتصرف بشكل ظالم أو قد تتصرف بطريقة استبدادية حقاً . ولكن إذا كان كل نوع بديل من النظم سوف يسمح أيضاً بالظلم والطغيان ، فسوف يكون من الصعب اعتباره عيباً تنفرد به الديمقراطية أو مبدأ الأغلبية ، بحيث تحول دون هذه الإساءات المحتملة بشكل كلى . وبلا ريب فإن السؤال الذى يوجه هنا هو : هل الديمقراطية أكثر عرضة لهذا النوع من الآثام من أية بدائل لها ؟ أم إنها ربما كانت ، فى التطبيق ، أقل نزوعاً إلى ذلك إلى حد كبير ؟

غير إنه للرد على هذه الأسئلة ، فإننا نحتاج إلى التفرقة بين مسألتين كثيراً ما تختلطان فى المناقشات حول الحرية إزاء المساواة هما : أولاً ، ينبغى أن نسأل أنفسنا عما إذا كان هناك أى نوع بديل من النظم ــ أى نوع من النظم غير الديمقراطية ــ سوف يكفل لشعبه حرية أكبر . ثانياً ، وحتى إذا تبين أن النظم الديمقراطية تتفوق على النظم غير الديمقراطية فى كفالة الحرية بين شعوبها ،

فهل هى رغم ذلك تؤذى الحقوق الأساسية والحريات بشكل متكرر ؟ وإذا كان الأمر كذلك ، فإلى أى حد يكون هذا الإضعاف للحرية ناشئاً عن المساواة وحكم الأغلبية ؟

مقارنة مع النظم غير الديمقراطية . لا يكون هناك أى شك حقاً فى أنه وفقاً لمعايير توكفيل ، فإن النظم الديمقراطية تكفل حرية أكثر اتساعاً عنها فى النظم غير الديمقراطية . ولا ريب فى أن الديمقراطية قد تبدو أقل قيمة إذا قورن الأداء الفعلى لبعض النظم الديمقراطية بالأداء المثالى لنظام غير ديمقراطى مفترض . ولكن على العكس فإن أية مقارنة بين الأداء المثالى لنظام ديمقراطى نموذجى ، والأداء الفعلى لأى نظام غير ديمقراطى فعلى ، سوف يثبت بشكل يفوق الحد إنه فى صالح النموذج الديمقراطى . غير أنه من العسير معرفة ماذا نفعل بمقارنات كهذه . إذ لو بحثنا النظم النموذجية فحسب ، فإن الديمقراطية وفقاً لشرط توكفيل سوف تبرز عندئذ فى مظهر أفضل : فليس هناك أى نظام نموذجى عدا الديمقراطية يستطيع أن يعد بمثل هذا المجال الواسع من الحريات السياسية وكفالته لكل هذا العدد الكبير من شعبها ، والأكثر من ذلك أنه ليس هناك نظام نموذجى غير الديمقراطية يمكن حتى أن يعد بشكل من أكثر الأشكال الأساسية للحرية لأغلب البالغين : حرية المشاركة بصورة كاملة فى عملية حكم أنفسهم .

لنفترض إذن أننا سوف نبحث النظم الفعلية فقط . وفى عصر توكفيل لم يكن أمامه أكثر من أن يذهب إلى التجربة الأمريكية الوجيزة التى رتبت بصورة مغايرة لخلفيات كل النظم التاريخية . ولكن النظم السابقة لم تكن تشمل غير عدد قليل يمكن أن يسمى ديمقراطية بالمقاييس المعقولة ، بما فيها مقاييس توكفيل . ورغم ذلك فإنه لم يقدم لقرائه أية مقارنات منتظمة . غير أننى لا أظن أنه كان سيفند زعماً بأنه فى عام ١٨٣٢ ، ورغم نظام الرق ،

والعنف القاسى ضد الهنود سكان البلاد الأصليين ، وخضوع النساء ، فإن نسبة أعلى من الأمريكيين كانت تتمتع بقدر من الحرية السياسية ، والحرية المدنية أكبر مما كان يتمتع به شعب أى نظام كان موجوداً عندئذ ، أو أى نظام كان موجوداً قبل ذلك ، مع احتمال استثناء النموذج الأثينى والجمهورية الرومانية . وفى العالم المعاصر فإن الحقوق السياسية والحريات أكثر ضماناً فى الدول الديمقراطية منها فى الدول غير الديمقراطية .

ولا يجب أن تساورنا الدهشة على الإطلاق إذا إكتشفنا أن الشعوب فى الدول الديمقراطية يتمتعون بمجموعة أوسع من الحريات السياسية عما فى الدول غير الديمقراطية ، فالعملية الديمقراطية ترتبط بشكل لا ينفصم بحقوق وحريات معينة . وبالتالى فإن أى خبير فى مناهج البحث العلمى يتسم بالعناد قد يعلن أنها علاقة « غير منطقية » ، إذ أن بعض المؤشرات المستخدمة لتصنيف الدول وفقاً لدرجة اتساع الحقوق السياسية والحريات المدنية سوف تستخدم أيضاً لتصنيف الدول باعتبارها ديمقراطية . ومع ذلك فإن الارتباط الذى ينفصم بين العملية الديمقراطية والحقوق والحريات كان مؤثراً فعلاً على اهتمامات توكفيل بشأن الديمقراطية . والعلاقة « غير منطقية » فقط بمفهوم بحث منهجى معين . وهو فى التفرقة بين النظم السياسية فى عالم الدول الفعلية يعد ذا أهمية بالغة .

انتهاكات الحريات الأساسية . إن استنتاج أن الحريات السياسية والمدنية أكبر ، وربما أكبر كثيراً فى النظم الديمقراطية عنها تحت النظم غير الديمقراطية ، قد يبدو لكثيرين من القراء مقارب للقول بأن الأشخاص الذين ليسوا فى السجون يتمتعون بصفة عامة بحرية أكثر من الأشخاص الذين ليسوا كذلك . فالمقارنة التى تكون لصالح الحرية فى ظل النظم الديمقراطية قليلاً ما تبدو كافية حتى تلائم أية مواجهة لمشكلة طغيان الأغلبية التى طرحها توكفيل .

فليس هناك سبب مقنع يدعونا للاعتقاد بأننا يجب أن نقبل أى شىء من النظم الديمقراطية التى شقت طريقها بشق الأنفس ، ولن تسفر عن نتائج مرضية إلاّ إذا قورنت بنظم من نوع أدنى . ألا يوجد معيار نستطيع به أن نقارن أداء الديمقراطية ؟ وإذا كان الأمر كذلك ، وإذا كانت الديمقراطية لا تفى بهذا المعيار ، لبعض الوقت على الأقل ، فكم من حالات الفشل تنسب إلى المساواة وسلطة الأغلبيات ؟

تلك أسئلة دقيقة تتطلب حذراً وبراعة ، إذ من الصعوبة بمكان الإجابة عليها ، وفوق ذلك فإن توكفيل لم يقدم لنا أية مساعدة تقريباً . ولكننا نستطيع المضى قدماً ، بأن نحدد أولاً بعض الحقوق التى قد نتفق على اعتبارها أساسية بصورة معقولة إلى حد ما ، بل ويمكن أن تكون أهلاً لأن تعتبر من الناحية الأخلاقية حقوقاً « غير قابلة للتحويل[٤] » . ونستطيع عندئذ أن نبحث ما إذا كانت تلك الحقوق الأساسية مهددة ــ أو كانت مهددة ــ من حكومات ديمقراطية ، وإلى أى مدى . لقد كانت هناك مجموعتان من الحقوق تلائمان بوجه خاص اهتمامات توكفيل . وكان واضعو مسودة الدستور الأمريكى وغيرهم كثيرون دون شك يخشون عليها من طغيان الأغلبية : الحقوق الاقتصادية ، وخاصة حقوق الملكية ، والحقوق السياسية . وسوف نبحث موضوع الحقوق الاقتصادية فى الفصل التالى ، وأتجه الآن إلى الحقوق السياسية . وسأقترح بعد قليل أساسا نظريا لحقوق سياسية أساسية معينة . وفى نفس الوقت نستطيع على الأرجح الاتفاق على أن الحقوق السياسية سوف

---

(٤) غير قابلة للتحويل ، بمعنى أنه لا يمكن التنازل عنها بصورة صحيحة ، سواء طوعاً أو كرهاً . ورغم أن الاستعمال الانجليزى السارى فى عهد جيفرسون كان « لايمكن تحويله » فقد أعطانا هو وإعلان الاستقلال تعبير « غير قابل للتحويل » (ويلز ١٩٧٨ ــ ٣٧٠) . وأنا متضامن مع استعمال جيفرسون هنا .

تشمل حق الاقتراع ، وحرية الكلام ، وحرية البحث والاستقصاء ، والحق فى السعى للوظائف العامة والتعيين فيها ، والحق فى انتخابات حرة عادلة تجرى فى فترات متكررة معقولة ، والحق فى تشكيل اتحادات سياسية ، تشمل الأحزاب السياسية . وسنطلق على هذه اسم « الحقوق السياسية الأولية » .

فإلى أى حد تتسبب المساواة والديمقراطية فى تعريض الحقوق السياسية الأولية للخطر ؟

وكما سبق أن ذكرت بالفعل ، كان توكفيل مقصوراً بالضرورة على جيلين بالكاد من التجربة فى بلد واحد . ولدنيا نحن ميزة لا ١٥٠ عاماً إضافية فحسب ، بل وأيضاً تجارب عدد أكبر كثيراً من الدول ـ ٣٦ تقريباً ـ وجدت فيها المؤسسات الديمقراطية بالمعايير الحديثة لمدة جيل أو أطول . ولسوء الحظ أنه لا يوجد تاريخ مقارن كاف عن الحقوق السياسية فى الدول الديمقراطية تم إجراؤه منذ عهد توكفيل . ومع ذلك فإنه يبدو أن السجل التاريخى يظهر دعماً مطرداً وتوسعاً فى الحقوق السياسية الأولية فى الدول الديمقراطية . ففى كل الدول الديمقراطية مثلاً يعتبر حق الاقتراع العام اليوم أكثر اتساعاً عما كان عليه فى الولايات المتحدة فى عام ١٨٣٠ . ومن ناحية أخرى فإنه بينما كانت سرية الاقتراع شيئاً نادراً فى ١٨٣٠ ، فهى القاعدة اليوم وتشملها حماية فعالة بوجه عام . بالإضافة إلى أن حقوق الجماعات المعارضة توسعت إلى حد كبير . ويمتد مجال الأحزاب الشرعية التى تشترك فى الانتخابات فى دول ديمقراطية عديدة من اليسار الثورى (وإن لم يكن عنيفاً بشكل منتظم) إلى اليمين الذى قد يعتنق أفكاراً معادية للديمقراطية . بل إن مجال المطبوعات المشمولة بحماية القانون ، والتى تعتنق أى شىء ، أوسع كثيراً . وحرية الاستعلام والتعبير بصفة عامة تشملها حماية قوية إلى أقصى حد فى الدول الديمقراطية ، وربما كانت حمايتها الآن أفضل كثيراً مما كانت فى أى وقت .

لقد كانت الولايات المتحدة حالة منحرفة فى عدة نواحى هامة . فهنا أقلية عنصرية تعانى حرماناً لا مثيل له فى أية دولة ديمقراطية أخرى من الحقوق السياسية والإنسانية الأساسية ، سواء فى عدد الأشخاص أو قسوة حالات الحرمان منها . وهذا الانحراف عن القواعد الديمقراطية يمكن تفسيره بشكل جزئى على الأقل بأنه ليست هناك دولة ديمقراطية أخرى تحوى مثل هذه الأقليات الكبيرة من السكان الذين حصلوا على حق المواطنة الإسمية بعد فترة طويلة من العبودية فقط ، وكانوا مميزين عنصرياً أيضاً ، ونتيجة لذلك فإنهم كانوا معزولين فى طبقة متميزة وأدنى مرتبة . ومع ذلك ، فإنه باستثناء الفترة الفاصلة القصيرة لإعادة البناء (١٨٦٧ ــ ٧٧) بعد الحرب الأهلية لإعادة توطيد الولايات الجنوبية فى الاتحاد ــ كانت حقوق الزنوج السياسية مشمولة بحماية فعالة فى أغلب مناطق الجنوب منذ منتصف الستينات من القرن الحالى فقط . ومع ذلك فإنه حتى فى هذه الحالات الأكثر تطرفاً ، كان التحرك التاريخى رغم فتوره ، يتجه نحو توسيع الحقوق السياسية لا تقليصها .

وقد يكون الأمريكيون حالة فريدة أيضاً فى الوحشية وكثرة حدوثها ، والتى كانت تثير مخاوفنا من الانحراف عن المبادىء الأمريكية القويمة ، إذ كانت تندلع بصورة دورية وتصبح عمليات تشبه مطاردة الساحرات وتتسم بجنون العظمة ، حيث تنتهك حقوق الأقليات السياسية وخاصة بالنسبة لليسار (هوفستادتر ١٩٦٥) . ومع ذلك فإن الخلفية الأكبر من التاريخ الأمريكى وتجارب الدول الديمقراطية الأخرى تبرر استنتاج أن الديمقراطيات تميل إلى توسيع مجال وفعالية الحماية القانونية للحقوق السياسية الأولية وليس تقليصها . وكانت حالات الحرمان ، وسلب الحقوق فى الحياة المبكرة للنظم الديمقراطية تميل نحو الانخفاض لا الزيادة ، بل ويتم استئصالها .

ولما كان توكفيل قد التزم الصمت حيال هذه النقطة ، فإننى لا أستطيع التأكد تماماً عن كيفية ربط هذا الاستنتاج مع افتراضاته . ومع ذلك فإنه يبدو

لى أن الأدلة التاريخية حتى اليوم تقدم مساندة قليلة للرأى القائل بأن تدمير الحقوق السياسية الأولية بواسطة قوانين يتم إقرارها وفقاً لإجراءات ديمقراطية ، هى خاصية ملحوظة للدول الديمقراطية . ومثلما هو الحال فى المقارنة مع كل النظم الأخرى ، تاريخياً ومعاصراً ، فإن الديمقراطيات الحديثة ، إذا قورنت بتجاربها السابقة ، تعتبر شيئاً فريداً فى مجال الحقوق السياسية التى يحميها القانون ، ونسبة السكان البالغين الذين يمكنهم ممارسة هذه الحقوق بصورة فعالة .

إن هذه النتيجة قد تبدو إما واضحة أو مثيرة للدهشة ، وفقاً للطريقة التى يرى بها المرء العلاقة النظرية بين الديمقراطية والحقوق . إذ أن طبيعة الحقوق السياسية فى النظام الديمقراطى يمكن النظر إليها من وجهات نظر عديدة مختلفة ، وأحياناً متضاربة . ومع أن هذه المنظورات قد تنتج أساساً نفس مجموعة الحقوق ، فقد تكون لها تضمينات مختلفة تماماً بسبب الطريقة التى يفكر بها الشخص فى العلاقات بين الديمقراطية والحقوق . وهناك منظور اسمحوا لى أن أطلق عليه اسم « نظرية الحقوق السابقة » وهى مألوفة لدى الأمريكيين ، وقد أدخلت بشكل غير مباشر فى الكثير من فكرنا الدستورى . والحقوق الأساسية (وتشمل الحقوق السياسية) فى « نظرية الحقوق السابقة » تسبق الديمقراطية فى بعض النواحى . فلها وجود معنوى ، ومكانة ، وأساس وجودى إذا شئت ، وهى مستقلة تماماً عن الديمقراطية والعمليات الديمقراطية . ووفقاً لهذا الرأى فإن هناك حقوقاً سياسية معينة ليست سابقة على الديمقراطية فحسب ، بل إنها أكثر منها أهمية ، وهى تستخدم كحدود لما يمكن عمله كما ينبغى على الأقل ، بواسطة عمليات ديمقراطية . فالحقوق السياسية الأولية تعتبر فى نظرية الحقوق السابقة إذن حقوقاً من حق المواطن ممارستها ، إذا دعت الحاجة ، ضد العملية الديمقراطية . فالحرية التى جعلوها ممكنة ، يمكن أن تهددها العملية الديمقراطية . وينتج عن ذلك أنه

من أجل الحفاظ على الحقوق السياسية الأولية والحريات ، لابد من أن يقوم الشعب بحمايتها من أن تنتهك ــ بين أشياء أخرى ــ عن طريق هيئة من المواطنين يعملون من خلال العملية ذاتها .

وهناك طريقة بديلة للتفكير بشأن الحقوق السياسية الأولية أكثر مطابقة للأفكار الديمقراطية ، وذلك بفهم الحقوق السياسية الأولية باعتبار أنها تشتمل على كل الحقوق الضرورية للعملية الديمقراطية . وبهذا المنظور ، فإن حق الحكم الذاتى من خلال العملية الديمقراطية ذاتها هو واحد من أهم الحقوق السياسية التى يمكن أن يحصل عليها شخص ما . والحقيقة أنه إذا كان من الممكن القول بأن أى حق لايقبل التحويل ، فهذا الحق من بينها بكل تأكيد . وبالتالى فإن أى انتهاك لحق الحكم الذاتى لابد بالضرورة أن ينتهك حقاً أساسياً لا يقبل التحويل . ولكن إذا كان الناس مؤهلين لحكم أنفسهم ، فإن من حق المواطنين أيضاً التمتع بكل الحقوق الضرورية لحكم أنفسهم ــ أى كل الحقــوق الضرورية للعملية الـديمقـراطية . وبهـذا التعليل يمكن الحصول على مجموعة من الحقوق السياسية الأولية من واحد من أهم الحقوق الأساسية جميعاً والتى هى حق للبشر ، وهو حق حكم أنفسهم .

وأعتقد أنه من الممكن إظهار أن الحقوق الضرورية للعملية الديمقراطية تشمل كل الحقوق السياسية التى وصفتها فيما سبق ــ وهى حقوق ، عندما ينظر إليها بالمنظور الأكثر شيوعاً لنظرية الحقوق السابقة ، سوف تعتبر أعلى من الديمقراطية ، ومهددة منها .

والطغيان الذى يبدو أن أناساً كثيرين ــ من بينهم توكفيل ــ يخشونه من الـديمقراطية ، سوف يقع إذا قامت أية أغلبية ــ رغم أنها تعمل من خلال العملية الديمقراطية وبطريقة قانونية تماماً ــ بإنقاص الحقوق الأساسية لأى شخص خاضع للقانون . ولا أعتقد أن هذا الخوف شىء غير معقول ، ولكن لاحظ أن طريقـة النـظر إلى الحقـوق السياسية الأولية التى افترضتها للتو ،

تغير الطبيعة النظرية للمشكلة .

وبادىء ذى بدء ، فإننا لم نعد نواجه صراعاً مباشراً بين الحرية من جانب ، والمساواة أو الديمقراطية من جانب آخر . إذ لو أن الديمقراطية ذاتها حق أساسى ، فإن حرية الإنسان الأساسية إذن تتكون ـ جزئياً ـ من الفرصة لممارسة هذا الحق . فإذا كان المواطنون الذين يكونون أغلبية لهم الحق فى الحرية والحقوق الديمقراطية لممارسة حقوقهم ، قاموا بتقييد حقوق وحريات الأقلية ، فسوف ينشأ الصراع بين حقوق وحريات البعض ، الذين يشكلون الأغلبية ، وحقوق وحريات البعض الآخر وهم الأقلية . وفيما يتعلق بالخلاف على المساواة ، فهو مطلب متساو لحقوق نوع من المساواة يستلزمه نظام من الحقوق الأساسية والحريات ، يحتمل أن يتحداه قليل من الأشخاص المعنيين بمشكلة توكفيل .

وفضلاً عن ذلك ، فإذا قامت الأغلبية بحرمان الأقلية ، أو حتى نفسها ، من أية حقوق سياسية أولية ، فإنها عندئذ سوف تدمر بعملها هذا العملية الديمقراطية إلى هذا المدى بالضبط . وإذا فعلت هذا ، ولم يكن قرارها مجرد خطأ ، فهو بالضرورة سيكون صحيحاً من حيث أنهم لم يلتزموا بالعملية الديمقراطية ذاتها إلى هذا المدى . وعلى العكس فإنه إذا التزم الشعب بالعملية الديمقراطية فإنه لن ينتهك الحقوق السياسية الأولية لأى مواطن ، إلا عن طريق الخطأ .

ولأن المشكلة كانت مصدراً للحيرة فى النظرية الديمقراطية ، فإن من المفيد التفرقة بين حالتين : الأغلبية إزاء حقوق الأقلية ، والأغلبية إزاء الديمقراطية ذاتها .

١ - *الأغلبية إزاء الأقلية* . هل من حق الأغلبية أن تستخدم حقوقها السياسية الأولية لحرمان الأقلية من حقوقها السياسية الأولية ؟ إن الرد على ذلك يقدم أحياناً باعتباره تناقضاً ظاهرياً : فإذا لم تستطع الأغلبية أن تفعل ذلك ،

فإنها تكون عندئذ قد حرمت فى الواقع من حقوقها الخاصة . أما إذا كانت قادرة على عمل ذلك ، فإنها إذن تحرم الأقلية من حقوقها . ومن ثم فإن أى حل لا يمكن أن يكون ديمقراطياً وعادلاً معاً . ولكن هذه المعضلة تبدو لى غير منطقية .

وبطبيعة الحال قد تكون لدى الأغلبية السلطة أو القوة لحرمان الأقلية من حقوقها السياسية ، رغم أننى أعتقد أنه فى التطبيق ، كثيراً ما تكون الأقلية القوية هى التى تحرم الأغلبية من حقوقها السياسية بدلاً من العكس . وعلى أية حال فإن مثل هذه الأحكام تستلزم إجراء تحليل تجريبى لديناميكيات السلطة ، وهو أمر قابل للجدل وإن كانت أية مناقشة كاملة للحقوق ستكون ناقصة بدونها . ولكن إجراء أى تحليل تجريبى بحت لهذه الاتجاهات ليس موضع خلاف هنا الآن . والسؤال هو ما إذا كان للأغلبية أن تستخدم حقاً من حقوقها السياسية الأولية لحرمان الأقلية من حقوقها السياسية الأولية ؟

إن الرد بوضوح هو كلا . ولكن دعونا نطرح الأمر بطريقة أخرى ، إذ لا يمكن أن يكون صحيحاً من الناحية المنطقية أنه ينبغى أن يقوم تجمع معين من الناس بحكم أنفسهم بعمليات ديمقراطية ، وأن تتمكن أغلبية من هؤلاء الناس من حرمان الأقلية من حقوقها السياسية الأولية . لأنهم بعملهم هذا سوف تسلب الأغلبية الحقوق الضرورية للعملية الديمقراطية من الأقلية ؛ ومن ثمَّ فإن الأغلبية إنما تؤكد فى الواقع أن هذا التجمع من الناس يجب ألا يحكموا أنفسهم بعمليات ديمقراطية . ولا يمكن للمرء أن يحصل عليها من كلا الجهتين .

٢ - *الأغلبية إزاء الديمقراطية* . ألا يمكن أن يقرر العامة ، أو المواطنون بصورة جماعية أنهم لا يريدون ببساطة أن يحكموا بعمليات ديمقراطية ؟ ألا يمكن أن يستخدم الشعب العملية الديمقراطية لاستبدال الديمقراطية بنظام غير ديمقراطى ؟ وفوق ذلك قد يقابل المرء تناقضاً ظاهرياً مزعوماً : فإما ألا يكون للشعب الحق فى ذلك ، وفى هذه الحالة يكون عاجزاً

عن حكم نفسه بطريقة ديمقراطية ، وإما أن يكون له الحق ، وفى هذه الحالة فإنه قد يختار بطريقة ديمقراطية أن يحكمه دكتاتور ، وفى أى من الحالتين فإن العملية الديمقراطية يكون مآلها الضياع .

ومن الناحية التجريبية ، فمن الواضح حقاً أن العامة قد يختارون استخدام عمليات ديمقراطية لتدمير هذه العمليات . فإذا كانت هناك عمليات ديمقراطية ، فإنها يمكن بالكاد أن تشكل حاجزاً منيعاً أمام الأغلبية لمنعها من ذلك . وهذا الاحتمال التجريبى وثيق الصلة عند تقييم مدى الرغبة فى العملية سواء بوجه عام أم بين شعب معين . فإذا كانت هناك شعوب مختلفة فى تاريخ التجربة والخطأ الديمقراطية ، قد أعطوا أصواتهم للديمقراطية ، فقد يستنتج المرء بشكل متشائم أن النظم الديمقراطية عرضة لتدمير نفسها مما يعنى أن الفكرة الديمقراطية معيبة بشكل جذرى . ومع ذلك فإن السؤال المباشر ليس تجريبياً بصورة أساسية فى هدفه ، بل مرة أخرى هو : ما إذا كان العامة قد يفعلون بصورة مشروعة ما يمكنهم عمله بوضوح ، أو ، إذا استخدمنا تعبيراً مختلفاً ، ما إذا كان لديهم تفويض لعمل ما تستطيع السلطة عمله . وطرح الخلاف بهذه الطريقة يعنى أن الزعم بأن العامة يستطيعون أن يستخدموا العملية الديمقراطية بشكل مشروع من أجل تدمير الديمقراطية ذاتها هو أمر سيىء متصور مثل الزعم السابق بأن الأغلبية تستطيع أن تحرم الأقلية من حقوقها بطريقة مشروعة . ولما كان الزعمان فى جوهرهما متماثلين ، فإن المعضلة تكون غير منطقية فى إحداهما كما هى فى الأخرى . وإذا كان من المرغوب فيه أنه ينبغى على أى شعب أن يحكم نفسه بأسلوب ديمقراطى ، فإنه عندئذ لايمكن أن يكون من المرغوب فيه أن يحكم بشكل غير ديمقراطى . وإذا كان الشعب يعتقد أن الديمقراطية شىء مستحسن ولها ما يبررها ، فمن الناحية المنطقية لا يستطيع فى نفس الوقت الاعتقاد بأنها شىء غير مرغوب فيه ، ويبرر بذلك تدمير العملية الديمقراطية .

وهكذا فإنه لما كانت الحقوق السياسية الأولية ضرورية للعملية الديمقراطية ، فإن أى شعب يلتزم بالعملية الديمقراطية سوف يتجه بشكل منطقى إلى التمسك بهذه الحقوق . وعلى العكس فإنه إذا انتهك هذه الحقوق عن علم بذلك ، فإنه سيكون بذلك قد أعلن رفضه للعملية الديمقراطية . وإذا فسرنا موقف توكفيل بأنه كان يخشى من أن يظهر طغيان الأغلبية بين شعب ملتزم بالعملية الديمقراطية ، كما كان الأمريكيون يصورون أنفسهم ، فإن خوفه يومئذ كان يعكس خطأ نظرياً بشأن العلاقة بين الحقوق السياسية الأولية والعملية الديمقراطية .

وقد يبدو أن هذه الاعتبارات النظرية لا تفعل أكثر من أن تقدم حواجز شكلية ضعيفة تماماً أمام طغيان الأغلبية . ومع ذلك فإنه من الممكن عند التطبيق أن تنمو وتكفل أقوى حماية يمكن منحها للحقوق . إذ ليس من المحتمل الحفاظ على العملية الديمقراطية إلا إذا آمن شعب الدولة بشكل متزايد إنها شىء مرغوب فيه ، وإلا إذا رسخ هذا الاعتقاد فى عادات وممارسات وثقافة هذا الشعب . ورغم الطريقتين المختلفتين للنظر إلى الحقوق الأولية ، فإن الأساس المنطقى للديمقراطية ليس سراً . والعلاقة بين العملية الديمقراطية وحقوق سياسية أولية معينة ليست شيئاً مجرداً غير ملموس بحيث تبقى بعيداً عن متناول الفكر العملى والإدراك السليم . فأى شعب يفكر فى متطلبات نظامه السياسى ، وزعمائه ومثقفيه ، وفقهاء قانونه ، سوف يرى الحاجة العملية للحقوق السياسية الأولية ، وسوف يضع وسائل لحمايتها . ونتيجة لذلك ، فإن الإيمان بأن الحقوق السياسية الأولية شىء مرغوب فيه بين شعب ملتزم بوجه عام بالديمقراطية ، قد يصبح شيئاً متشابكاً بإيمانهم بالديمقراطية ذاتها . وهكذا فإن الالتزام بحماية كل الحقوق السياسية الأولية فى أية ديمقراطية ثابتة سوف يصبح عنصراً جوهرياً للثقافة السياسية ، ولاسيما أن هذه الثقافة نقلها أشخاص يتحملون مسئولية خاصة فى تفسير وتطبيق

الحقوق ، مثلما يفعل فقهاء القانون مثلاً .

إن أى شخص اطلع على كتاب « الديمقراطية فى أمريكا » قد يتساءل عند هذه النقطة عما إذا كان أسلوبنا النظرى لم يؤد بنا رأساً إلى العودة إلى توكفيل . إذ أن كل من قرأ هذين الجزئين سوف يتذكر تأكيده بقوة على أهمية العادات والتقاليد والعرف للحفاظ على الديمقراطية ، وإيجاد توازن بين الحرية والمساواة .

غير أننا قبل أن نفحص هذا العرض ، فإننا نحتاج إلى بحث طريق آخر ، قد تقوم فيه ديناميكيات المساواة فى رأى توكفيل ، بتحويل الديمقراطية إلى أنواع جديدة من الاضطهاد والقمع .

استبداد ذو قاعدة جماهيرية

إن مناقشات القسم السابق لا تقضى تماماً على إمكانية أن تكون الديمقراطية سلالة طبيعية لتطور نوع ما من استبداد ذى قاعدة جماهيرية . أليس من المحتمل أن تكون بضع دول قليلة كتلك التى بقيت بعد داء مهلك للغاية ، استطاعت أن تنشىء ثقافة سياسية تتضمن مقاومة كافية لأخطار المساواة بحيث تكفل بقاء كل من الحرية السياسية والديمقراطية معاً ؟ إذا كان الأمر كذلك ، فإن ديناميكيات المساواة فى دول أقل حظاً من التى بقيت ربما تسببت فعلاً فى انهيار الديمقراطية . هذه الدول تعتبر ضحايا عملية ديمقراطية دمرت بها ذاتها . وحتى فى الدول الديمقراطية الموجودة الآن ، والتى مازالت تحتفظ بكل الحقوق السياسية الأولية الضرورية للعملية الديمقراطية ، ومن ثم فإنها تبدو فى الظاهر سليمة قوية ، وربما تكون آثار المساواة قد شقت طريقها المميت فعلاً خلال المجتمع ، كبعض الأمراض التى تستعصى على العلاج .

فهل يعتبر تعايش الديمقراطية والمساواة والحقوق السياسية الأولية ، ربما بشكل نموذجى فى الغالب ، ليس أكثر من حالة انتقالية بين مولد نظام جديد ، وتحوله إلى استبداد ذى قاعدة جماهيرية ؟

ويبـدو إن توكفيل بعـد أن أتم الجزء الأول من كتابه « الديمقراطية فى أمريكا » قد استدرج بصورة متزايدة نحو فكرة وفقاً لهذه الخطوط تقريباً . فقد كتب وهو يقترب من نهاية جزئه الثانى من الكتاب يقول : « إن دراسة أكثر دقـة للموضوع ، وخمس سنوات من تأملات أخرى لم تقلل مخاوفى ، ولكنها غيرت موضعها » (٢ : ٣٧٨) . ثم تنبأ بعد ذلك فى فقرة من أكثر الفقرات خوفـاً واستفزازاً بين كل الكتابات السياسية ، بظهور شكل جديد تماماً من الاستبداد الذى يخشاه فى الدول الديمقراطية ، وقال :

لقد اعتقدت عندئذ أن أنواع القمع التى تهدد الدول الديمقراطية ليس لها أى شبيه وجد قط من قبل فى العالم : ولن يجد معاصرونا أى نموذج منها فى ذاكرتهم . وأنا نفسى أحاول أن أختار تعبيراً ينقل الفكرة التى شكلتها عنها برمتها بدقة دون جدوى . إن كلمات الاستبداد والطغيان القديمة غير ملائمة : فالشىء نفسه جديد ، ولما كنت غير قادر على أن أطلق عليه اسماً ، فلابد من أن أحاول تعريفه .

إننى أسعى لتتبع آثار الملامح الجديدة التى قد يظهر فى ظلها الاستبداد فى العالم . وأول شىء يسترعى الملاحظة هو أعداد لا تحصى من الرجال كلهم متساويين ومتماثلين يسعون بلا انقـطاع للحصول على المتع التافهة والزهيدة ، التى يتخمون بها حياتهم . وكل منهم يعيش على انفراد ، فكل واحد منهم بمثابة شخص غريب بالنسبة للباقين جميعاً ــ أطفاله وأصدقاؤه الخاصون يمثلون بالنسبة له الجنس البشرى كله ، أما فيما يتعلق ببقية رفاقه من المـواطنين ، فهو قريب منهم ، ولكنه لا يراهم ــ فهو يلمسهم ولكنه لا يشعر بهم ، وهو موجود ، ولكن فى نفسه ولنفسه فقط ، وإذا كان أقاربه مازالوا باقين بالنسبة له ، فمن الممكن القول على أية حال أنه فقد بلاده .

وفوق هذا الجنس من الناس تقف قوة ضخمة وحارسة ، أخذت على عاتقها وحدها ضمان إرضـائهم ، وأن تسهـر على مصـيرهم . وهـذه السلطة مطلقـة ، ودقيقة للغاية ،

ومنظمة ، مدبرة ومعتدلة . وستكون أشبه بسلطة الأب ، إذا كان هدفه ـ مثل تلك السلطة ـ هو إعداد أناس لمرحلة الرجولة ، ولكنها تسعى على العكس إلى إبقائهم فى حالة طفولة دائمة : فهى راضية تماماً بأن الشعب يجب أن يبتهج ، على شريطة ألا يفكر فى شىء آخر غير الابتهاج . إن مثل هذه الحكومة مستعدة لأن تكد وتكدح من أجل سعادتهم ، ولكنها تختار أن تكون الوكيل الوحيد والفيصل الوحيد لهذه السعادة : فهى تكفل لهم أمنهم ، وتدرك احتياجاتهم وتزودهم بها ، وتسهل أسباب متعتهم ، وتدبر اهتماماتهم الأساسية ، وتدير صناعاتهم ، وتنظم توارث الممتلكات ، وتقسم أجزاء ميراثهم ، أوما يتبقى منه ، ولكنها توفر عليهم كل هموم التفكير وكل متاعب المعيشة !

وهكذا ، فهى تجعل ممارسة الفاعلية الحرة للإنسان كل يوم أقل فائدة وأقل حدوثاً . وهى تحصر الإرادة داخل مجال ضيق ، وتسلب الإنسان كل استخدامات نفسه تدريجياً . إن مبدأ المساواة قد أعد الناس لهذه الأشياء ، وهو يهيىء الناس لتحملها ، وفى أحوال كثيرة لاعتبارها فوائد .

وبعد أن تضع كل عضو من المجتمع فى قبضتها القوية بصورة متعاقبة ، وتشكلهم كما تشاء ، تمد السلطة العليا ذراعها بعد ذلك فوق الجماعة برمتها . فهى تغطى سطح المجتمع بشبكة من قواعد صغيرة ومعقدة ، دقيقة جداً ومتماثلة ، لاتستطيع أكثر العقول إبداعاً وأكثر الشخصيات طاقة ونشاطاً أن تنفذ من خلالها ، لكى ترتفع فوق الجموع . إن إرادة الإنسان لا تتحطم ، ولكنها تلين وتنثنى ، ويتم توجيهها : والناس قلَّ أن يجبروا بواسطتها على أن يعملوا ، ولكنها تكبحهم دائماً عن العمل : ومثل هذه السلطة لا تدمر ، ولكنها تمنع الوجود ، إنها لا تطغى ، ولكنها تعتصر ، وتضعف ، وتبيد ، وهى تخدر الشعور لدى الشعب ، إلى أن تحول كل أمة لتصبح شيئاً لايفضل قطيعاً جباناً ودؤوباً من الحيوانات ، تكون الحكومة هى راعيته !

(٢ : ٣٨٠ - ٨١)

كيف تفسر هذا التنبؤ الذى يتسم بالتشاؤم ؟ إنه يمكن أن يقرأ باعتباره إيذاناً بنمو دولة الرفاهية ، التى نشأت منذ عصر توكفيل فى كل الدول الديمقراطية تقريباً ، وإلى درجة غير عادية فى بعضها مثل السويد . وقد زعم بعض النقاد أنه بزيادة اعتماد المواطنين ـ قانونياً ، وسياسياً ، واقتصادياً ،

وروحانياً ــ على موظفى الدولة المركزيين ، تكون دولة الرفاهية قد قللت حريتهم واستقلالهم بصورة مماثلة . ولكن تحويل توكفيل إلى شخص متحزب فى جدل أصبح الآن مبتذلاً فى الواقع ، عن تأثير دولة الرفاهية على الحقوق السياسية وغيرها من الحقوق والحريات ، يجعله أقل إثارة للاهتمام والأهمية إلى حد أكبر مما أعتقده فيه . ومع أننا لا نستطيع مرة أخرى أن نكون واثقين تماماً مما كان توكفيل يعنيه ، فإن أى تفسير بديل يبدو له مثمراً بصورة أكثر .

واسمحوا لنا أن نفترض أن المساواة فى رأى توكفيل ، والتى كان يعتقد أنها من خصائص الدول الديمقراطية ، سوف تساعد بشكل مميز ، إذا أتيح لها وقت كاف لإحداث آثارها المزعجة ، على نحو واسع النطاق لشىء يشبه بصورة مبهمة النظم الشمولية ذات القاعدة الجماهيرية التى كانت من الملامح المذهلة لهذا بالقرن ، مع الاعتراف بأنه سيكون من الحماقة الزعم بأنه تنبأ بصورة دقيقة بظهور هذه النظم ، أو بالتأكيد بالمدى الذى سوف يستخدم فيه العنف العلنى ، والقهر ، والقمع . وربما توقع أن تكون حكومات تلك النظم أكثر رحمة مما هى عليه . ولكن الشىء الجدير بالملاحظة ، إن سلطة الكثير من النظم الشمولية الحديثة ذات القاعدة الجماهيرية ، قد تبدو لأنصارها والمعتذرين عنها ــ كما تنبأ هو ــ « مطلقة ، دقيقة جداً ، منظمة ، مدبرة ، ومعتدلة » .

وفى تلخيص لحجة توكفيل فى بداية هذا الفصل ، قلت أنه طرح معضلة : فالديمقراطية لا يمكن أن توجد بغير درجة غير عادية من المساواة الاجتماعية ، والاقتصادية ، والسياسية ، غير أن هذه المساواة بالذات والضرورية جداً للديمقراطية تهدد الحرية أيضاً . وتعود المعضلة للظهور فى الفقرة التى أوردتها للتو . فالديمقراطية تتطلب المساواة ، غير أن درجة المساواة الضرورية للديمقراطية لكى توجد ، تحمل معها أيضاً احتمالاً بأن النظام الديمقراطى قد يتحول إلى شكل من الاستبداد لم يسبق له مثيل تاريخياً .

ويمكن إعادة صياغة تخمين توكفيل على امتداد هذه السطور : ففى الدول الديمقراطية ، المساواة التى تعتبر شرطاً ضرورياً للديمقراطية سوف تتجه على المدى الطويل إلى خلق مجتمع مفتت يتكون من أفراد وأسر منعزلة ، وتكوين تأييد بين أغلبية جوهرية من الشعب لنظام يأخذ على عاتقه إرضاء رغبات شعبية واسعة النطاق فى الأمن ، والدخول ، والمأوى والراحة وما إلى ذلك ، فى حين أنه ينقص بصورة صارمة الحقوق السياسية ويدمر العملية الديمقراطية .

ولو كان هذا الحدس صحيحاً ، فإنه نظراً للنتائج الطويلة الأجل للمساواة ، والصلة الضرورية بين المساواة والديمقراطية ، فإن قوة المساواة إذا أتيح لها الوقت الكافى لكى تحدث آثارها ، سوف تجعل النظم الديمقراطية تتجه إلى أن تكون مدمرة لنفسها بطريقة خاصة . وبصورة أكثر تحديداً ، فإننا يجب أن نتوقع بين الدول التى كانت ديمقراطية لفترة طويلة من الوقت ــ جيلاً أو أكثر مثلاً ــ وجود عدد ذا شأن تحدث فيه ثلاثة تغييرات على الأقل يمكن ملاحظتها : أن المجتمع يصبح مجزأً إلى أفراد منعزلين ، وإن الديمقراطية استبدلت بنظام شمولى ، وهذا التغيير فى النظام يحظى بتأييد واسع النطاق ، كما أنه يحدث نتيجة لهذا التأييد إلى حد كبير .

لقد بدا انهيار المؤسسات الديمقراطية وقمعها بواسطة نظم شمولية فى إيطاليا ، وألمانيا ، والنمسا ، واسبانيا من ١٩٢٣ إلى ١٩٣٦ لكثيرين من المراقبين أن تخمين توكفيل صحيحاً . وكان كتاب « ثورة الجماهير » الذى نشره أورتيجا فى ١٩٣٠ بعد انتصار الفاشية فى إيطاليا ، ولكن قبل القضاء على الديمقراطية فى ألمانيا ، والنمسا ، واسبانيا ، يقرأ غالباً باعتباره تنبؤا بعيد النظر لانهيار الديمقراطيات ذات القاعدة الديمقراطية . وقد تطور هذا الرأى كثيراً خلال العقود العديدة التالية ، حتى إن ظهور ديمقراطية الجماهير فى القرن العشرين ، هدد بحدوث تدمير للحرية السياسية والديمقراطية

الليبرالية . وهذه النظرية التى صاغها فى البداية أساساً علماء فى المنفى ممن شهدوا بأنفسهم انهيار الديمقراطية فى أوطانهم (وخاصة هانا أرندت ، وإميل ليدرر ، وسيجموند نيومان) حظيت بأكثر دراساتها تنظيماً فى ١٩٥٩ على يد عالم اجتماع أمريكى يدعى وليم كورنهاوزر فى كتاب « سياسات المجتمع الجماهيرى » الذى اعتمد بشكل واضح على توكفيل .

وقد تعرضت نظرية ديمقراطية الجماهير التى قدمها هؤلاء الكتاب لانتقاد شديد مؤثر . ومع ذلك ، فإنه نظراً لأن النظرية قد أكدت أساساً على تجزئة المجتمع ، والتأييد المفترض أن الفاشية قد حصلت عليه من الأفراد المعزولين ، والمبعدين عن مواطنهم والأفراد الذين يعيشون فى وحدة ، فقد ركز النقاد نيرانهم على هذه الصورة من النظرية . وفى إعادة بناء تاريخية للطابع الاجتماعى فى بلدة واحدة فى ألمانيا عام ١٩٣٠ ، أظهر وليم س . آلين ، أن الألمان بدلاً من أن يعيشوا فى عزلة ، اشتركوا فى شبكة كثيفة من الجمعيات ، غير أن العيب الحاسم هو أن هذه المنظمات كانت مستقطبة على أسس طبقية (آلين ١٩٦٥) . وقد استخدم هاجتفيت مجموعة جوهرية من الأدلة ، فى بحث حديث ، شملت دليل آلين ، لكى يبين بتأثير مدمر أن القضاء على جمهورية فايمار (فى ألمانيا) لم يحدث كما افترضت نظرية ديمقراطية الجماهير (هاجتفيت ١٩٨٠) . ولما كانت التحليلات المماثلة مفتقدة بالنسبة لأغلب الدول الأخرى ، فإننا لانستطيع بطبيعة الحال التأكد من أن نظرية التجزئة إلى أجزاء صغيرة خاطئة كلية . ولكن لما كانت النظرية فى جانب كبير منها من إبداع المنفيين الألمان ، الذين اعتمدوا أساساً على التجربة الألمانية ، فإذا كانت النظرية خاطئة بشأن هذه الحالة الحاسمة ، فإنها ستفقد عندئذ الكثير من قدرتها على الإقناع الظاهرى .

لقد ركز كثيرون من أنصار وخصوم نظرية ديمقراطية الجماهير ، كما ذكرت ، أساساً على النتائج المفترضة للعزلة بظهور الدكتاتورية . ومع ذلك

فإنه بينما توحى الأدلة بأن هذه العلاقة غير منطقية ، فإن التحول من المساواة السياسية والاجتماعية إلى مساندة الحركات الدكتاتورية قد يتخذ رغم ذلك شيئاً يشبه الطريق الذى رسمه توكفيل . ومن ثم فإنه يكون من المعقول أن نبحث ما إذا كان ظهور نظم دكتاتورية ذات قاعدة شعبية فى هذا القرن يقدم دليلاً مقنعاً على أن الديمقراطيات الحديثة ــ إذا أتيح لها الوقت الكافى ــ تميل إلى أن توجد تأييداً واسعاً لتحركات دكتاتورية ، ومن ثم للانتقال إلى نظم دكتاتورية . وسيكون اختباراً جيداً أن نفحص كل الحالات المعروفة التى تحولت فيها ديمقراطية حديثة إلى دكتاتورية لكى نرى ما إذا كان التحول يتلاءم مع الافتراض . وقد أمكننى أن أتعرف على ثلاث عشرة حالة فى هذا القرن ، تحول فيها نظام ديمقراطى (أو شبه ديمقراطى فى بعض الحالات) إلى دكتاتورية ، وهى : الأرجنتين فى ١٩٣٠ ، والنمسا ١٩٣٣ ــ ١٩٣٤ ، البرازيل ١٩٦٤ ، شيلى ١٩٧٣ ، كولومبيا ١٩٤٩ ، ألمانيا ١٩٣٣ ، اليونان ١٩٦٧ ، إيطاليا ١٩٢٣ ــ ١٩٢٥ ، بيرو ١٩٦٨ ، البرتغال ١٩٢٦ ، أسبانيا ١٩٣٦ ، فنزويلا ١٩٤٨ وأوروجواى ١٩٧٣ [٥] .

إن ما وجدته ملفتاً للنظر ، هو مدى التأييد القليل الذى أسفرت عنه تلك الأمثلة الافتراضية ، والواقع أن خمسة جوانب من تجارب تلك الدول يبدو أنها كانت تسير فى اتجاه مضاد للافتراض بشدة .

١ - هذه الدول جميعاً ــ باستثناء وحيد فى أوروجواى ــ كانت فى الوقت

---

(٥) إن مصادرى هى لينز وستيبان (١٩٧٨) ومورلينو (١٩٨٠ ، ٩٤) وقد أضفت إلى قوائمهم أوروجواى فى كلا الكتابين بصورة غريبة . وقد استبعدت قائمتى (مثل قوائمهم) حكومات ما بعد الاستعمار التى سرعان ما تحولت من نظم برلمانية إلى دكتاتوريات وخاصة فى أفريقيا . غير أن إدراج هذه الحالات سوف يعزز المناقشة التى ستأتى بعد ذلك .

الذى انهارت فيه الديمقراطية قد بقيت أقل من عشرين عاماً فى ظل مؤسسات ديمقراطية . ومن المعقول أكثر استنتاج أن انهيار الديمقراطية قد نتج بصورة جزئية عن حداثة النظام وإن كان هشاً وكذلك الشرعية غير المؤكدة للمؤسسات الديمقراطية فى تلك الدول ، أكثر مما كان نتيجة للآثار بعيدة المدى للمساواة الاجتماعية والسياسية . وفى أغلب تلك الدول الديمقراطية لم يكن للعادات والممارسات جذوراً عميقة . ففى ألمانيا كان هناك نظام ديمقراطى حل حديثاً محل نظام غير ديمقـراطى ، كان دكتـاتـورياً بالفعل من نوع غير تقليدى . وكانت المعارضة السياسية فى بعض الدول خارج الدائرة المغلقة لحكومة القلة لم تحصل على حقوق سياسية إلا منذ وقت قريب . وفى دول أخرى مثل إيطاليا وشيلى ، لم يكن قد مر على منح حق الاقتراع للذكور إلا أقل من جيل واحد . وباستخدام معايير للديمقراطية مثل هذه ، نجد أن المؤسسات الديمقراطية كان عمرها ثلاثة عشر عاماً فقط عندما دعم موسولينى سلطته فى عام ١٩٢٥ ، وكـان عمـرهـا فى الأرجنتين أربعة عشر عاماً فى عام ١٩٣٠ ، وأربعة عشر عاماً [٦] فى ألمانيا عام ١٩٣٣ ، وخمسة عشر فى النمسا عام ١٩٣٤ ، وسنتان فى أسبانيا عام ١٩٣٦ وأربعة عشر فى بيرو عام ١٩٦٨ وهكذا . . وحتى فى شيلى التى كانت تعتـبر على نطاق واسـع واحدة من حفنة ضئيلة من الدول الـديمقـراطية فى أمريكا اللاتينية ــ وهو حكم صحيح تماماً فى كل النواحى الأخرى ــ وقد نتج عن العوائق التى واجهت التسجيل « أدت إلى أن عدد قليل نسبياً من الأصـوات قد تم تسجيله » ، حتى قيام الإصلاحات فى عام

(٦) رغم أن الإصـلاح الانتخابى حدث فى ١٩١٢ « فإن الانتخابات الأولى التى اشترك فيها كل المـواطنـين لم تتحقق إلا فى ١٩١٦ . . . ويمكن على الأرجح اعتبار هذا التاريخ ١٩١٦ بداية ديمقراطية الجماهير ، ونهاية الديمقراطية المحدودة . . . » (جيرمانى ١٩٦٩ ــ ١٣٢) .

١٩٥٨ وعام ١٩٦٢ التى وسعت كثيراً من دائرة حق الاقتراع (جيل ١٩٦٦ ، ٢٠٧) .

والاستثناء الوحيد الذى أمكننى العثور عليه هو أوروجواى ، حيث يبدو أن الممارسات الديمقراطية كانت تراعى كثيراً جداً منذ الجزء الأول من هذا القرن حتى عام ١٩٣٣ ، عندما قام الرئيس جابرييل تيرا بالانقلاب . وبعد عقد تقريباً من حكم رئاسى غير دستورى بقيادة تيرا ومن خلفه ، « عادت أوروجواى ــ كما ذكر أحد الكتاب ــ إلى أسلوب الحياة الديمقراطية الذى اعترضه عمل تيرا » (بندل ــ ١٩٦٣ ، ٣٦) . وهكذا فإن أوروجواى قد تكون الحالة الوحيدة ، التى استبدل فيها نظام ديمقراطى قديم العهد ، بنظام شمولى فرض من الداخل (٧) . وعلى العكس فهناك مئه وعشرين دولة على الأقل ، بقيت فيها المؤسسات الديمقراطية أكثر من عشرين عاماً ، وفى بعض الحالات ــ كما نعرف ــ أطول كثيراً من ذلك (٨) .

٢ - وفضلاً عن ذلك ، فإن المؤسسات الديمقراطية فى دول استبدل فيها

---

(٧) رغم أن تجربة أوروجواى الديمقراطية وانهيارها لم تحظ إلا بدراسات قليلة فقط حتى الآن (ومع ذلك انظر جيليسبى ١٩٨٢) فإنه يبدو أن عملياتها ومؤسساتها الديمقراطية كانت على عكس الدول الأخرى المشار إليها آنفاً ، تعتمد على نظم من المعتقدات والثقافة السياسية (جونزاليس ١٩٨٢ ب ، ٢٧ ــ ٢٨) . ويكفل عمق واستمرار ثقافتها الديمقراطية الأسس لتوقع عودة ظهور نظام ديمقراطى فى أوروجواى (جونزاليس ١٩٨٢ أ) .

(٨) هذه الدول هى : استراليا ، النمسا ، بلجيكا ، كندا ، كولومبيا ، كوستاريكا ، الدنمرك ، فنلندا ، فرنسا ، أيسلاندا ، أيرلندا ، إسرائيل ، إيطاليا ، جامايكا ، اليابان ، لوكسمبورج ، هولندا ، نيوزيلندا ، النرويج ، السويد ، سويسرا ، ترينيداد وتوباجو ، المملكة المتحدة ، الولايات المتحدة ، فنزويلا ، وألمانيا الغربية . وقد أغفلت الهند بسبب الفترة الفاصلة التى عطلت خلالها انديرا غاندى الضمانات الدستورية .

نظام ديمقراطى بآخر شمولى ، لم تكابد من حداثة غرسها الهش فحسب ، بل أن النظام الذى انهار كان ، فى بعض الحالات ، فى أفضل الأحوال ذا طابع ديمقراطى جزئى من حكم القلة التقليدى . وهكذا فإنه من حكم قلة متنافسة فى ١٩١٠ ، تطورت كولومبيا فى ١٩٤٠ إلى ما وصف بأنه « ديمقراطية حكم القلة » لأنه رغم المنافسة القوية بين المحافظين والأحرار ، كانت المشاركة الانتخابية منخفضة بصورة عادية (حتى وفقاً لمقاييس أمريكا الشمالية) و « كان التزوير موجوداً دائماً وكذلك القهر المنتظم ضد المعارضة » (وايلد ١٩٧٨ ، ٣٠ ــ ٣١ ، ٤٤) [٩] . وفى الأرجنتين ، فإنه نظراً لوجود عدد كبير من المهاجرين الذين لا يحملون الجنسية ، كان أقل من نصف الذكور البالغين هم الذين لهم حق الاقتراع ، ولما كانت نسبة كبيرة من الطبقة العاملة من المهاجرين (حوالى ٦٠٪ فى المدن) فإن أكثرية الطبقة العاملة كانت محرومة من حق الاقتراع .

٣ - وبالإضافة إلى ذلك كانت نسبة كبيرة من الزعماء ، وحتى الآن كما يمكن القول ، والسكان بصفة عامة معادين لمبدأ المساواة التامة بين الناس ، والمساواة السياسية ، والأفكار الديمقراطية ، والمؤسسات الديمقراطية . ففى ألمانيا ، كان حوالى ٤٥٪ فقط من الناخبين ، طوال عهد

---

(٩) تنعكس صعوبة تحديد وضع النظام الكولومبى بين الديمقراطيات النموذجية أو حكم القلة الديمقراطية ، فى تكييف وايلد الدقيقة : « ومع ذلك فإنه عند أخذ كل شىء فى الاعتبار فإنه [لا التزوير ولا القهر المنتظم للمعارضين] يجب أن يؤخذ كسبب لحرمان كولومبيا من مكانها بين الديمقراطيات التاريخية » (ص ٣١) « ومع تكييفات عديدة بعد ذلك ، يتبين أن هناك نوعاً من الديمقراطية نشأ ومارس عمله فى كولومبيا قبل نوفمبر ١٩٤٩ » (ص ٣٢) . وعندما ضاعت الديمقراطية فى ١٩٤٩ ، لم تتغير سياسات كثيرة فى كولومبيا ، وبقى نظام حكم القلة . . . » (ص ٣٢) . « وكان الطابع العشائرى للديمقراطية الكولومبية بوضوح هو حكم القلة » (ص ٣٤) .

جمهورية فايمار ، يؤيدون النظام الديمقراطى ، بينما أيد ٣٥٪ نظاماً دكتاتوريا يمينيا ، و ١٠٪ آخرين أيدوا نظاماً شيوعياً . وهكذا كان التأييد الديمقراطى ، والمناهض للديمقراطية متساوٍ تقريباً ، بينما كانت العشرة فى المائة الباقية مترددة بين الديمقراطية والشمولية (ليبسيوس ١٩٧٨ ، ٣٨) . وإنه لمما يثير الدهشة بشدة أن تتجه طبقة عاملة فى الأرجنتين تعانى من حرمانها بصورة جوهرية من حق الاقتراع والتفرقة السياسية نحو جوان بيرون ، كما فعلت بأعداد ساحقة . وإذا كانت شرعية الديمقراطية واهنة فى الطرف الأدنى من السلم الاجتماعى بالأرجنتين ، فقد كانت أكثر ضعفاً عند القمة . وكان حكم القلة التقليدى قد تبنى قاعدة دائمة ، وهى أن الأغلبية « التى تخطىء » لا ينبغى السماح لها بالفوز فى أية انتخابات . وعندما كفل قانون انتخابى صدر أخيراً فى ١٩١٢ إجراء انتخابات حرة نظيفة ، استمر خلفاء حكم القلة القديم ــ المحافظون ــ فى رفض شرعية حكم الأغلبية . وبعد أن أصابهم الهلع فى العشرينات بعدم رغبة الراديكاليين الظاهرة ــ بعد أن أصبحوا الآن حزب أغلبية ــ فى الاشتراك معهم فى السيطرة على الحكم ، أيدوا انقلاباً عسكرياً (بوتانا ١٩٧٧ ، ١٧٤ - ٢٠٢ ، سميث ١٩٧٨ ، أودونيل ، ١٩٧٨) .

٤ - والأكثر من ذلك ، إن التحول من الديمقراطية ، أو شبه الديمقراطية إلى نظام شمولى ، قل إن حدث نتيجة تأييد ساحق من الجمهور بشكل محسوس من خلال عمليات ديمقراطية . وبصورة نموذجية ، فإن الدولة قبل التحول تكون مجزأة إلى حد كبير ، كما كان الحال فى ألمانيا ، والنمسا ، وكولومبيا ، وشيلى حيث حدث استقطاب إلى معسكرات متنافرة معارضة . وقد حدث الانتقال فى كل دولة بالفعل ، لا بوسائل عمليات ديمقراطية ، بل عن طريق الاستيلاء على السلطة بالعنف بواسطة زعماء شموليين يدعون أنهم مناهضين للديمقراطية ، تحركوا بسرعة وبشكل علنى

لتدمير المؤسسات الديمقراطية . وبلا ريب ، فإن هتلر أصبح مستشاراً للرايخ بشكل قانونى فى يناير ١٩٣٣ . ولكنه سرعان ما عطل الحقوق المدنية الدستورية ، وأجريت انتخابات فى مارس ١٩٣٣ ، « فى جو من عدم الأمان العام والارهاب للشيوعيين والاشتراكيين » (ليبسيوس ٧٣) . وحتى مع ذلك فقد حصل النازيون على ٤٤٪ فقط من الأصوات ، واحتاجوا إلى أصوات المحافظين ونسبتها ٨٪ لتكفل لهم الأغلبية ، وعندئذ قام هتلر بدفن بقايا جمهورية فايمار .

وربما حصل النظام الديمقراطى فى بعض الدول ــ وربما كانت ألمانيا واحدة منها كما هو متصور ــ على تأييد أغلبية الناخبين . وهو أمر لايكاد يثير الدهشة مع القدرات التى لم يسبق لها مثيل على التلاعب وقهر الرأى التى يمكن أن تحصل عليها دولة شمولية عصرية . غير أننا لا نستطيع أن نعرف مع ذلك على وجه التأكيد كم مرة حدث ذلك ، أو متى يمكن أن تتضاءل الأغلبية ــ إن وجدت ــ لتصبح أقلية . وربما كانت الأرجنتين تناسب هذا الافتراض ، فى هذا الصدد ، أفضل من سواها . وقد وصف أحد الدارسين الشديدى الاهتمام بالسياسات الأرجنتينية ، بيرون بأنه كان « بلاشك دكتاتور أغلبية » خلال حكمه من ١٩٤٦ إلى ١٩٥٥ (أودونيل ، ١٦٤) . وكان مفهوماً جيداً منذ الوقت الذى تمت فيه الإطاحة ببيرون ، بين الليبراليين والمحافظين على السواء فى الأرجنتين ، إنه إذا أجريت انتخابات يسمح بالاشتراك فيها لأنصار بيرون ، فإن بيرون سوف يفوز بأغلبية من الأصوات تبدو مقنعة فى الظاهر . وهكذا كان خصوم بيرون سيواجهون موقفاً عصيباً لو أنهم كانوا قد أجروا انتخابات حرة نظيفة ، لأن بيرون كان سيفوز فى هذه الحالة ، أو يجب عليهم منعه من الفوز بأن يجعلوا من المستحيل على أغلبية الناخبين ممارسة الاختيار الحر فى الانتخابات . وفى كلتا الحالتين كان من المؤكد أن الديمقراطية ستكون هى الخاسرة .

٥ - ومع ذلك فإن المذهب البيرونى لم ينشأ بسبب الإفراط فى المساواة ، بل من مظالم سياسية واجتماعية واقتصادية محسوسة بشدة . وأعتقد أن نموذج بيرون يعد أكثر النقاط كلها تعبيراً : إن الدول التى ذكرتها لم تكن تتسم بدرجة مرتفعة للغاية من المساواة الاجتماعية والاقتصادية [١٠] . فقد كان انعدام المساواة فى أغلبها شديداً أو محسوساً ، وكثيراً ما ساعدت المظالم على تجزئة أو استقطاب جموع المواطنين إلى معسكرات متعادية ، وإضعاف الثقة فى المؤسسات الديمقراطية وإنتاج تأييد للدكتاتورية ، سواء لتمكين زعماء « الديسكاميسادو » من كسب السلطة ، أو لمنعهم من عمل ذلك . ولو كانت الحرية مهددة بالخطر فى هذه الدول ، فإن التهديد لم يأت من مساواة كثيرة للغاية ، بل قليلة للغاية . وكان أكثر العوامل الأساسية فى رأى توكفيل ، التى ربما هيأت شعباً ديمقراطياً لتدمير الحرية ــ وهى المساواة فى الأحوال ــ غير موجودة .

وقفة للاستنتاج

هل كان توكفيل مخطئاً خطأ جوهرياً ؟ ليس بالضرورة . فهو لم يزعم أن حالات المساواة الديمقراطية جعلت تدمير الحرية أمراً محتوماً . بل أنه زعم فقط إنها جعلته محتملاً . وقال أيضاً أنه فى ظروف معينة كان يعتقد إنها موجودة إلى حد كبير فى الولايات المتحدة فإن المساواة قد تكون على حساب الحرية . وهو

(١٠) مرة أخرى تعتبر أوروجواى استثناء . « إن توزيع الدخل فيها مازال حتى الآن أكثر فى أمريكا الجنوبية على الأرجح » (جونزاليس ١٩٨٢ ب ــ ٢٧) .

لم يفترض بطبيعة الحال أن الظروف والمؤسسات الأمريكية يمكن تقليدها كما هي بالضبط فى أوروبا أو فى أى مكان آخر ، أو حتى إنه كان يجب أن يتم ذلك . وكـان يعتقـد بالفعـل أن هناك عوامل عامة معينة إذا انتزعت منها خواصها الأمريكية كان من الممكن أن تساعد الديمقراطية والحرية فى دول أخرى (١ : ٣٨٤ والصفحات التالية) .

وقد أكد بشدة على أربعة من مثل هذه العوامل [١١] : أحدها انتشار عام للرفاهية الاقتصادية ، أو « الرخاء المادى » . وبعد النظر الذى أبداه توكفيل بقـرن ونصف قرن ، نجـد حقـاً علاقة قوية بشكل غير عادى بين الرفاهية الاقتصادية والديمقراطية . فالمؤسسات الديمقراطية لا توجد اليوم إلا فى دول لديها إجمالى ناتج قومى مرتفع بالنسبة للفرد ، مع استثناءات قليلة غير مستقرة إلى حدما مثل الهند ، واليونان ، والبرتغال . وفى حين أن مثل هذا الرخاء قد لا يكون ضرورياً أو كافياً من أجل الديمقراطية ، إلا أنه يسهل إلى حد كبير بلاشـك ظهور وبقاء المؤسسات الديمقراطية . غير إننا يجب ألا نسىء فهم هذه الأدلة . وقياساً على مؤشرات الإنجاز الاقتصادى التى استخدمت كثيراً فى السنوات الأخيرة ، فإن تقدير الأمريكيين فى عام ١٨٣٢ بالمقارنة بالدول الصنـاعية المعـاصرة ، سيكـون متواضعاً نسبياً . إن الديمقراطية لا تتطلب

---

(١١) استخرجت هذه من مناقشاته لمسألة الاتحادات : سياسياً (١ ، الفصل ١٢) ، وفى الحياة المدنية (٢ ، الجزء الثانى ، الفصل الثانى والخامس والسادس والسابع) ، والمحامين (١ ، الفصل ١٦) ، وأشياء أخـرى منهـا « الأسباب التى خففت طغيان الأغلبية فى الولايات المتحدة » (١ ، الفصـل ١٦) ؛ و « الأسباب الرئيسية التى تميل للحفاظ على الجمهورية الديمقراطية فى الولايات المتحدة » (١ ، الفصل ١٧) . ومن المؤكد أن توكفيل كان يقصد التفرقة بين نوعين من الأسباب فى الفصلين ١٦ و١٧ من الجزء الأول . ولكن لما كان تأثيرها العام هو مسـاندة الديمقراطية والحرية ، فإننى تجاهلت هذه التفرقة .

الوفرة ولا المستويات المادية السائدة فى الدول الصناعية المتقدمة اليوم . إنها تتطلب بدلاً من ذلك إحساساً واسع النطاق بالرفاهية الاقتصادية النسبية ، والعدالة ، والفرص ، وهى حالة ليست مستمدة من مقاييس مجردة ، ولكن من أحاسيس المصلحة النسبية أو الحرمان النسبى (انظر أيضاً دال ١٩٧١ ، ٦٢ والصفحات التالية) .

وقد أكد توكفيل أيضاً على أهمية الديمقراطية لمجتمع تكون فيه السلطة والوظائف الاجتماعية لا مركزية ، بين عدد كبير من اتحادات ، ومنظمات ، وجماعات مستقلة نسبياً . كما أكد الدور الحيوى للصحف المستقلة (١ ، الفصل ١١) ، والمحامين كمهنة مستقلة (١ ، الفصل ١٦) ، والاتحادات السياسية (١ ، الفصل ١٢) ، والجمعيات فى الحياة المدنية ، « وليست الخاصة بالشركات التجارية والصناعية فحسب ، بل واتحادات من ألف نوع آخر — دينية ، أخلاقية ، جادة أوعابثة ، واسعة أومحددة ، ضخمة أوصغيرة » (٢ : ١٢٨) . وكان توكفيل واحداً من أوائل الذين أدركوا العلاقة الوثيقة بين المؤسسات الديمقراطية ومجتمع تعدد الأحزاب ونظام معين للحكم . وكان مصيباً بالتأكيد . إذ أنه رغم التغييرات الجوهرية فى أنماط معينة فى كل الدول الديمقراطية الحديثة ، فإن السلطة لا مركزية موزعة بوجه عام بين مجموعة متنوعة من المنظمات السياسية والمهنية ، والاقتصادية ، والاجتماعية ، والثقافية ، والدينية . ولا شك فى أن وجود منظمات مستقلة نسبياً غير كاف للديمقراطية ، ولكنها ضرورية بالتأكيد للديمقراطية والحرية على نطاق قومى (انظر أيضاً دال ١٩٨٢) . فإنشاء كنيسة مستقلة نسبياً ، وحركة نقابات العمال ، ومنظمة للمزارعين ، واتحادات للمثقفين ، لم يكن كافياً لجعل بولندا دولة ديمقراطية . ولكن هذه المنظمات المستقلة كانت ضرورية تماماً لأية حرية وديمقراطية تمتع بها البولنديون قبل استيلاء العسكريين على السلطة .

ثالثا : لفت توكفيل الأنظار إلى أهمية اللامركزية الدستورية فى الولايات المتحدة ، والفصل بين السلطات إلى ثلاثة مراكز مستقلة نسبياً ، والتقسيم الإقليمى للسلطة بين الحكومات الاتحادية وحكومات الولايات ، وإلغاء المركزية فى الولايات بعد ذلك إلى وحدات محلية ، ولا مركزية العملية القضائية من خلال نظام أنجلو ـ أمريكى للمحاكمة بواسطة محلفين ، وهو نظام كان توكفيل متأثراً به بشدة . وقد تنبأ بحق بأنه لا حاجة لأن تحاكى الدول الديمقراطية الأخرى خصائص النظام الدستورى الأمريكى . وكما تبين فعلاً فإنه ليست هناك دولة ديمقراطية أخرى قلدت نظامنا بدقة ، وخاصة تلك التى يكفل دستورها لامركزية فى السلطة أكبر بكثير بين مؤسسات مستقلة نسبياً ، وذلك أكثر مما رأت أغلب الدول أنه أمر ضرورى أو مرغوب فيه . غير أنه مهما كانت النظرية الدستورية الرسمية لأية دولة ، فإن السلطة القضائية فى كل دولة ديمقراطية تعتبر مستقلة نسبياً عن السلطتين التنفيذية والبرلمانية . ويحتفظ البرلمان بقدر صغير من الاستقلال على الأقل عن السلطة التنفيذية ، وإن كان استقلالاً طفيفاً فى بعض الدول أحياناً . وتميل كل الوكالات الإدارية إلى أن تكون مستقلة نسبياً عن بعضها البعض ، وعن السلطة التنفيذية والبرلمان ، بينما يحتفظ ببعض المهام للحكومات المحلية . وفيما يتعلق بهذه الأخيرة ، فقد حدث ما كان توكفيل يخشى وقوعه تماماً : إذ أن الجمهوريات الثالثة والرابعة والخامسة فى فرنسا احتفظت كلها بالنظام النابليونى الخانق الخاص بالمقاطعات ، مع سيطرتها المركزية المحكمة على التقسيمات الإدارية . وفى خطوة لاشك أن توكفيل كان سيؤيدها ، فإن فرنسا لم تحاول زيادة الحكم الذاتى للحكومات المحلية لكى تتنفس مزيداً من الديمقراطية إلا فى عام ١٩٨١ وذلك فى نظام كان مركزياً إلى حد بعيد .

ومع ذلك ، فإنه بقدر ما كان توكفيل يؤكد على الأهمية الحيوية « للقوانين » ـ أو كما يمكن أن نسميه النظام الدستورى ـ فى توحيد الحرية مع

الديمقراطية وحكم الأغلبية ، فقد نسب أهمية أكبر إلى عامل رابع ، وهو عامل أكثر إثارة للحيرة من العوامل الأخرى : وهو سلوك الشعب ، وهو تعبير كان توكفيل يراه معادلاً لكلمة « التقاليد الأخلاقية » باللغة اللاتينية . وكان توكفيل يعنى بالسلوك « الأفكار والآراء المختلفة السارية بين الناس ، وإلى تجمع هذه الأفكار التى تشكل خصائصهم الذهنية » (١ : ٣٥٤) . وفيما يتعلق بالأهمية النسبية لهذا السلوك ، فإن توكفيل يوجز رأيه بقوله :

إذا كان لنا أن نضعها فى ترتيبها الصحيح ، فإننى يجب أن أقول أن الأحوال المادية [لدولة ما] أقل فعالية [فى الحفاظ على الديمقراطية] من القوانين ، والقوانين أقل أهمية جداً من سلوك الشعب . . . . وأنا أصر بشكل جدى للغاية على هذا الرأى بحيث إننى إذا كنت قد فشلت حتى الآن فى جعل القارىء يشعر بالأثر الهام الذى أعزوه إلى التجربة العملية والعادات والأفكار ، أى فى ايجاز سلوك الأمريكيين للحفاظ على مؤسساتهم ، فإننى أكون قد فشلت فى الهدف الرئيسى من عملى .

(١ : ٣٨٣)

إن توكفيل وهو ينسب مثل هذا الدور الجوهرى إلى السلوك ، والتقاليد الأخلاقية ، إنما يردد صدى موضوع أكثر قدما بحثه ماكيافيلى فى كتابه « محاورات » ، على سبيل المثال ، كما توقع كثيرون من العلماء الحديثين الأهمية المنسوبة إلى « الثقافة السياسية » . فالثقافة السياسية مثل السلوك ، والتقاليد الأخلاقية صفة مراوغة ، وقد لا يوجد فى أى ميدان من التحليل السياسى المقارن دليل جديد بمثل هذه الضآلة . فالخصائص الضرورية للثقافة الديمقراطية ، كتلك التى تتعلق « بالشخصية الديمقراطية » تظل غير مؤكدة ، وموضع مجادلات حادة . مع ذلك فإن العلماء الذين يحاولون حل معضلة التساؤل : « لماذا توجد مؤسسات ديمقراطية فى دولة (ن) ولا توجد فى دولة (ى) ؟ » يميلون إلى الاتفاق إن عاجلاً أو آجلاً مع توكفيل فى أنه لا الرخاء

ولا النظام الدستورى الجيد ، يضمنان الديمقراطية بين شعب يفتقر إلى الاستعدادات الضرورية اللازمة لها : اتجاهات ، تنقلها وتؤيدها الثقافة الأوسع ، ونظم عقائدية ، وعادات وسلوك وتقاليد أخلاقية . ولكن الشعب الذى يمتلك مثل هذه الثقافة قد يستطيع تدبير مؤسسات ديمقراطية فى ظل واحد من أنظمة دستورية عديدة ، وقد يفعل ذلك خلال فترات أزمات اقتصادية قد تؤدى إلى انهيار الديمقراطية لدى شعب لديه ثقافة سياسية أقل مساندة . وحتى نفسر لماذا استسلمت الديمقراطية للدكتاتورية فى الأرجنتين عام ١٩٣٠ ، ولم تنهار فى نيوزيلندا ولا فى استراليا ، فإن الأمر يتطلب أكثر من وصف ظروفها الاقتصادية ، والتى كانت متماثلة إلى حد ما ، أو إجراء تحليلات لدساتيرها .

فهل كان توكفيل على حق بصورة أساسية رغم كل ذلك ؟ إن التفكير بهذا الشكل أمر مغرٍ لأنه من المحتمل جداً أن يكون من الصحيح أنه فى كل الدول التى عاشت فيها المؤسسات الديمقراطية إلى جانب الحريات السياسية الأولية ، كانت ضرورية لها ، كما أن الشروط الأربعة التى اقترحها توكفيل كانت موجودة أيضاً ، وهى كافية لتعليل المصالحة بين الديمقراطية والحرية فى تلك الدول . فإذا كان الأمر كذلك ، فسوف يظهر أن نظرية توكفيل الضمنية كان لها ما يبررها .

بيد إنه يبقى بعد ذلك سؤال يثير القلق . فحتى إذا كان حل توكفيل لمشكلة الحرية والمساواة صحيحاً على وجه التقريب ، فهل كان الخطر كما رسمه مشكلة عويصة بوجه عام فى الدول الديمقراطية ؟ لقد اعتبر توكفيل المساواة أمراً مسلماً به ، والحرية مسألة فيها نظر ، وإنها كانت عملية تاريخية نمطية تؤدى لإنتاج المساواة ، ولكن لم تكن هناك عملية تاريخية مماثلة تكفل الحرية ، بل على العكس فقد كانت الحرية مهددة من المساواة .

ولكن هل يمكننا حقاً أن نأخذ المساواة باعتبارها أمراً مسلماً به ؟ أو إنها

ليست مسألة فيها نظر مثل الحرية ؟ إن مجموعة الظروف خلقت فى الولايات المتحدة فى عصر توكفيل مساواة فى الأحوال بين الذكور البيض ، وهو ما كان يومئـذ أمـراً نادراً من الناحية التاريخية ، بل فريداً فى مجاله على الأرجح . ولكن هذا التجمع كان أكثر من مجرد أمر غير عادى ، بل أنه ثبت فى الولايات المتحدة أنه كان شيئاً عابراً . فقد حدث تحول ثورى فى الاقتصاد الزراعى والمجتمع الذى يقوم عليه ، إلى نظام جديد من الرأسمالية التجارية والصناعية أنتجت بشكـل آلى حالات واسعـة من إنعـدام المساواة فى الثروة والدخل ، والمركز الاجتماعى ، والسلطة . وكانت هذه الحالات من عدم المساواة بدورها نتيجة حرية من نوع معين . . . حرية تكديس موارد اقتصادية غير محدودة ، وتنظيم نشاط اقتصادى ، تحول إلى مشروعات يتحكم فيها ذوو السلطة والنفوذ .

ومن ثم فإن المشكلة التى نواجهها ، وتواجهها كل الديمقراطيات الحديثة أصعب حتى من تلك التى طرحها توكفيل . إذ أنه ليس علينا أن نتعرف على ونـوجـد الأحـوال التى تقلل الآثـار المعـاكسـة المحتملة للمساواة على الحرية فحسب ، بل لابد كذلك من أن نسعى لتقليل الآثار المعاكسة على الديمقراطية والمساواة السياسية التى تنشأ عندما تؤدى الحرية الاقتصادية إلى اختلافات كبيرة فى توزيع الموارد ، وبالتالى فى السلطة بصورة مباشرة أو غير مباشرة .

وقـد قدم توكفيل حلاً معقـولاً للمشكلة التى طرحهـا . ولكن مشكلة الحـرية والمسـاواة التى نواجهها ليست هى نفسها بالضبط . فالظروف التى قدمها لتصالح الحرية والمساواة مازالت ضرورية كما اعتقد . ولكن لما كانت المساواة مسألة فيها نظر مثل الحرية ، فإن الظروف التى حددها لم تعد كافية . فالمسألة التى نواجهها هى ما إذا كان فى استطاعتنا إيجاد ظروف مساندة للحرية مثـل تلك التى اعتقـد أن الأمـريكيين ، وربـما دول أخـرى ، تستطيع أن تكفلها ، وأنها سوف تؤدى إلى المساواة ، كما كان يعتقد وجودها فى المجتمع الأمريكى فى فترة تاريخية أصبحت وراءنا ولا رجوع فيها .

٢

الديمقراطية ،
المساواة السياسية ،
والحرية الاقتصادية

إن حقيقة أن الديمقراطية الحديثة بوجه عام قد تحققت بصورة طيبة بالحرية السياسية يجب أن تكون مناسبة لابتهاج متحفظ ، على الأقل ، بين الأشخاص الذين يقدرون الحرية ، ولعلها تستحق الهتافين اللذين أطلقهما إى. إم. فورستر بعد الحرب العالمية الثانية ، التى كان مستقبل الديمقراطية خلالها موضع شك جدى . غير أن القول بأن المؤسسات الديمقراطية والحقوق السياسية التى تتطلبها أظهرت قدرة معينة على البقاء لا يدل على أن المساواة السياسية حية وعلى ما يرام فى الولايات المتحدة . وكما افترضت فى الفصل السابق فإنه إذا كانت الحرية مسألة مبهمة ومازالت محل جدل حتى فى الدول الديمقراطية ، كما اعتقد توكفيل ، فإن الحال كذلك بالنسبة للمساواة ، حيث ظن توكفيل خطأ أنها أمر حتمى .

فلماذا استطاعت المؤسسات الديمقراطية ، وقدر لا بأس به من الحرية السياسية البقاء فى عدة عشرات من الدول رغم الخلافات الكبيرة بين المواطنين فى الموارد والفرص ، ورغم التنبؤات المتكررة بعكس ذلك ؟ إنه موضوع معقد

لا أنوى استقصاءه هنا . وبين أسباب أخرى فإنه مما يجدر ذكره ، إن انعدام المساواة فى الدول الديمقراطية يأتى فى أشكال عديدة متنوعة : فالمزايا والأضرار من هذه الأشكال المختلفة ليست كلها مركزة فى نفس الأشخاص أو فى شرائح المجتمع ، أو الطبقات ، وإذا روعيت الهياكل السياسية والقانونية للدول الديمقراطية ، فإن كل حالات انعدام المساواة ليست قابلة للتحول بسهولة إلى عدم مساواة سياسية ، وكثيراً ما تعانى مزايا الموارد الأفضل والأكثر من تضاؤل العائدات منها فى الحياة السياسية . ورغم أن المليونير الأمريكى ديفيد روكفلر أغنى كثيراً بلا شك من عضو الكونجرس تيب أونيل ، ورغم أن بول نيومان أكثر شعبية إلى حد كبير ، فإن أحداً منهما (روكفلر أو نيومان) لن تبلغ به الحماقة أن يفترض أنه يستطيع الحصول على تأييد عضو الكونجرس لأى تشريع يسانده .

ومع ذلك فإن وجود حالات ضخمة من عدم المساواة فى الموارد السياسية بين مواطنى الدولة الديمقراطية لابد أن يكون أمراً مزعجاً بالنسبة لأى شخص يقدر المساواة السياسية تقديراً رفيعاً . ولن يكون مثل هذا الوضع غير المستحب مقبولاً إلا إذا لم يكن فى الإمكان العثور على أى بديل ممكن . غير أن التجربة التاريخية تظهر أن حالات عدم المساواة التى يعتقد بوجه عام أنه لا يمكن استئصالها ، قد قلت غالباً بشكل كبير وإن لم تلغ كلية . وعلى سبيل المثال ، ففى خلال القرن الذى أعقب الحرب الأهلية الأمريكية ، كان الجنس (الأبيض والأسود) واحداً من أكبر مصادر عدم المساواة السياسية بين الأمريكيين . وخلال أغلب هذه الفترة ، قام توازن دقيق بين تحالفات سياسية لتبادل المصالح ، مقترناً بمواقف واسعة النطاق بين البيض لاتخاذ إجراءات فعالة تحول دون العمل على القضاء على عدم المساواة الخطير هذا بين البيض والسود . ولكن بحلول الستينيات من القرن الحالى ، أصبح أغلبية الأمريكيين يقبلون الرأى القائل بأنه يجب حماية الحقوق السياسية بغض النظر عن الجنس واللون ، وأصبحت التحالفات السياسية التقليدية غير ثابتة . وفى النهاية وافق

الكونجرس على قانون الحقوق المدنية ، وطبقته السلطة التنفيذية بقوة ، وتغير ما كان يبدو لأجيال من الأمريكيين نظاماً من عدم المساواة السياسية ، والاجتماعية ، والاقتصادية لا يمكن تغييره وذلك من خلال سياسات عامة ، وحظيت الحقوق السياسية لزنوج الجنوب أخيراً على حماية فعالة . وما أن أصبحت حقوق الزنوج السياسية مشمولة بالحماية ، حتى بدأوا فى الاقتراع على قدم المساواة مع البيض ، وهى نتيجة لم يكن من الممكن تخيلها قبل جيل واحد .

ولكن مصادر عديدة من عدم المساواة السياسية ، من بينها الجنس ، بقيت فى الولايات المتحدة (وأماكن أخرى) بطبيعة الحال . ويتوقف المدى الذى يستطيع المواطنون الأمريكيون أن يصبحوا فيه متساوين سياسياً ، أو يجب أن يكونوا كذلك ، جزئياً ، على المدى الذى يمكن فيه تقليل الأسباب المختلفة الباقية لانعدام المساواة السياسية ، أو ينبغى تقليلها . ورغم أن بعض الأسباب ، مثل الاختلافات الفردية فى المصلحة السياسية يمكن تقليلها ، فإنها لن تزول قط على الأرجح ، لأن تقليل الاختلافات الفردية تحت نقطة معينة ، سوف يثبت أن ثمنها فادح بصورة زائدة لقيم أخرى .

فماذا بشأن ملكية وإدارة المشروعات الاقتصادية باعتبارها مصدراً لعدم المساواة السياسية ؟ إن ملكية المؤسسات والسيطرة عليها تؤثر على عدم المساواة السياسية من جانبين مختلفين إلى حد ما ، ولكنهما مرتبطين بصورة وثيقة . أولاً : أن الملكية والسيطرة تسهم فى خلق فروق كبيرة بين المواطنين فى الثروة ، والدخل ، والوضع الاجتماعى ، والمهارات ، والمعلومات ، والسيطرة على الإعلام والدعاية ، والوصول إلى الزعماء السياسيين ، وفرص الحياة المتوقعة ، فى المتوسط ، لا بالنسبة للكبار الناضجين فحسب ، بل وأيضاً بالنسبة للجنين ، والمواليد ، والأطفال . وبعد وجود كل الشروط الواجبة ، فإن مثل هذه الفروق تساعد بدورها فى إحداث حالات هامة من عدم المساواة بين

المواطنين ، فى قدراتهم ، وفرص مشاركتهم كأنداد سياسيين فى « حكم الدولة » .

ثانياً ، بل وأكثر وضوحاً ، فإن الحكم الداخلى للمشروعات الاقتصادية ، مع استثناءات قليلة للغاية ، غير ديمقراطية بصورة تامة ، من الناحيتين القانونية والواقعية . والواقع أن المساواة الحقيقية رفضها الأمريكيون باعتبارها مبدأ مناسباً للسلطة داخل المؤسسات ، ومن هنا فإن ملكية المشروعات والسيطرة عليها تخلق حالات ضخمة من انعدام المساواة بين المواطنين فى قدراتهم وفرصهم للمشاركة فى « المشروعات الاقتصادية » .

وقد يعترض البعض بأن حالات الخروج الشديدة عن المساواة السياسية فى حكومة الدولة ، والحكومات الداخلية للمؤسسات ، هى ثمن فادح قطعاً ، يدفع من أجل إنجازات الرأسمالية المشتركة ، وهو نظام اقتصادى استطاع أفضل من أى بديل آخر ، المساعدة على مساندة قيم هامة معينة : لا مجرد كفاءة فى الشئون الاقتصادية أكبر مما فى أية بدائل أخرى ، بل وفى الدول الديمقراطية ، وهى درجة من الديمقراطية والحرية السياسية ، غير معتادة تاريخياً ، ولعلها فريدة فى حكم الدول . ومما يثير الجدل أيضاً ، أن النزعة الرأسمالية ساعدت على تهيئة قدر أكبر كثيراً من الحرية فى الحياة الاقتصادية مما استطاع أن يحدثه أى بديل حتى الآن .

وأود أن أبحث فى الفصول التالية ما إذا كان من غير الممكن العثور على بديل للرأسمالية المشتركة يكون لها نفس الفاعلية ، وفى نفس الوقت يرفع من قيم الديمقراطية ، والمساواة السياسية ، والحرية السياسية . ومع ذلك ، فهل سيؤدى أى بديل كهذا إلى إضعاف الحريات الاقتصادية الرأسمالية أكثر من الرأسمالية المشتركة ؟ إن الإجابة تتوقف بطبيعة الحال على ما نعنيه بالحرية الاقتصادية ، والديمقراطية ، والعملية الديمقراطية ، والقيمة النسبية التى نعزوها لكل منها . وهناك زعم شائع فى الولايات المتحدة بأن المطالبة بالحرية

الاقتصادية أمر شرعى ، مثل المطالبة بالحرية السياسية أو المساواة السياسية ، وأن الحرية الاقتصادية تشمل الحق فى الملكية الخاصة ، وأن الحق فى الملكية الخاصة يشمل حقوق أصحاب الممتلكات الخاصة فى السيطرة على مؤسساتهم أو تفويضها نوعا ما بالشكل الذى يرونه مناسباً ، وبالتالى فإن البنيان المشترك للرأسمالية الأمريكية الحديثة يستند فى النهاية على حق « لا يقبل التحويل » . ورغم أن آراء كهذه قد تكون أقل شيوعاً فى الولايات المتحدة عما كانت عليه فى يوم ما ، وسوف يرفضها بعض الأمريكيين ، فإنها مازالت تستمد قوة من المعتقدات الأمريكية التقليدية عن الحقوق التى لا تقبل التحويل : فى الحياة ، والحرية ، والملكية ، وهى آخر الثلاثى الدستورى .

العملية الديمقراطية

ما الذى يستتبع إذن الإيمان على أساس منطقى بالديمقراطية ؟ إن جوهر مثل هذا الإيمان كما يبدو لى ، هو الرأى القائل بأن عملية الحكم فى نوع معين من الارتباط الإنسانى ، يجب أن تستجيب قدر الإمكان إلى المعايير الديمقراطية ، لأن الأشخاص المشتركين فى هذا النوع من الارتباط يتمتعون بحق ــ وهو حق غير قابل للتحويل ــ فى حكم أنفسهم بالعمليات الديمقراطية .

افتراضات . إن شرعية المطالبة بهذا الحق تستند إلى فروض معينة عن طبيعة الارتباط الإنسانى والأشخاص الموجودين فيه وهى :

(١) إن مجموعة الأشخاص المشتركين فى الاتحاد فى حاجة للوصول إلى

بعض قرارات جماعية على الأقل تكون ملزمة لكل أعضاء التجمع .

(٢) إن هذه القرارات الجماعية الملزمة تتضمن مرحلتين على الأقل يمكن التمييز بينهما : فترة لوضع جدول الأعمال ، تتبعها عند نقطة ما مرحلة حاسمة لقرارات « نهائية » تصبح بعدها القرارات ملزمة لأعضاء الاتحاد .

(٣) إن القرارات الجماعية الملزمة يجب ألا تتخذ إلا بواسطة أشخاص يخضعون للقرارات ـ أى بواسطة أعضاء فى الاتحاد ، وليسوا من خارج الاتحاد . إذ أن القوانين لا يمكن فرضها بصورة شرعية على الآخرين بواسطة أشخاص هم أنفسهم غير ملزمين بإطاعة هذه القوانين .

(٤) مبدأ ضعيف للمساواة : إن صالح كل شخص يستحق اعتباراً متساوياً .

(٥) مبدأ الحرية : إن كل شخص بالغ فى الاتحاد بوجه عام ، له الحق فى أن يكون حَكَماً أخيراً فيما يتعلق بمصالحه الخاصة . ولا يقع عبء الإثبات قط على أى شخص بالغ لإظهار حقه فى تملك الحرية ، بل إن عبء الإثبات يجب أن يقع دائماً على أى شخص يريد إيجاد استثناءات على المبدأ .

(٦) مبدأ قوى للمساواة : إن كل الأعضاء البالغين فى الاتحاد (من مواطنى الحكومة) لهم الحق ، فيما يتعلق بكل المسائل ، بصورة متساوية تقريباً لتقرير أى المسائل يتطلب قرارات جماعية أولاً . وسوف يحدد المشتركون المسائل التى يكون العامة فيها (جموع المواطنين) أفضل أهلية لتقريرها لأنفسهم ، وأية مسائل ـ فى رأى الأعضاء ـ يكون العامة فيها غير أهل للبت فيها لأنفسهم ، والشروط التى يفوض العامة بموجبها سلطة عارضة وممكن استردادها لآخرين .

(٧) مبدأ أولى للعدالة : يجب بوجه عام توزيع الأشياء النادرة والقيمة بالعدل . ويتطلب العدل أحياناً أن توضع احتياجات كل شخص ، أو الأشياء التى يتخلى عنها فى الحسبان . وإذا لم تكن الاحتياجات والأشياء التى يتخلى

عنها غير متساوية ، فإن القلق على المساواة بهذا المعنى ــ مساواة « تتعلق بالشخص » ــ سوف يؤدى فى الغالب إلى حصول شخص ما على حصة أو نصيب غير متساو . ومع ذلك فإنه فى بعض الظروف يتطلب العدل أن يحصل كل شخص على حصة متساوية ، أو فرص متساوية : وهنا تعنى العدالة أن المساواة يجب أن تكون « فيما يتعلق بالحصة » وليس ما يتعلق بالشخص (راى ١٩٨١ ، ٨٢ - ١٠٣) . وعندما تكون مطالب أشخاص مختلفين من أشياء نادرة وذات قيمة شرعية بصورة متساوية ، وليس هناك أى طلب لشخص ما أفضل أو أسوأ من أية مطالب أخرى ، فإذا كان الشىء عندئذ ممكن تقسيمه بطريقة مناسبة إلى حصص متساوية (كالأصوات الانتخابية الممكن تقسيمها على سبيل المثال) فسيكون لكل صاحب طلب قانونى الحق فى نصيب متساو . أما إذا كانت الأشياء التى ستوزع لا يمكن تقسيمها بصورة مناسبة إلى أنصبة متساوية لكى تخصص لكل صاحب طلب قانونى بشكل متساو (كما فى حالة لوحة فنية ثمينة أو فرصة للحديث فى اجتماع كبير للغاية مثلاً) ، فإن لصاحب كل طلب قانونى الحق فى فرصة مناسبة للحصول على أى شىء يجرى توزيعه .

معايير لعملية ديمقراطية . رغم أننى لن أفعل ذلك هنا ، فإننى أعتقد أنه يمكن إظهار أن أية عملية لإصدار قرارات جماعية ملزمة ستكون غير متفقة مع واحد أو أكثر من الافتراضات السابقة إذا انتهكت المعايير التالية ، وإلى المدى الذى يحدث به ذلك (دال ١٩٧٩) :

(١) أصوات متساوية : إن قاعدة تحديد النتائج فى المرحلة الحاسمة يجب أن توضع فى الحسبان ، كما يؤخذ فى الحسبان بصورة متساوية الأفضليات التى أعرب عنها كل مواطن فيما يتعلق بالنتيجة ، أى أنه يجب أن توزع الأصوات

بين المواطنين بالتساوى .

(٢) مشاركة فعالة : لابد أن يكون لكل مواطن طوال عملية صنع القرارات الجماعية الملزمة فرصة متساوية للتعبير عما يفضله بالنسبة للنتيجة الأخيرة .

(٣) فهم مستنير : من أجل الإعراب عن الأفضليات بدقة ، لابد أن يأخذ كل مواطن فرصاً كافية ومتساوية ، خلال الوقت الذى تسمح به الحاجة إلى اتخاذ قرار ، لاكتشاف وإقرار شرعية أفضلياته حول المسألة التى سيتخذ القرار بشأنها .

(٤) السيطرة الأخيرة على جدول الأعمال بواسطة العامة : لابد أن يكون للعامة الفرصة لاتخاذ قرارات تحدد أية مسائل سوف تتقرر أو لاتتقرر بواسطة عمليات تفى بالمعايير الثلاثة .

(٥) الشمول : لابد أن يضم العامة كل الأعضاء البالغين ، عدا الضيوف المؤقتين ، والأشخاص الذين يثبت أنهم متخلفون عقلياً .

إننى أعتقد أن هذه المعايير الخمسة تحدد العملية الديمقراطية بصورة كلية ، لأننى لا أستطيع أن أرى فى أية حال كيف تكون أى عملية تستجيب لهذه المعايير غير ديمقراطية ، أو كيف يمكن أن تعتبر أية عملية تخفق فى الوفاء بواحد أو أكثر من هذه المعايير ديمقراطية تماماً . وبنفس الطريقة فإننى أعتقد أن المعايير تحدد تماماً ما نعنيه بالمساواة السياسية ، لأن المتساوين سياسياً سيكونون بالتأكيد أشخاصاً تنطبق عليهم هذه المعايير ، ومن الصعب القول بأن هؤلاء الأشخاص على قدم المساواة سياسياً ، إلا بالقدر الذى يتحقق به الوفاء أو عدم الوفاء بالمعايير .

إن أى اعتراض مألوف لتأكيد من هذا النوع الآن سيكون القول بأن ما حددناه هو معايير للمساواة السياسية والعملية الديمقراطية بصورة

« شكلية » وليست « حقيقية » . ومع افتراض أن المواطنين غير متساوين إلى حد بعيد فى مواردهم السياسية : الدخول ، والثروة ، أو الوضع الاجتماعى مثلاً ، فهل يكونون غير متساوين سياسياً ؟ قد يكونون ويحتمل كثيراً أن يكونوا كذلك . ولكن مثل هذا الاعتراض رغم ذلك خاطىء . إذ أنه عندما تجعل الفروق فى الموارد السياسية المواطنين غير متساوين سياسياً ، فإن عدم المساواة هذه سوف تكشف نفسها عندئذ بالضرورة بانتهاك للمعايير .

وسوف افترض فيما بعد أن كلًا من الرأسمالية المشتركة ، والاشتراكية البيروقراطية تتجهان نحو إحداث عدم مساواة كبير فى الموارد الاجتماعية والاقتصادية إلى حد أنها تحدث انتهاكات عنيفة للمساواة السياسية ومن ثم للعملية الديمقراطية ، وعلينا أن نبحث عما إذا كان هناك بديلًا أكثر ملاءمة للقيم الديمقراطية . والبديل الذى أود أن استطلعه هو امتداد العملية الديمقراطية إلى المشروعات الاقتصادية . وهناك اعتراض محتمل لمثل هذا الاقتراح قد نتوقعه هنا بصورة مفيدة ، وهو أنه بينما يمكن تبرير الديمقراطية فى حكومة الولاية ، لأن الافتراضات السابقة قد تنطبق على ولاية ، فإنه لا يمكن تبرير الديمقراطية فى حكم المشروعات الاقتصادية ، لأنه ليست كل الافتراضات تنطبق عليها .

غير إن الافتراضات والمعايير التى أوضحتها للتو ، لا تحدد أى نوع معين من الاتحادات . وبدلاً من ذلك فإن العملية الديمقراطية ، والعملية الديمقراطية وحدها ، ستكون مبررة فى أى اتحاد تكون الافتراضات صحيحة بالنسبة له . وبناء على ذلك فإن تبرير العملية الديمقراطية يتوقف على تقديرات عملية ، متسمة بالتبصر ، أخلاقية أو مادية عن اتحاد معين ، أو نوع من الاتحادات ، وطبيعة الأشخاص الذين يشكلونه . وأعتقد أن هذا القدر من احتمال الحدوث فى المناقشة أمر لا يمكن تجنبه بصورة معقولة . ومن ثم فإن الحجة لن تؤيد مطلباً للديمقراطية باعتبارها شيئاً مطلقاً ، وعاماً ، وصالحاً

لكل الناس ، فى كل الأوقات والظروف ، أوفى كل الاتحادات من أى نوع . غير أن كل ما تفعله حجتى ، هو إقرار مطلب للديمقراطية باعتبارها مسألة حق فى أى اتحاد من أى نوع تكون الافتراضات صحيحة فيه . وسوف يبدو من المناسب أن أقول أن الأعضاء البالغين فى أى اتحاد تصح فيه الافتراضات لهم حق لا يقبل التحويل فى حكم أنفسهم بواسطة العملية الديمقراطية ، سواء اختاروا ممارسة هذا الحق أم لا .

والسؤال الذى يثور بعد ذلك هو هل تطبق الافتراضات على نوع الاتحاد الذى يشكله مشروع اقتصادى ، وهكذا يعنى ضمناً حقاً فى العملية الديمقراطية فى حكم المشروع . ونحن نحتاج بالتأكيد إلى بحث ما إذا كانت لدينا أسباب كافية للاعتقاد بأن قرارات مؤسسات الأعمال ـ مثلاً ـ مُلزمة لمستخدميها بأية صورة مشابهة لقوانين الولاية ، وهو مطلب قد يبدو فى ظاهره غير معقول بالنسبة لأناس كثيرين ، أو قد يبدو أكثر غموضاً دون شك ، وهو هل يكون المبدأ القوى للمساواة منطقياً عندما يطبق على مشروع اقتصادى .

وسوف نعود إلى هذه المسائل . ولكننا نحتاج الآن أولاً ، وبعد توضيح معانى المساواة السياسية والعملية الديمقراطية إلى بحث العلاقة بين العملية الديمقراطية ، وحقوق الملكية ، وخاصة عندما تكون هذه قد تأكدت فيما يتعلق بشركة كبرى حديثة .

حقوق الملكية إزاء العملية الديمقراطية

يُدافع عن حق الملكية الخاصة لمشروع اقتصادى عادة على أساسين : دفاع ذرائعى ، أو نفعى ، يرى أنه مع أخذ كل شىء فى الاعتبار فإن الملكية

الخاصة مفيدة ــ للأشخاص كأفراد ، وللمجتمع بشكل جماعى ، ولقيم مثل الكفاءة ، والتقدم الاقتصادى ، والحرية السياسية وما إلى ذلك . غير أنه وفقاً لرأى آخر شائع ، فإن للأشخاص الحق فى الملكية الخاصة للممتلكات (ومن ثم للملكية الخاصة للمشروعات الاقتصادية) وباعتباره حقاً طبيعياً أخلاقياً بل وغير قابل للتحويل ، فإن من واجب الحكومة والقوانين أن تحميه . والحجة الواحدة لا تستبعد الأخرى ، وقد استخدمت الولايات المتحدة كلاهما طوال تاريخ البلاد .

وفى التوصية بأنه « يجب ألا يحرم أى شخص من الحياة ، والحرية ، أو الممتلكات ، بدون الإجراءات القانونية الواجبة » فإنه من الممكن تبرير الحمايات الواردة فى التعديل الخامس ، وبعده الرابع عشر ، بأى من الحجتين أو كلاهما . وكان من المحتم أن تبرز قضايا فى ظل الدستور الجديد ، الذى دعا قضاة المحكمة العليا إلى البحث فيما إذا كان الاتفاق الدستورى كان يهدف إلى حماية حق طبيعى للتملك ، وإذا كان الأمر كذلك ، فإلى أى مدى يكون هذا الحق الطبيعى مقيداً بالسلطة التنظيمية للمجلس التشريعى . وكانت المحكمة حريصة بشكل معتدل مدة حوالى قرن بشأن تحديد سلطة المجالس التشريعية للولايات أو الكونجرس فى تنظيم المشروعات الاقتصادية . ولكن منذ منتصف السبعينيات فى القرن الماضى فصاعداً ، وبينما كانت الرأسمالية الجديدة المشتركة تدعم انتصارها على القوى التى أخذت تضعف للمبدأ الزراعى ، راح القضاة يوسعون بصورة متزايدة مجال المبدأ الدستورى الجديد « حق الدين الدائم » لحماية الأعمال من التنظيم (انظر مثلاً برست ١٩٧٥ ، ٧٠٥ - ٥٤) .

غير أنه رغم أن نوعى الدفاع كثيراً ما يمتزجان معاً ؛ فإنهما يحملان تضمينات مختلفة جذرياً للعملية الديمقراطية . فإذا كانت الملكية الخاصة للمشروعات الاقتصادية تُعد مجرد ترتيب مفيد ، والحكم الذاتى حق أساسى ولا يقبل التحويل ، فإن أى حق قانونى للملكية الخاصة للاقتصاد يكون أقل شأناً من حق الحكم الذاتى ، وفى الدولة الديمقراطية ، يجب أن يكون

للشعب وممثليه الحق فى أن يقرروا من خلال العملية الديمقراطية إلى أى حد يمكن لأى ترتيب معين ، مع أخذ كل شىء فى الاعتبار ، أن يحقق قيمهم . ففى استطاعتهم أن يقرروا أن الملكية الخاصة للمشروعات الاقتصادية أمر مرغوب فيه ، وأن الملكية العامة أو الاشتراكية مفضلة ، أو أن أى واحد من أى عدد لا نهاية له من المجموعات الممكنة سيكون هو الأفضل .

ولكن إذا كان الأمر على العكس ، وكانت الملكية الخاصة حقاً طبيعياً لا يقبل التحويل ، فإنه يمكن تصور أن الحق قد يكون أعلى من الحق فى الحكم الذاتى ، وقد لا يكون للشعب الحق فى انتهاك هذا الحق حتى من خلال العملية الديمقراطية . ورغم ذلك فإننا إذا قدرنا من منظور منفعى بحت ، فإن عواقب الملكية الخاصة قد تكون ضارة أحياناً ، ولا يترتب على ذلك بطبيعة الحال أن فى استطاعة الشعب أن يطالب بالسلطة لتنظيم الممتلكات حتى يمكن تجنب هذه العواقب . وعلى سبيل المثال ، فإن حقيقة أن امتلاك الممتلكات كان غير متساو إلى حد كبير ، لا تبرر فى حد ذاتها محاولة إعادة توزيع الممتلكات بصورة ما لتقليل حالات عدم المساواة . وكما قالت المحكمة العليا فى عام ١٩١٥ عندما اعتبرت أن قانوناً فى كانساس يحرم العقود التى تمنع المستخدمين من الانضمام لنقابات العمال غير دستورى ،

ولاشك فى أنه كلما وجد الحق فى الملكية الخاصة ، فإنه لابد أن تكون هناك وستكون حالات من عدم المساواة فى الثروة . وهكذا فإنه من الطبيعى أن يحدث أحياناً أن الأطراف التى تتفاوض لإبرام عقد ما ليست مقيدة بصورة متساوية بالظروف . . . ولما كان من البديهى أنه إذا لم يحتفظ بالأشياء على المشاع ، فإن بعض الأشخاص لابد أن تكون لديهم ممتلكات أكثر من الآخرين ، لأنه من المستحيل فى طبيعة الأشياء تأييد حرية التعاقد والحق فى الملكية الخاصة بدون الاعتراف فى نفس الوقت بأن هذه الحالات من عدم المساواة فى الثروة مشروعة ، والتى هى نتائج ضرورية لممارسة هذه الحقوق .

(كوباج ضد كانساس ، ٢٣٦ يو. إس. ا. [١٩١٥] ؛ فى برست ، ٧٣٤)

هل يمتلك النـاس حقـاً أخلاقياً أساسياً للملكية الخاصة مماثلاً لحقهم الأساسى وغير القابل للتحويل فى حكم أنفسهم ؟ وإذا كان الأمر كذلك أفلا يتعارض نوعا الحقوق أحدهما مع الآخر ؟ فإذا كان الأمر كذلك ، فهل يعتبر أحـدهمـا أعـظم من الآخر ؟ وكما أننا بحثنا الأسس التى تبرر المطالبة بحق أساسى للمساواة السياسية والعملية الديمقراطية ، فسنكون فى حاجة الآن إلى استكشاف الحجج المنطقية ، التى تجيز حقاً أساسياً للملكية مشابهاً ــ بل ربما كان أعظم ــ للحق فى العملية الديمقراطية .

ومنذ بداية وجود دولتنا ، وقبل ذلك بالفعل ، حصل السؤال الخاص بالأولوية النسبية للديمقراطية والملكية على ردين متناقضين أساساً . غير أن شدة التناقض بين هذين الـردين المتضاربين أسدل عليهما الصمت بخلفية من الاتفاق ، وهو اتفاق برز فى وقت مبكر ، ودخل الوعى الأمريكى بعمق . ففى المجادلات حول الأولوية النسبية للملكية والديمقراطية فى نصف القرن الأول من الجمهورية ، كان المتحـدثـون من كلا الجانبين يميلون إلى افتراض أن للأفراد حق طبيعى فى التملك يجب أن تقوم الحكومات بحمايته . كما كان كل من الجانبين يميل أيضاً إلى الاعتقاد بأن السلطة والتملك يسيران معاً كأمر واقع . وسيتفق المتحدثون من كلا الجانبين على الأرجح مع « بنيامين ليه » ، وهو من زعماء القوى المحافظة المناصرة للملكية ، عندما قال فى مؤتمر فيرجينيا الدستورى فى ١٨٢٩ - ٣٠ :

« إن السلطة والممتلكات قد ينفصلا فترة من الوقت ، بالقوة أو الخداع ــ ولكنهما لا يفترقان قط . إذ أنه بمجرد الشعور بوخزة الانفصال . . . فإن الممتلكات سوف تشترى السلطة ، أو السلطة سوف تأخذ الممتلكات . وبأى من الطريقين فلابد من انتهاء الحكم الحر » .
(فى بيترسون ١٩٦٦ ، ٣٣٨)

ورغم ذلـك ، فقـد اختلف الجـانبـان حول أولـويات أساسية . فمن ناحية ، يتمسك مؤيدو التملك بأن المساواة السياسية لابد أن تنتج فى النهاية

حقوق التملك . وفى الثلاثى الشهير للحياة ، والحرية والتملك ، ينبغى أن يأخذ التملك الأسبقية .

ويمضى « ليه » لكى يؤكد « أنه لا يترتب على ذلك أنه نظراً لأن كل الناس قد ولدوا متساوين ، ولهم حقوق متساوية فى الحياة ، والحرية ، والملكية التى يستطيعون الحصول عليها بواسطة الصناعة الشريفة ، ومن ثم فإن كل الناس قد يطالبون بحق ، فى مجتمع راسخ ، سلطات سياسية متساوية ــ وخاصة ، سلطة متساوية للتصرف فى ممتلكات الآخرين .

(بيترسون ، ٣٤٧ - ٤٨)

وعلى العكس فإن أولئك الذين أيدوا هدف الديمقراطية ، أصروا على أن حق الشخص فى حكم نفسه ، وبالتالى فى المساواة السياسية ، أكثر أساساً من الحق فى الملكية . ورغم أن جيفرسون ربما يكون قد تردد ، فإنه يبدو أن رأيه الذى استقر عليه هو أن حق الملكية اجتماعى أكثر منه طبيعى ، وأن التملك ليس أسبق كثيراً بالنسبة للمجتمع كشىء يعتمد عليه .

وقد كتب قبل وفاته بعدة سنوات قائلاً : « إنها مسألة تدعو للنظر ، وهى ما إذا كان أصل أى نوع من الملكية مستمد من الطبيعة على الإطلاق . . . فالملكية الثابتة منحة من القانون الاجتماعى ، وقد أعطيت فى وقت متأخر من مسيرة المجتمع » .

(شلاتر ١٩٥١ ، ١٩٨)

إن تبعية التملك هذه للمجتمع تتفق مع إغفال جيفرسون الواضح لحق التملك قبل ذلك بنصف قرن فى ادعائه بأنه من بين الحقوق الفطرية والتى لا تقبل التحول ، التى وهبها الخالق لكل الناس مثل حق الحياة ، والحرية والسعى إلى السعادة (ويلز ، ١٩٧٨ ، ٢٣٧ - ٣٨) .

وكان الجدل السياسى يؤدى من حين إلى آخر إلى إثارة هذه الآراء

المتضاربة . ولعل الخلاف لم يكن أكثر وضوحاً فى هذا مما ظهر فى العديد من المؤتمـرات الدستورية للولايات فى العشرينيات من القرن الماضى ، والتى واجه فيها متطلبات التملك من أجل حق الاقتراع العام تحدياً .

وقد أعلن المستشار كنت بصراحة فى مؤتمر نيويورك فى ١٨٢١ : « إن حق الاقتراع العام يميل إلى أن يعرض للخطر حقوق التملك ، ومبادىء الحرية . والفكرة القائلة بأن كل رجل يعمل يوماً على الطريق ، أو يخدم ساعة بلا عمل فى الميليشيا مؤهل للحق فى مشاركة على قدم المساواة فى سلطة الحكومة بأسرها ، أمر غير معقول للغاية وليس له أى أساس من العدالة » .

(بيترسون ، ١٩٤ - ٩٥)

وكما نعلم فإن المحافظين أمثال « كنت » فى نيويورك ، و« ستورى » فى ماساشوستس ، و« ليه » فى فيرجينيا الذين كانوا يسعون إلى حماية امتيازات التملك ضد مطالب الديمقراطية قد هزموا جميعاً وبسهولة نوعاً ما . وكانت هزيمتهم مناوشة فى التقدم الأكبر نحو النصر الحاسم لأيديولوجية ديمقراطية قدمت حلاً للصراع بين التملك والديمقراطية . ولم يتضمن هذا الحل شيئاً أقل من القضاء على الصراع كلية .

وكان أصحاب النظريات السياسية منذ العصور القديمة يفترضون بصورة عامة ، أن أى صراع بين الديمقراطية وحقوق التملك لن يتجه إلى الظهور إلا إذا وزعت الممتلكات بصورة غير متساوية . وكلما كان انعدام المساواة أكبر ، زادت فرصة الصراع كما هو مفترض . وقد يسمى المرء ذلك المشكلة الجمهورية الكلاسيكية لتوزيع السلطة والممتلكات . غير أنه من الممكن فهم هذه المشكلة بطريقتين : أن الديمقراطية قد ينظر إليها باعتبارها خطراً على حقوق التملك ، أو أن حقوق التملك قد تعتبر خطراً على الديمقراطية . والواجب فى النظرة الأولى هو تأمين حقوق التملك ، ويأتى الخطر من المساواة السياسية . إذ لو أن المواطنين كانوا متساوين سياسياً ، ولكنهم غير متساوين

اقتصادياً ، فإن الأقل مصلحة سوف يتحدون ضد الأكثر مصلحة ، وإذا كان الأقل مصلحة هم الأكثر عدداً ، فإن العملية الديمقراطية سوف تتيح لهم الإضرار بحقوق التملك لمن هم أكثر مصلحة . والأغلبية التى تتكون ممن هم أقل رخاء سوف تتمكن من استخدام مساواتها فى الدولة لكى تضع يدها على ممتلكات الأقلية الأكثر ثراء .

وعلى العكس من ذلك فإن النظرة الثانية تفترض أن الخطر يقترب من الاتجاه المضاد . إذ أن الموارد السياسية يمكن تحويلها إلى موارد سياسية إلى حد ما . فإذا كان المواطنون غير متساوين فى الموارد الاقتصادية ، فمن المحتمل أن يكونوا غير متساوين فى الموارد السياسية ، وتكون المساواة السياسية مستحيلة التحقيق . وفى الحالة القصوى ، سوف تمتلك أقلية من الأغنياء موارد سياسية أكبر كثيراً من بقية المواطنين ، بحيث يديرون الدولة ويسيطرون على أغلبية المواطنين ، وإفراغ العملية الديمقراطية من كل مضمون .

ومن ثم فإن الحل الوحيد الذى ينسجم مع حكومة جمهورية كان واضحاً : وهو أنه يجب أن توزع الموارد الاقتصادية بشكل ما بصورة متساوية تقريباً ، بما يكفى على أية حال لتجنب وجود أعداد ذات شأن من الفقراء والأغنياء . وقد نستطيع أن نسمى هذا « الحل الجمهورى الكلاسيكى » وهو حل تبناه واضعو النظريات السياسية المتعاطفون مع حكومة الشعب ، من أرسطو حتى روسو .

وقد قبل كل من الجانبين تلك الآراء الكلاسيكية بشأن توزيع الممتلكات فى المناقشات الأمريكية الأولى حول حق التملك إزاء الديمقراطية . غير أن كل جانب شاهد الخطر قادماً من الاتجاه المضاد . وفى مؤتمر ماساشوستس ١٨٢٠ - ٢١ ، وبعد الإشادة بنعم حق التملك ، لفت القاضى ستورى (وكان يومئذ فى بداية حياته العملية الطويلة) الأنظار إلى المشكلة الجمهورية الكلاسيكية بقوله :

« إن حق الاقتراع العام . . . لن يستطيع أن يوجد طويلاً فى مجتمع به قدر كبير من عدم المساواة فى الملكية . وسوف يضطر أصحاب الضياع فى مثل هذه الحالة إما إلى تقييد حق الاقتراع العام بصورة ما ، وإما أن مثل هذا الحق للاقتراع العام سوف يؤدى عما قريب إلى تقسيم الممتلكات . ومن طبيعة الأشياء فإن هؤلاء الذين ليست لديهم ممتلكات ويرون جيرانهم يقتنون أكثر كثيراً مما يعتقدون أنهم فى حاجة إليه ، لا يمكن أن يكونوا مؤيدين لقوانين وضعت لحماية الممتلكات » .

(فى بيترسون ، ١٠٠)

ومع ذلك فإن كلا الجانبين مالوا إلى الاتفاق على أن أفضل حل سوف يكون الانتشار الواسع للموارد الاقتصادية ، والتى تعنى فى الولايات المتحدة الممتلكات . وكان ستورى يرى بالفعل أنها « الجزء من الحكمة السياسية ، لتأسيس حكومة على الممتلكات ، وإيجاد مثل هذا التوزيع للممتلكات ، بواسطة القوانين التى تنظم انتقالها وعدم تحويلها بالنسبة لمصالح الأغلبية العظمى من المجتمع التى فى حماية الحكومة . وتلك كما أتصور هى النظرية الحقيقية والتطبيق الفعلى فى مؤسساتنا الجمهورية » (بيترسون - ١٠٠) . وهذا الرأى ليس على عكس جيفرسون الذى يرى أنه فى حين أن « التقسيم المتساوى للممتلكات أمراً غير عملى . . . فإن أعضاء المجالس التشريعية لا يمكنهم ابتكار الكثير جداً من الوسائل لتقسيم الممتلكات إلى أجزاء صغيرة » (شلاتر ، ١٩٦) . وهكذا تبنى كلا الجانبين الحل الجمهورى الكلاسيكى .

ووافق الجانبان بعد ذلك على أنه من أجل ضمان الانتشار الواسع للممتلكات الذى سوف تتطلبه الجمهورية الأمريكية ، فإن الأمر سوف يحتاج إلى بعض التنظيم . غير أنه من السهل أن نرى أن مدى التنظيم الذى قد تتطلبه دولة ديمقراطية يتوقف على التوزيع المبدئى للممتلكات فى تلك الدولة ، والمدى الذى يقوم فيه النظام الاقتصادى ذاته ، مستقلاً عن أى

تنـظيم ، بإحداث مساواة أو عدم مساواة فى توزيع الممتلكات . فإذا كانت الأحوال تنتج بشكل طبيعى ، ويمكن توقع أن تستمر فى إنتاج انتشار واسع للموارد الاقتصادية يكفى لدعم ومساندة المساواة السياسية ، فلن يكون من الضرورى أن يضع النظام الحاكم أى تنظيم أو القليل منه فقط . وسوف تعنى مهمة ضمان الانتشار الملائم نسبياً للممتلكات بنفسها فى الواقع ــ إنه الظرف المثالى للحل الجمهورى الكلاسيكى .

ومن الممكن أن نطلق على نظام من هذا النوع اسم « نظام للمساواة ذو تنظيم ذاتى » . وبدون الإفراط فى المبالغة ، فإن هذا الظرف السعيد الحظ يمكن تشبيهـه بالظروف بين الأمريكيين ــ أو بالأحرى الذكور البيض من الأمـريكيين ــ وهـو ما وصفه توكفيل فى كتابه « الديمقراطية فى أمريكا » . وكانت الأحوال فى أمريكا حوالى الوقت الذى زار فيه الولايات المتحدة ، قد قاربت الحل الجمهورى الكلاسيكى على وجه التقريب ، حيث كانت تبدو مخاوف المحافظين أمثال ستورى ، وكنت ، وليه تبدو مثل كوابيس العجائز . وكـانت أيديولـوجية المـذهب الجمهـورى الـزراعى الـديمقـراطى مبتهجـة بانتصارها . وهذه الأيديولوجية تقدم وعداً بإنشاء جمهورية من المزارعين توزع عليهم الممتلكات من الأراضى . وكان هذا الاحتمال فى جزء جوهرى منه ليس نتيجة قرار جماعى متأنٍ ، بل ما أسماه توكفيل أسباباً « عرضية » . وكان لدى الأمريكيين إمكانية الحصول على إمدادات شاسعة من الأراضى التى كان فى استطاعة القليل من الاحتيال والخداع ، والعنف ، والنهب انتزاعها من سيطرة سكانها الأصليين ، وخاصة أن « سيطرتهم » كانت تمارس غالباً بأسلوب مسالم بواسـطة عدد صغير للغاية من الأهالى . ورغم أن تفريق الملكية قد يتطلب بعض التنـظيم ، فإنه لن يحتاج إلى الكثير . وحتى قانون منازل الأسر جاء متأخراً وغير فعال بعض الشىء . فهو لم يصل عند بدء الجمهورية الزراعية الأمـريكية ، بل بعـد ذلك بقليل ، عندما كانت الشمس الزراعية قد تجاوزت

ذروتها ، وقد قدم مجرد إسهام متواضع لملكية المزارع ـــ فقد وزع ٦٠٠ ألف مزرعـــة فقط من بين زيادة بلغت حوالى أربعـة ملايين مزرعـة بين ١٨٦٠ و١٩٠٠ ، و٨٠ مليون فدان فقط من بين أكثر من ٤٣٠ مليون فدان أضيفت إلى جملة الأراضى فى المزارع خلال تلك الفترة (بلوم وزملاؤه ١٩٦٣ ، ٤٠٧) .

ولكن أحوال الأمريكيين فى عصر توكفيل كانت أمراً استثنائياً من الناحية التاريخية ، وكان هناك عدد قليل من الدول الأخرى محظوظاً إلى هذا الحد . وقد أخذ الحظ الأمريكى فى التلاشى عندما استبدل نظام اقتصادى أحدث قدراً عادلاً من المســاواة بين المـواطنـين البيض الـذكـور ، بدون الكثير من التخطيط ، والتنظيم ، أو قرار جماعى متأنٍ ليحل محله النظام الثورى الجديد للرأسـمالية المشتركة . وبحلول عام ١٩٠٠ ـــ بل وقبل ذلك ـــ كان واضحاً بصـــورة متـــزايدة أن أيديولـــوجية الجمهـــورية الـزراعية الـديمقـراطية قد ظهرت خلال فترة غير مألوفة فى تاريخ العالم ـــ لحظة ذات أهمية غير عادية ، ولكنهـا مع ذلك لحظة . إذ أن النظام الزراعى الاجتماعى كان محكوماً عليه بأن تحل محله الـرأسـمالية المشـتركة بشكل كلى . وباعتبارها قوة خارجية غير منـظمة ، فإن الرأسمالية المشتركة سوف تحدث بصورة آلية حالات حادة من انعدام المسـاواة فى توزيع الممتـلكات والموارد الاجتماعية والاقتصـادية الأخرى .

ومع ذلك ، فإنه خلال ما أسماه جون م . بلوم بحق « واحدة من أعجب حالات انعكاس الأوضاع فى تاريخ الفكر السياسى » قام المؤيدون الجدد لحق التملك ـــ الـذين كانـوا خلفاء لكل من ستورى ، وكنت ، وليه فى ولائهم لحق التملك على الـــديمقـــراطية ـــ بتغيير الكثـــير من الأفكـــار الأســاسية للأيديولـوجية الديمقراطية السائدة ، إلى تبرير للنظام الاقتصادى الجديد . « لقـد أصبح الإنسان إنساناً اقتصادياً ، والديمقراطية تتماثل مع الرأسمالية ،

والحـرية بالتملك واستخـدامـاتـه ، والمسـاواة بفـرص الكسب ، والتقـدم بالـتـغـيـير الاقـتـصـادى وتـكـديس رؤوس الأمـوال » (بلوم وزمـلاؤه ، ٤٣٢) .

وكان الشىء الأكثر أهمية بالنسبة لأهدافنا ، أن هؤلاء المحافظين الجدد المتطرفين نجحوا بصورة تثير الدهشة فى تحويل التبرير الأيديولوجى للملكية الخـاصة ، الذى كان فى صميم الأيديولوجية الأقدم للجمهوريين الزراعيين الديمقراطيين ، إلى الملكية المشتركة . وكما يمكن أن يرث نظام سياسى جديد أحياناً شرعية النظام القديم الذى حل محله ، فإن شرعية الملكية الخاصة التى كانت راسخة بعمق فى الأيديولوجية الأقدم والوعى الأمريكى ، انتقلت إلى النـظام الاقتصـادى الجـديد . وكـان الانتقـال كامـلاً إلى حد أن الملكية المشتركة أصبحت بمثابة تحديات أساسية ربما كانت أقل فى الولايات المتحدة عنها فى أية دولة أخرى فى العالم ، وبالتأكيد فى أية دولة أوروبية . ومن قضية لوكنـر ضد نيويورك فى عام ١٩٠٥ (١٩٨ - الولايات المتحدة - ٤٠) إلى قضية مورهيد ضد تيبالدو فى عام ١٩٣٦ (٢٩٨ - الولايات المتحدة - ٥٨٧) ساعـدت المحكمـة الأمريكية العليا فى عملية التحول الأيديولوجى ، بمنح الشركات الكبرى حصانات دستورية من تنظيمات الولايات والحكومة الفيدرالية .

وهكذا اكتسب نظام اقتصادى يحدث عدم مساواة بصورة تلقائية فى توزيع الموارد الاقتصادية والسياسية الشرعية ـ جزئياً على الأقل ـ بإلباس نفسه ثياباً أيديولوجية عفى عليها الزمن ، كانت الملكية الخاصة فيها لا يتم تبريرها على أساس أن الانتشار الواسع للممتلكات سوف يدعم المساواة السياسية . وقد نتج عن ذلك ، إن الأمريكيين لم يسألوا أنفسهم قط بصورة مطردة أو بأعداد كبيرة عما إذا كان أى بديل للرأسمالية المشتركة قد يكون أكثر توافقاً مع التزامهم بالديمقراطية .

الرأسمالية المشتركة
والحق فى الملكية الخاصة

لنتأمل الحجة التالية :

(١) إن لكل شخص الحق فى الحرية الاقتصادية .

(٢) إن الحق فى الحرية الاقتصادية يجيز الحق فى الملكية الخاصة .

(٣) إن الحق فى الملكية الخاصة يجيز الحق فى الملكية الخاصة للمشروعات الاقتصادية .

(٤) إن الحق فى المشروعات الاقتصادية المملوكة ملكية خاصة يجيز وجود شركات كبيرة الحجم مملوكة ملكية خاصة .

(٥) إن الحق فى الملكية الخاصة لمشروعات مشتركة لا يمكن أن يقيد كما ينبغى بواسطة العملية الديمقراطية .

والبيانات الأربعة الأخيرة تتضمن نتائج لا تتفق مع مقدماتها المنطقية . فالفرض الأخير على سبيل المثال يتضمن نتيجة مخالفة للمنطق ، لأن تعبير « الحق » غامض . فالحق قد يكون قانونياً ، ولكنه غير مضمون دستورياً ، كالحق الذى كان للمدخنين يوماً فى أن يدخنوا فى المطاعم والأماكن العامة الأخرى . وقد يكون الحق يحميه الدستور ، ولكنه غير أخلاقى ، مثل الحق فى امتلاك العبيد فى فيرجينيا قبل الحرب الأهلية . فإذا انتهك نظام قانونى حقاً أخلاقياً أساسياً ، فإننا يجب أن نشجب النظام القانونى إلى هذا الحد باعتباره انتهاكاً غير سليم لحق أخلاقى أساسى ، ونسعى إلى تغييره . والحق فى الحكم الذاتى ، ومن ثم فى العملية الديمقراطية هو بالتأكيد واحد من أكثر الحقوق الأخلاقية الأساسية جميعاً . وسواء كانت الملكية الخاصة للمشروعات

الاقتصادية هى أيضاً حقاً أخلاقياً أساسياً فهذه هى القضية على وجه الدقة فإذا لم يكن الأمر كذلك ، فإن التعديل الخامس السابق ذكره يكون مخالفاً للمقدمات المنطقية .

ولكننى لست أرى كيف يتسنى أن تكون الملكية الخاصة للمشروع المشترك حقاً أخلاقياً أساسياً . ويتطلب الوصول إلى مثل هذا الاستنتاج القفز فوق سلسلة من العقبات المنطقية . وحتى إذا جاز لنا أن نفترض أن لكل شخص حقاً أخلاقياً أساسياً فى الحرية السياسية ، فإن ذلك لا يستتبع أن يكون لكل شخص حق أخلاقى أساسى فى الملكية الخاصة . وحتى إذا افترضنا أن لكل شخص حقاً أخلاقياً أساسياً فى الملكية الخاصة ، فإن ذلك لن يستتبع أن المشروعات الاقتصادية يجب أن تكون مملوكة ملكية خاصة ، وأن تدار لحساب حملة الأسهم ، وأن تكون إدارتها أقل كثيراً لمصالح المديرين . ونحن لا يمكننا أن نتخطى حقى فى تأمين حيازة القميص الذى أرتديه أو النقود التى فى جيبى ، إلى حق أخلاقى أساسى للحصول على أسهم فى شركة IBM آلات العمل الدولية ، وبعد ذلك مباشرة الحقوق التى تنقلها حيازات الأسهم بصورة قانونية .

ولكن قد يعترض البعض بقوله : أليست الملكية حقاً طبيعياً ، كما زعم لوك ؟ أليس لنا حق أخلاقى فى الحياة ، والحرية ، والتملك ؟

إن التأكيد بأن الملكية الخاصة حق طبيعى والوقوف عند ذلك فقط هو بمثابة عدم قول أى شىء على الإطلاق . وفى البداية فإن حقيقة التأكيد ليست أمراً بديهياً بكل تأكيد . وعلاوة على ذلك ، فإنه حتى لو صح هذا ، فإن الحق الطبيعى للتملك قد يتعارض مع حقوق طبيعية أخرى . ومن التأكيد الصريح للتملك باعتباره حقاً طبيعياً ، فإننا لا نستطيع أن نعرف ما إذا كان تابعاً لحق طبيعى فى الحكم الذاتى ــ كما اعتقد جيفرسون ــ أم أنه أعظم منه ، كما زعم كنت ، وستورى . كما أن مثل هذا الحق الطبيعى إذا وقف وحده ، لا يؤيد

المطالبة بالملكية الخاصة للمشروعات الاقتصادية .

وهناك صعوبة أخيرة تحيط بكل مطالبة بالتملك كحق أساسى مساوٍ أو أعظم من الحق فى الحكم الذاتى . فالحق القانونى للتملك كما يعرفه كل من يدرس القانون ليس حقاً مفرداً ، إنه مجموعة من الحقوق ، والامتيازات ، والواجبات والمسئوليات القانونية . وما كان يسمى فكرة الملكية « الكاملة » أو « الليبرالية » يستلزم الحق فى الحيازة أو «السيطرة المادية الخاصة على الشىء المملوك » ، والحق فى الاستخدام ، والحق فى الإدارة ، والحق فى الحصول على دخل من الشىء المملوك ، والحق فى رأس المال ، أى فى « السلطة لتحويل ملكية الشىء واستهلاكه ، وتبديده وتعديله أو تدميره » ، والحق فى التأمين ضد المصادرة ، وسلطة إمكانية النقل ، وغياب شرط واحد لحقوق المرء فى الملكية ، « واجب الامتناع عن استخدام الشىء بطرق معينة تضر بالآخرين » ، « والمسئولية القانونية عن جعل الشىء يؤخذ لسداد دين ما » و « وجود قواعد تحكم إعادة حقوق الملكية التى سقطت بالتقادم » (أونوريه ــ المستشهد به فى بيكر ١٩٧٧ - ١٩) . وإذا كان تأكيد الحق الطبيعى للملكية مقصود به أن يشمل كل هذه الخصائص ، فإن الطلب يكون إذن متسعاً للغاية إلى حد أن قدراً كبيراً مما يعتبر بصورة خاصة قانونياً وتقليدياً لن يفى به . وعلينا أن نستنتج أنه ليس هناك أى نظام قانونى قط يؤيد بشكل كامل طلب الحق الطبيعى فى الملكية . وعلى العكس ، فإنه إذا كان منع الاستخدام يفسر أيضاً بتوسع ، فإن مجال الحق الطبيعى للملكية قد يكون ضيقاً للغاية ، ومجال التنظيم متسعاً للغاية ، بحيث يجعل الطلب بلا معنى تقريباً . ومن ثم فإننا نقول فى النهاية أن مجرد طلب الملكية الخاصة باعتبارها حقاً طبيعياً لن يقودنا إلى شىء . فإن لنا الحق لا فى مجرد تبرير على أساس تفكير منطقى ، وليس مجرد الجزم به ، بل وإلى بعض التحديد أيضاً لنطاق مثل هذا الحق .

ولست أعرف أى تبرير للملكية الخاصة وتحديد نطاقها يستند إلى تفكير

منطقى ، سوف يبرر أيضاً طلب الملكية الخاصة لمشروعات موجودة بصورة مشتركة . ونظرية روبرت نوزيك عن الأهلية ، على سبيل المثال ، أضيق من أن تبرر الملكية المشتركة ، إذ أن نظريته تؤكد أنه ليس من حق أحد حيازة (ممتلكات) إلا بواسطة تطبيقات متكررة لمبدأين هما : أن الحيازة ينبغى أن تكون قد تمت أصلاً بصورة صحيحة ، ولابد من أن تكون قد انتقلت بصورة صحيحة من شخص له أصلاً الحق فى الحيازة . ويسمح نوزيك ــ كوسيلة لإفلات الحيازات التى تم الحصول عليها أو انتقالها بصورة غير مشروعة بأن يتم تصحيح المظالم السابقة (١٩٧٤ ، ١٥٠ - ٥٣) . ولكن ليس هناك من لديه أدنى قدر من المعرفة بتاريخ المشروعات الاقتصادية فى هذه البلاد ، وربما فى غيرها ، يريد أن يزعم ــ كما اعتقد ــ أن الحيازات المشتركة تفى بمتطلبات نوزيك الصارمة . كما أن نوزيك نفسه لم يزعم ذلك . وإذا كانت المشروعات الأمريكية المشتركة مطالبة إما أن تجتاز اختبارات نوزيك أو تجرد أنفسها من ممتلكاتها ، فسوف نشهد عمليات تعرية واسعة ، وسوف يحوز أسلاف واضعى اليد الأول ملكية الكثير من ممتلكاتنا العقارية ، أو يحصلون على تعويضات سخية . والرأسمالية الأمريكية المشتركة تحمل بالتأكيد شبهاً ضئيلاً للإطار الخاص الذى وضعه نوزيك عن المدينة الفاضلة .

إن نظريات العمال بشأن اقتناء الممتلكات ضيقة للغاية وفى نفس الوقت واسعة للغاية . فإن نظرية لوك مثلاً ضيقة جداً ، لأنها تتطلب ألا يأخذ الشخص أكثر مما يستطيع أن يستخدمه ، وأن يترك « ما يكفى ويكون جيداً » للآخرين (لوك [١٦٨٩] ١٩٧٠ ، ٣٠٦) ، ولكنها فى نفس الوقت واسعة للغاية .

رغم أن الأرض ، وكل المخلوقات الأدنى مرتبة ملكية شائعة لكل الناس ، فإن كل إنسان له ملكية فى شخصه ذاته . وليس لهذا النكرة أى حق إلا فى نفسه . وقد يكون لنا أن نقول ،

أن عمل جسمه ، وعمل يديه ، هو له . وكل ما ينقله بعد ذلك من الدولة ، مما تقدمه الطبيعة ، وتركته فيها ، وما قد يخلط عمله به وأضاف إليه شيئاً مملوك له ، فإنه بذلك يجعله ملكاً له .

(لوك ، ٣٠٥ - ٦)

ومهما كان اعتقاد المرء فى صحة فكرة لوك عن العمل باعتباره مبرراً للملكية الخاصة ــ وهناك أسباب مقنعة لرفضها (قارن بيكر ؛ ٣٢ - ٤٨) ، فإنها لا يمكن أن تبرر ملكية شركة بواسطة حملة الأسهم . إذ يقول لوك فى تبريره أن الذين يعملون لإنتاج سلع وخدمات ــ أى العمال والمستخدمون ــ هم وحدهم الذين يكون لهم حق امتلاك السلع والخدمات التى تنتجها المؤسسة ، فضلاً عن ذلك ، أنه لن يكون لأحد حق امتلاك الأرض ، أوكسب ريع من الأرض ، بل أن أولئك الذين يكدحون لتحسينها سيكون لهم الحق فى ثمار عملهم .

كما أن الملكية المشتركة ليست أفضل من ذلك فى تبرير ميل ، لأن متطلباته متشددة للغاية . فهو يرى أن لك الحق فى امتلاك شىء لم يكن ليوجد لولا عملك ، وعلى شريطة أن يكون عملك أيضاً « فوق ما هو مطلوب أخلاقياً أن يفعله المرء للآخرين » و« ألا يفقد الآخرون شيئاً باستبعادهم منه » (بيكر ، ٤١) . وتبرير ميل لا يستبعد امتلاك الأرض فحسب ، ولكنه مثل لوك ، يقصر الحيازة الأولية على المنتجين . ومن ثم فإن دفاعه ــ مثل لوك ــ ضيق للغاية وواسع للغاية لكى يبرر الملكية الخاصة للشركات بواسطة حملة الأسهم .

وكثيراً ما يعتبر أن ملكية المؤسسات (والإشراف الإسمى) عليها بواسطة حملة الأسهم من الممكن تبريرها على أسس عملية وقانونية معاً . وإن الأساس العملى هو الحاجة إلى رؤوس أموال . ولكن السؤال العملى هو ما إذا كان أولئك الذين يقدمون رأس المال يجب أن يمتلكوا بالضرورة المشروعات التى

أمدوها برؤوس الأموال والإشراف عليها . ومن الممكن ، من حيث المبدأ فصل مهمة تزويد المشروعات برؤوس الأموال عن حقوق الملكية والإشراف . وفى التطبيق ، تقدم رؤوس الأموال من خلال قروض وسندات لا تستتبع ملكية المشروعات التى عليها الدين والإشراف عليها . وحتى فى بعض الدول التى لديها اقتصاد رأسمالى مشترك ، كاليابان ، وألمانيا ، تقدم المؤسسات المالية نصيباً أكبر كثيراً من رأس المال ، وتحصل الأسهم العادية على نصيب أصغر بالنسبة لها ، مما فى الولايات المتحدة . ومن الواضح أن أى بديل للرأسمالية الاشتراكية سيكون عليه أن يحل المشكلة العملية عن كيفية إمداد المشروعات الاقتصادية برؤوس الأموال .

ولكن المسألة موضع الخلاف هنا ليست ما إذا كانت المشروعات الاقتصادية تحتاج رؤوس أموال ، إذ أنها تحتاجها فعلاً ، أوما إذا كان من الممكن العثور على بدائل عملية للملكية وإشراف حملة الأسهم ، بل هى ما إذا كان أى بديل للملكية والإشراف الإسمى بواسطة حملة الأسهم سيكون من الضرورى أن ينتهك بعض المطالب الأخلاقية الأساسية .

ويقال أحياناً أن الملكية بواسطة حملة الأسهم تبرر على أساس أن لحملة الأسهم حقاً أخلاقياً فى مكافأة مقابل تضحيتهم باستخدام أموالهم . ولكن بماذا يضحون ؟ إن الإجابة على ذلك بأنهم يضحون بفرص أخرى للاستثمار هى افتراض بصحة سؤال ، إذ أن السؤال بالضبط هو هل لهم الحق فى مكافأة عن استثمارهم ؟ والقول بأنهم يضحون بالاستهلاك أمر يثير الضحك ، إذا راعينا تركيز الملكية المشتركة فى أيدى مؤسسات ومستثمرين من الأغنياء . بل أن الأكثر إفحاماً هو أن الحجة من التضحية سوف تبرر فى أفضل الأحوال عائداً للتضحية ، ولا يبرر السيطرة . وسوف أفترض أن العمال يضحون من حياتهم بالعمل أكثر مما يضحى المستثمرون باستثماراتهم . وأخيراً ، فإن الحجة سوف تخاطر بأن تدور فى حلقة ، إلا إذا طبقت بشكل ضيق للغاية بحيث لا تصلح

عنـدئـذ لتـبرير التكـوين الحالى للملكية فى الولايات المتحدة . فإذا سرقنى أحد ، ثم اتفق اللص معى بعد ذلك على أن يأخذ نصف نقودى فقط ويترك لى النصف الآخـر ، فإن اتفـاقنا لن تكون له قوة أخلاقية ولا قانونية ، وهو ما سوف يكتشفـه اللّص إذا قبض عليه . وهكـذا أيضـاً إذا استثمر الملاك عائدات من ممتلكات كانت مملوكة قبل ذلك ، وعندئذ لن يكون لهم حق فى عائـدات من استثمارهم الحالى إذا لم يكن لهم الحق فى تلك الممتلكات التى كانت مملوكة من قبل . ومن ثم فإن القول بأن لهم الحق فى عائد لأنهم ضحوا باسـتخدام أموالهم يفترض صحة المسألة موضوع الخلاف بالضبط ، وهو : هل يمثـل مالهم عائـداً من ملكية الممتلـكات ، وأن لهم حقـاً فى هذه الأموال ؟

ويدافع عن الممتلكات الخاصة أحياناً بأنها ضرورية للحرية . فإذا كان المقصود هو أن لكل شخص حرية طبيعية فى الحصول على ممتلكات خاصة وحيازتها ، ومن ثم فإنه لا يمكن تبريرها لإضعاف هذه الحرية الطبيعية ، ومن ثم فإن الاستنتاج مفترض فى المقدمة المنطقية ، ونبقى نحن مع التأكيد الصريح غير المؤيد عن الحق الـطبيعى . وإذا كان المقصود هو أن لكل شخص حقاً أخلاقياً أساسياً فى أن يفعل ما يشاء مادام لا ينتهك حقوق الآخرين ، فإن الحجـة عنـدئذ تفترض صحة المسألة التى نحن بصددها . ويعترف لورنس بيكر ، الذى يحاول أن يستمد حقوق الملكية من الحرية السياسية ، بأن أقل ما يمكن هو :

إن خصائص أى نظام للحرية السياسية تكفى لتقديم تبرير للملكية بوجه عام تنتج قيوداً هامة على ما يمكن امتلاكه بصورة مشروعة ــ وبأى الطرق يمكن امتلاكه . وحيثما يكون المورد الضرورى للبقاء قليلاً ، أو غير قابل للتجدد ، أو قابل للاستنفاد بالاستيلاء عليه ، أو إساءة الاستخدام ، فإن الملكية غير المقيدة لن تتمشى مع التبرير العام للملكية (من الحرية) . وكـذلـك فإنـه حيث يمكن استخـدام شىء ما للتـدخـل فى حرية شخص آخـر فى

البقاء ، فإنه ينبغى تقييد حقوق الملكية . . . بل أن أنظمة الحرية الأكثر توسعاً . . . سوف تضع قيوداً أخرى على الملكية .

(بيكر ، ٧٧ - ٧٨)

وإذا كان الأمر لمجرد أن أغلب الموارد « اللازمة للبقاء » قليلة ، فإن الحجة لن تكون كافية بالكاد لتبرير الملكية الخاصة للمشروعات الاقتصادية ، وقد تستخدم لمعارضتها .

وهناك تبرير أقوى كثيراً للتملك مستمد من الحرية السياسية وهو الحجة القائلة بأن ممارسة الحريات السياسية يتطلب بصورة نموذجية استخدام موارد ، ومن ثم فإن الحصول المؤكد والمشمول بالحماية على الموارد يعتبر شرطاً ضرورياً لممارسة الحرية السياسية . وأعتقد أن هذه الحجة صحيحة . ولكنها فى الأغلب سوف تبرر ما أطلقت عليه قبلاً الحرية الاقتصادية لا الملكية الخاصة ، وليست بالتأكيد الملكية الخاصة للمشروعات الاقتصادية . فضلاً عن أنها مثل الكثير من الحجج الأخرى سوف تبرر الوصول إلى حد أدنى من امدادات الموارد ــ أى الحد الأدنى المطلوب لممارسة الحقوق الديمقراطية مثلاً ــ ولكن ليس الحق فى حيازة إمدادات كبيرة من الموارد بلا حدود .

وهناك تبرير آخر لحق الملكية تعرضه مناقشات أنصار المذهب النفعى . ولكن الصعوبة بالنسبة لحجج النفعية ، هى أنها تتطلب مجموعة من الافتراضات إذا سلمنا بالحقائق . وأى حجة عن النفعية لا يمكن أن تنشىء حقاً باعتباره حقاً طبيعياً ، غير قابل للتحويل ، أو غير قابل للإبطال . إذ أن الحق الذى يمكن تبريره باعتباره نافعاً مع التسليم بمجموعة من الحقائق ، سوف يشجب باعتباره ضاراً بمجموعة أخرى معينة . ومن ثم فإنه من وجهة نظر نظرية المنفعة ، لن يتسنى الدفاع عن الرأسمالية المشتركة ، والملكية الخاصة للمشروعات الاقتصادية ، بل وإنشاء ملكية خاصة ، بالاستنجاد

بالحقوق الرأسمالية . والقضية الوحيدة موضع الخلاف هى نفعيتهم ، إذا قورنت بحلول أخرى ممكنة ، بعد أن يؤخذ فى الاعتبار المدى الكامل للقيم الوثيقة الصلة بها : تأثيراتها على العوامل الديمقراطية ، والمساواة السياسية ، والحقوق السياسية ، والعدالة ، والكفاءة ، والحرية الاقتصادية .

إن الاستنتاجات التى يمكن استخراجها من هذه المناقشة حول الملكية هى ، كما يبدو لى :

إنه ليس هناك بين الحجج المنطقية الشهيرة عن الملكية الخاصة باعتبارها حقاً أساسياً ، مقارنة بالحق الأساسى فى الحكم الذاتى ما يعتبر مقنعاً ، إما لأن الأسس القائمة عليها غير مقنعة ، أو لأن نطاق الحق محدد بشكل غير مقنع . أو كليهما معاً .

وليست هناك أيضاً أية حجج على أسس منطقية للملكية الخاصة تبرر أى حق فى حيازة الملكية الخاصة بلا حدود . بل إنها قد تبرر حقاً فى حد أدنى من الموارد ، وخاصة الموارد الضرورية للحياة ، والحرية ، والسعى إلى السعادة ، والعملية الديمقراطية ، والحقوق الأولية .

كما إنه ليس بين الحجج المنطقية للملكية الخاصة باعتبارها حقاً يبرر بشكل ناجح الملكية الخاصة للمشروعات المشتركة .

وبناء على ذلك ، فإن للعامة وممثليهم الحق فى أن يقرروا بواسطة العملية الديمقراطية ، كيف يجب أن تُمتلك المشروعات الاقتصادية وتدار لكى تحقق قدر المستطاع قيماً مثل العدالة الديمقراطية ، والكفاءة ، وغرس صفات إنسانية مستحبة ، والحق فى أقل ما يمكن من الموارد الشخصية بقدر ما هو ضرورى للحياة الطيبة .

٣

الديمقراطية والنظام الاقتصادى

ما هو نوع النظام الاقتصادى الذى يحقق بطريقة أفضل قيم الديمقراطية ، والمساواة السياسية ، والحرية التى نوقشت فى الفصول السابقة ؟ للإجابة على هذا السؤال ، فإننى أدعوك لكى تتخيل أننا غير ملتزمين بهذه القيم بشدة فحسب ، بل وأننا أيضاً عند منعطف تاريخى غير عادى ، حيث نواجه فرصة استثنائية لخلق نظام اقتصادى جديد لأنفسنا . ونحن نسأل أنفسنا الآن : أى نوع من النظم الاقتصادية يجب أن نحاول خلقه ؟

خمسة أهداف

نظراً لأننا نريد تحقيق المساواة السياسية والعملية الديمقراطية ، والحقوق السياسية الأولية ، فإننا نصر على وجوب أن يساعد نظامنا الاقتصادى فى تحقيق

هذه القيم ، أو فى أقل القليل ، عدم إضعافها . ومن ثم ، فإن أفضل نظام اقتصادى ، سيساعد ، بين أشياء أخرى ، فى إحداث توزيع للموارد السياسية ملائم لأهداف المساواة فى حق الاقتراع ، والمشاركة الفعالة ، والفهم المستنير ، والإشراف النهائى على البرنامج السياسى من كل البالغين الخاضعين للقانون . ومن الممكن أن تكون عدة توزيعات مختلفة للموارد السياسية متساوية تقريباً بشكل مرضٍ . وفضلاً عن ذلك ، فإننا ندرك أن الموارد السياسية الحاسمة ، لا تشمل الموارد الاقتصادية مثل الدخول والثروة فحسب ، بل وأيضاً المعارف والمهارات ، والسلطة الخاصة التى يتمتع بها مسئولون لاستخدام الموارد والقدرات المتاحة لحكومة الدولة .

فإذا لم تكن لدينا غايات أخرى غير العملية الديمقراطية ، فإن متطلبات تلك العملية سوف تسيطر عندئذ إلى حد بعيد على أفكارنا عن النظام الاقتصادى ، ولكننا سوف نطالب بصورة معقولة أن يكون نظامنا الاقتصادى عادلاً أيضاً . والمساواة السياسية بالتأكيد شكل من أشكال العدالة التوزيعية . فإذا كانت حجتى فى الفصل الثانى ، صحيحة ، فإن الديمقراطية ، والحرية السياسية ، وحماية الحقوق السياسية الأولية تكون عندئذ ضرورية لتوزيع عادل للسلطة . ولكن مطالب العدالة تتجاوز السلطة لتوزيع الحقوق الأخرى ، والواجبات ، والمزايا ، والأضرار ، والفرص ، والمطالب . وبطبيعة الحال فإن من بين المجالات التى تنطبق عليها متطلبات العدالة ، توزيع الموارد الاقتصادية ، أى العدالة الاقتصادية . ومن الممكن الآن تصور أن توزيع الموارد الاقتصادية المطلوب للديمقراطية ، قد يثبت أيضاً أنه يتماثل مع التوزيع المطلوب لتحقيق العدل الاقتصادى . فإذا كان الأمر كذلك ، فإن حل المشكلة الواحدة سوف يحل الأخرى فى نفس الوقت . ولكن هذا التوافق السعيد غير مؤكد على الإطلاق ، بل وغير محتمل على الأرجح . ونتيجة لذلك ، فإننا سوف نريد إقناع أنفسنا بأن نظامنا الاقتصادى عادل ، إذ أن

الإيمـان بالإنصـاف أو العدالة كما نفعل نحن سـيكون فيه تناقـض كريه ، إذا كان نظامنا السياسى عادلاً ، ولكن نظامنا الاقتصادى غير منصـف بشكل كبير .

وكما أن أهداف الديمقراطية والإنصاف الاقتصادى أمور جذابة بالنسبة لنا ، فسيكون من غير المنطقى أن نهمل هدفاً ثالثاً : إننا يجب أن نصر أيضاً على أن يكون نظامنا الاقتصادى كفئاً ، وإنه سوف يتجه إلى تقليل النسبة بين المصروفات والمستلزمات الضروريه إلى المنتجات ذات القيمة . لأنه إذا لم يكن كفئاً فإننا سوف نبدد مواردنا القليلة بلا داع ، وهكذا نعيش أفقر مما نحتاج ، وهو أمر غير منطقى . فإذا كان فى إمكاننا أن نختار بين نظام اقتصادى يساند الديمقراطية والعدالة ، ويكون كفئاً فى نفس الوقت ، وبين نظام اقتصادى يستطيع تحقيق قدر مماثل من الديمقراطية والعدالة ، ولكن لا يتمتع بالكفاءة إلى حد كبير فإن اختيار الحل الثانى بدلاً من الأول ، يعنى أن الشعب سيكون أكثر حماقة مما افترضه فى الجنس البشرى . غير أننا نود أن نميز بين نوعين من المنتجـات : منتجـات نقدرها كمستهلكين ، ومنتجات نقدرها كمنتجين ، أو إذا شئت بين قيم تتحقق فى استهلاك منتجات نهائية ، وقيم تتحقق بخلق وإنتاج وتوزيع منتجات نهائية .

ولنفترض الآن إنه ثبت أن نظـامنا الاقتصـادى الحالى ، والنظـام الجديد الذى نقتـرح إيجاده ، متماثلين إلى حد كبير فى المصـروفات والمنتجات الماديـة ، والطاقة الإنتاجيـة ، وإجمالى الناتج القومـى بالنسـبة للفـرد ، حيث أن هذه الاشـياء تقاس بشـكل تقليدى ، ولكنها تختلف فى بعـض النواحـى الهامة فى المؤسسـات الاقتصـادية . ولنفتـرض أن العمل يعتبر فى الوقت الحـالى عبئاً مكروهـاً لدى أغلب الناس ، ثم نفتـرض أنه بتغيير حاسـم فى المؤسسـات الاقتصـادية ، سـوف يصـبح هذا العمل مصـدر رخاء عميـق كل يوم للغالبية منـا ، وحتى إذا لم تتـأثـر المصـروفـات والمنتجـات الأخـرى بذلـك ،

ألا نصبح دولة أغنى كثيراً مما نحن عليه ؟ وألا يكون نظامنا الاقتصادى الجديد أكثر كفاءة من القديم فى خلق القيمة ؟

وقد يخطر ببالنا الآن هدف رابع ، وهو سيخطر بالتأكيد تقريباً لأى شخص بيننا قرأ أرسطو مثلاً أو جون ستيوارت ميل . وقد نريد أن نطبق على المؤسسات الاقتصادية المعيار الذى اقترحه ميل للحكم على شكل جيد للحكم :

إن أهم نقطة من التفوق يستطيع أن يمتلكها أى شكل من الحكم ، هو دعم الفضائل وذكاء الشعب نفسه . والسؤال الأول فيها يتعلق بأية مؤسسات سياسية هو إلى أى مدى تتجه إلى تعزيز الصفات الأخلاقية ، والعقلية المختلفة المرغوب فيها . . .

(ميل [١٨٦١] ١٩٥٨ ، ٢٥)

ورغم أن هذا الهدف غامض بصورة لا مفر منها ، وكل من الفضيلة والذكاء مفهومين مثار خلاف ، فإننا قل أن نختلف حول افتراض أنه إذا كان أحد النظامين الاقتصاديين البديلين يتجه إلى تعزيز المعتقدات ، والسلوك المؤيد للأمانة الشخصية مثلاً ، أو الاستعداد لتحمل المسئولية عن العواقب الممكن توقعها عن أعمال المرء ، فى حين أن الآخر يشجع الخداع ، وانعدام المسئولية ، وإذا كان النظامان الاقتصاديان يؤديان بطريقة أخرى إلى نفس النتائج إلى حد كبير ، فإن الأول سيكون عندئذ أفضل من الثانى بالتأكيد .

وحتى مع هذه الأهداف الأربعة فإننا نكون بالكاد قد استنفدنا كل القيم الوثيقة الصلة باقتصادنا . ولكل منا الكثير من المصالح الأساسية ، والأهداف ، والرغبات ، والقيم ، والنظام الاقتصادى الذى يتيح لنا بلوغ أهدافنا الأخرى المختلفة . وبهذا المعنى ، أن نوسع حريتنا ، سيكون أفضل من النظام الذى يمنعنا من عمل ذلك . ومن ثم فإننا سوف نريد من نظامنا الاقتصادى أن يكون كلاً منا حراً فى اكتساب أية موارد اقتصادية ضرورية ،

وكافية قدر الإمكان ، من أجل تحسين وحماية كل مصالحنا الرئيسية ــ أو إن شئت ــ الموارد الاقتصادية الضرورية لحياة طيبة . ولنفترض أننا نسمى هذه مواردنا الاقتصادية « الشخصية » . وربما لا يمكننا أن نقول بالضبط إلى أى حد من الضخامة ، أو أية أنواع معينة يجب أن تكون مواردنا الاقتصادية « الشخصية » ، ولكن سيبدو واضحاً أننا يجب أن يكون لنا الحق فى الحصول على موارد اقتصادية شخصية كافية . وقد يكون هذا الحق هو ما نعنيه عندما نستخدم تعبيرات مثل « الحرية الاقتصادية » أو « الخيار الاقتصادى » . وسوف يضمن الحق فى الحرية الاقتصادية فى حده الأدنى حرية سلبية : أى أن أحداً لن يكون له الحق فى منع أى شخص آخر من ممارسة الحق فى حيازة موارد اقتصادية شخصية ، كلما وجدت الفرصة لممارسة الحق بطريقة لا تضر بالحق المساوى لشخص آخر ، وفى حده الأقصى ، سوف يضمن هذا الحق حرية اقتصادية إيجابية : أى أن نظامنا الاجتماعى والاقتصادى سوف يضمن أن توجد مثل تلك الفرص لكل منا فعلاً .

وقد يؤدى الحق فى الحرية الاقتصادية إلى نتائج تتلاءم تماماً مع أهدافنا الأخرى ، وإن لم يكن واضحاً أن الأمر يجب أن يكون كذلك . إننا نسلم إذاً بأن أهدافنا المختلفة قد لا تكون منسجمة تماماً ، وبالتالى فإنه قد يكون علينا فى الغالب أن نجرى تقديرات بشأن التناوب بينها . وغالباً ما تتطلب قراراتنا الجماعية الملزمة المتعلقة بالسياسات العامة مثل هذه التقديرات حول التناوب بين الأهداف . وسوف نريد أن يكون فى استطاعتنا إجراء هذه التقديرات من خلال العملية الديمقراطية ، ومن ثم فإننا سوف نود التأكد من أنه بقبول التناوب بين أهدافنا لن نضعف العملية الديمقراطية بصورة خطيرة .

فإذا كانت تلك هى أسمى قيمنا ، فأى نوع من النظم الاقتصادية سوف نحاول بناءه ؟ للإجابة على هذا السؤال ، فإننى سأقدم بعض الافتراضات ، التى لن أحاول تبريرها هنا ، ومع ذلك فهى تبدو مقنعة للغاية ، وقد

لا تحتاج إلى تبرير آخر .

إننى افترض فى البداية أنه بعد التأمل والدراسة للمجموعة الكبيرة من التجربة التاريخية مع الاشتراكية البيروقراطية فى هذا القرن ، سوف نحكم عليها بأنها لا تتفق أساساً مع أهدافنا . والواقع أننى افترض أننا سوف نرفض أى بديل يتطلب سلطة مركزة إلى حد كبير فى أيدى الموظفين المركزيين فى الدولة ، ومن ثم فإننى أفترض أن النظام الاقتصادى المرغوب فيه لأناس لديهم الأهداف الخمسة التى وصفتها لتوى ، سوف يوزع السلطة ولا يركزها . ورغم أن هناك جوانب هامة من الحياة الاقتصادية ستكون عرضة لقيود مركزية (تحدثت عنها فى الفصل ٥) فإنه من أجل تفريق السلطة ، فإن السيطرة على الكثير من القرارات الهامة سوف ينبغى أن تكون لا مركزية بين عدد كبير نسبياً من مشروعات ذات حكم ذاتى نسبى ، وإن لم يكن كاملاً . ومن أجل أن تكون اللامركزية ذات مغزى ، فإن القرارات بشأن المدخلات ، والمنتجات ، والأسعار ، والأجور ، وتوزيع أى فائض ، ينبغى أن تتخذ بشكل أساسى أو كلى على مستوى المشروعات الفردية .

غير أنه من أجل بلوغ مستوى مرض من الكفاءة ، سوف ينبغى التنسيق بصورة ما بين قرارات هذه المشروعات التى تتمتع بحكم ذاتى نسبياً . وفى أى اقتصاد معقد كاقتصادنا ، فإننى افترض أن التنسيق سوف يتطلب نظاماً للسوق ، يعمل كقيد خارجى حاسم على قرارات المشروع . ولأسباب عديدة ، مثل تجنب الظواهر الخارجية غير المرغوب فيها ، كالتلوث ، ومنع التواطؤ بين المشروعات لاستغلال المستهلكين ، فإننا سوف نرغب أيضاً فى إنشاء إطار تنظيمى من القوانين والقواعد يدار بشكل ديمقراطى بحيث تمارس المشروعات عملها داخله .

وفى إيجاز ، سوف نبحث عن نظام اقتصادى يجعل الكثير من القرارات الهامة لا مركزية بين مشروعات اقتصادية ذات حكم ذاتى نسبياً ، تعمل داخل

حـدود يضـعهـا نظام من الأسـواق ، والقواعد ، والتنظيمـات التى تفرض بالصـورة الديمقراطية ، التى نعتقد أنها ضرورية لتحقيق أهدافنا . وسوف تتـطلب مثـل هذه الـلامـركـزية ممارسة سلطة هامة داخل المؤسسات لاتخاذ القرارات الهامة ، ومن ثم فإن السؤال الذى يواجهنا هو : كيف يجب أن تمارس هذه السلطة داخـل المؤسسـات ؟ افـترض أننا سوف نرفض فكرة أن تكون المؤسسات مجرد امتدادات لبيروقراطية الدولة المركزية ، وسوف افترض أيضاً أننا سوف نبحث عن بديل للرأسـمالية المشـتركـة ، حيث تمارس السلطة داخل المؤسسـات تديرهـا أنـظمة ذات تسلسل هرمى ، بواسطة مديرين مسئولين بصورة إسمية أمام حملة الأسهم . وستكون مشكلتنا بعد ذلك هى أن نكتشف بديلاً أفضل .

رسم تخطيطى لبديل

أود أن أبحث الآن بديلاً محتملاً : نظام من مشروعات اقتصادية جماعية مملوكة ومحكومة بشكل ديمقراطى بواسطة كل الأشخاص الذين يعملون فيها [1] . وأعنى بكلمـة محكومة ديمقراطياً أن صنع القرار داخل كل مشروع سيكون معـداً قدر الإمكـان للوفـاء بمعـايير الـديمقـراطية التى وصفتها فى الفصل السابق ، وبذلك تتحقق المساواة السياسية ، وحماية الحقوق السياسية الأولية

---

(١) فى توضيح أفكارى حول هذه المسألة ، استفدت كثيراً من عدد من أبحاث ديفيد إيلرمان التى لم تنشر ، وقد وردت فى ثبت المراجع ، وكذلك عدد من المناقشات والأبحاث التى قدمها طلبة فى حلقتى الدراسية للخريجين عن حكم المشروعات الاقتصادية ، وحلقتى الدراسية لطلبة السنوات النهائية بالجامعة عن الديمقراطية أثناء العمل .

داخل المؤسسة . ومن ثم ، فإن هناك خاصية هامة بشكل حاسم للمشروعات ذات الحكم الذاتى ، وهى أنها تفى بمعايير المساواة فى الاقتراع ، ولهذا فإن كل شخص يستخدم فى أى مشروع منها له الحق فى صوت ، وصوت واحد للاقتراع . وكان يطلق على النظم التى من هذا النوع إسم تعاونيات العمال ، أو أمثلة من الإدارة الذاتية أو الديمقراطية الصناعية ، ولكننى أفضل تعبير مشروعات الحكم الذاتى [٢] . ولما كان مثل هذا المشروع مثل الحكومة المحلية ، فهو ديمقراطى داخل حدود وضعتها ضوابط سياسية ديمقراطية خارجية وبواسطة الأسواق ، فإن الأشخاص الذين يعملون فى المؤسسة ، يمكن تسميتهم مواطنين فى المشروع .

ونظراً لأن المؤسسة تدار بشكل ديمقراطى ، فإن مواطنى المشروع هم الذين يقررون كيفية توزيع إيرادات المؤسسة . والواضح أن حريتهم المطلقة فى توزيع إيرادات المؤسسة تقيدها الحاجة إلى شراء المدخلات ، وبيع المنتجات بأسعار ، لا يمكنهم – إلا فى بعض الأحيان وربما على المدى القصير جداً – تحديدها من جانبهم وحدهم ، وأيضاً بالحاجة إلى اجتذاب قوة عاملة والاحتفاظ بها ، لأننا لكى نستخدم التفرقة الابتداعية لألبرت هيرشمان ، فإن العمال قد يؤثرون على قرارات المشروع بالخروج منه مثلما يؤثرون بأصواتهم (هيرشمان ١٩٧٠) . وفى داخل المشروع فإن مواطنيه (أو ممثليهم المنتجين ،

---

(٢) إن كلا من كلمتى « العمال » و « المستخدمين » فى الاستعمال الأمريكى العادى معادلتان لعبارة « كل الأشخاص الذين يعملون مباشرة مقابل أجور أو مرتبات فى منظمة ما » ، وقد تكون التفرقة بين الإثنتين مقصودة أحياناً ، ومع ذلك فإننى أستخدم الكلمتين هنا بطريقة قابلة للتبادل . ويفرق أنصار المشروعات التى تدار ذاتياً بين النظم التى تديرها منظمات العمل ، والتى يديرها العمال . ولكن الفروق غير متماثلة (فانيك ١٩٧٥ ؛ انظر أيضاً وصفاً سابقاً : فانيك ١٩٧٠ ، ٦ - ٧ ؛ شفايكارت ١٩٨٠ ، ٥٢ - ٥٣ ؛ سيلوكى ١٩٧٩ ، ١٨٠) .

أو المديرين الذين يفوضونهم السلطة) هم الذين يحددون الأجور وتقرير كيفية توزيع فائض الإيرادات . ومن ثم فإنهم يقررون المبلغ الذى يوضع جانباً لإعادة استثماره ، وكم يوزع على مواطنى المشروع ، والمبدأ الذى تتم التوزيعات بموجبه .

ولا ينبغى الخلط بين هذا النظام من مشروعات الحكم الذاتى وبين النظم الأخرى التى قد تشبهه بصورة مبهمة أو إلى حد قريب . والواضح أن مشروعات الحكم الذاتى تشبه من بعيد فقط الخطط شبه الديمقراطية لتشاور الإدارة مع المستخدمين ، وخطط المشاركة المحدودة للمستخدمين والتى تترك كل القرارات الحاسمة لإدارة ينتخبها حملة الأسهم ، أو مشروعات امتلاك المستخدمين للأسهم ، التى لا تنشأ ــ أو بصفة أساسية ــ إلا لإمداد الشركات بقروض منخفضة الفائدة وخفض ضرائب الدخل المشترك ، وزيادة السيولة النقدية ، ومشروعات معاشات المستخدمين ، أو سوق لأسهمهم . (مراقب الحسابات العامة ١٩٨٠ ، ٣٧ وأماكن أخرى من الكتاب) ولكن بدون أية تغييرات ذات مغزى فى الإشراف [٣] .

وفى حين أنه قد يثبت إن لمشروعات الحكم الذاتى فوائد عديدة أكثر ،

---

(٣) وفقاً لأحد التقديرات فإن هناك ٣٠٠٠ مؤسسة كان لديها مشروعات لتمليك الأسهم للمستخدمين فى ١٩٧٨ ، ويمكن تعريف حوالى ٩٠ فقط حيث يوجد بها « أغلبية من الأسهم العادية تمتلكها أغلبية من المستخدمين » . علاوة على أن المؤسسات التى يملكها المستخدمون من خلال مشروعات تمليك الأسهم للمستخدمين « تتركز الملكية فيها فى المديرين ، إذ أن أغلبها يوزع الأسهم وفقاً للأجر لكى يؤهله لمزايا ضريبية معينة » (لجنة الاختيار حول دور الأعمال الصغيرة ١٩٧٩ ، ٢) . غير أن مشروعات تمليك الأسهم للمستخدمين يمكن استخدامها كوسيلة لمشروع ذا حكم ذاتى ، إذا حاز المستخدمون أغلبية من أسهم التصويت الموضوعة كأمانة . ويتم الاقتراع بموجبها ككتلة واحدة بواسطة المستخدمين على أساس صوت واحد لكل شخص واحد . وفى ١٩٨٠ أعيد تنظيم شركة راث باكنج بهذه الطريقة (جان ١٩٨١ ، ١٧ - ٢١) .

لا من الشركة النموذجية التى يمتلكها حملة الأسهم وتشرف عليها الإدارة فحسب ، بل وكذلك المؤسسات المملوكة ملكية عامة ، وتدار بواسطة هيئة ذات ترتيب هرمى . والتبرير الأكثر صلة بالموضوع هنا هو الإسهام الذى يقدمونه لقيم العدالة ، والديمقراطية ، فإذا كانت تلك المشروعات ذات كفاءة كالمؤسسات الحالية ، وإذا لم تقلل الحريات الأساسية ، وإذا كانت فى نفس الوقت أهم شأناً فى نتائجها ، من أجل الديمقراطية والعدالة ، فإنها ستكون أفضل بالتأكيد . فما هى النتائج على الديمقراطية والعدالة التى يمكن أن نتوقعها بصورة معقولة من نظام المشروعات ذات الحكم الذاتى ؟

ونحن فى حاجة إلى تقرير نوعين مختلفين من الحجج التى تقدم على أساس قيم الديمقراطية : أولاً إن الديمقراطية داخل المؤسسات سوف تحسن نوعية الديمقراطية فى حكومة الدولة بتحويلنا إلى مواطنين أفضل ، وتسهيل قدر أكبر من المساواة السياسية بيننا . ثانياً : إذا كانت الديمقراطية مبررة فى حكومة بلادنا ، فهى مبررة أيضاً فى نظم الحكم التى تتخذ القرارات داخل المؤسسات (بمعزل تام عن أية فوائد قد تستلزمها الحجة السابقة) .

والحجة الأولى معتادة بشكل أكثر بين واضعى النظريات الديمقراطية من الثانية . وأننى اتجه الآن إلى تلك الحجة ، تاركاً دراسة الحجة الثانية للفصلين التاليين .

مواطنون ديمقراطيون
عن طريق ديمقراطية مشاركة

إن الحكم الذاتى فى المشروعات الاقتصادية كثيراً ما يدافع عنه باعتباره وسيلة لخلق « ديمقراطية مشاركة » ولإحداث تغيرات فى الشخصيات

والسلوك الإنسانى ، التى قيل أن المشاركة سوف تحدثها . وفى هذا المنظور ينتقل مبدأ المدينة إلى مكان العمل ، ويصبح المشروع مكاناً لتحقيق تصور روسو عن المجتمع السياسى (كما عبر عنه فى كتابه العقد الاجتماعى) أو تستجيب لمعايير ميل للتفوق بالنسبة للحكومة ـ « بأنها يجب أن تعزز فضائل وذكاء الشعب نفسه » . ويقال أحياناً أن « ديمقراطية مكان العمل » سوف تشجع التنمية البشرية ، وزيادة معنى الكفاءة السياسية قيمة ، وتقليل الانعزال ، وخلق مجتمع متماسك يقوم على أساس العمل ، ودعم الروابط بالصالح العام للمجتمع ، وإضعاف تفضيل المصلحة الذاتية ، وإنتاج مجموعة من المواطنين النشيطين المهتمين بالمصلحة العامة داخل المشروعات ، والحث على مشاركة أكبر وروح مواطنة أفضل فى حكومة الدولة ذاتها (مثلاً ، ووتون ١٩٦٦ ، باتيمان ١٩٧٠ ؛ وماسون ١٩٨٢) . فهل ينبغى أن نتوقع نظاماً لمشروعات الحكم الذاتى يغير البشر بهذه الطرق ليجعلهم أكثر ديمقراطية ونشاطاً سياسياً واجتماعياً ، وحباً للمصلحة العامة ، وتعاوناً ، واهتماماً بالصالح العام ؟

إن الأمل فى حدوث بعث روحى ، من خلال تغييرات فى التكوينات السياسية ، والاقتصادية ، والاجتماعية يمارس سلطة سحرية على دعاة المدينة الفاضلة ، والتنبؤات عن مخلوق بشرى جديد ينتج بواسطة تغييرات تكوينية لم يقدمها مؤيدو الديمقراطية فى مكان العمل فحسب ، بل وغيرهم كثيرون : ليبراليون مثل ميل ، وشيوعيون ، واشتراكيون ، وفاشيون ، ونازيون أيضاً . غير أنه يبدو أن التجربة أضعفت الثقة فى هذه التنبؤات بانتظام ـ على الأقل فى تلك الحالات التى استطاع فيها صحفيون وعلماء تقييم التجربة . وهكذا لم نسمع الكثير فى السنوات الأخيرة عن الإنسان السوفيتى الجديد ، فى حين أن العامل أو الفلاح الصينى الذى كان عليه أن يفكر فى صالح المجتمع بأسره فقط ، استبدل فى الأيديولوجية والتطبيق بعمال وفلاحين مدفوعين إلى حد كبير

بحوافز مادية . غير أن بعض الكتاب استمروا فى نفس الوقت فى التبشير بأن ديمقراطية مكان العمل سوف تحول العمال إلى مواطنين أكثر استقامة بكثير .

ورغم أن الأدلة غير كاملة ، فإنها مختلطة . وفى دراسة لمؤسسة لمعدات أجهـزة الراديو الحديثة فى لوس أنجلوس وبها حوالى ألف مستخدم ، وجد جون ف. ويتى أن إدخال مجلس للتخطيط وعدداً من اللجان الخاصة وفرق العمل والتى زادت كلها من فرص المشاركة فى القرارات إلى حد كبير ، أدى خلال أربعة عشرة شهراً إلى زيادة متواضعة فقط فى متوسط المشاركة . والأكثر صلة بالمـوضـوع ، إن ازدياد المشـاركـة بواسطة المتطرفين لم تقلل من نفورهم من العمل . إذ الواقع أنه بينما قل النفور من المشاركة فى فرق العمل ، فإنه زاد بالنسبـة للمشـتركـين فى مجلس التخطيط واللجان الخاصة . ولم تؤد الفرص الجديدة للمشاركة ولا المشاركة ذاتها إلى زيادة فى تأييد المشاركة ، بل لقد نقص التأييد فعلاً بين المتطرفين . ويرجع ذلك جزئياً بسبب « تبدد الوهم الذى شعر به بعض أعضاء المجلس حيال اللامبالاة الظاهرة من زملائهم العمال » (ويتى ١٩٨٠ - ١٤٩) . وفى مقـارنـة للمـواقف بين العمال فى تعاونيات الخشب الأبلكاش فى شمال غرب المحيط الهادى ، وفى مؤسسات الخشب الأبلكاش التقليدية (التى انضمت لنقابات العمال) وجد ادوارد س . جرينبرج أن :

التوقع الذى يؤمن به كثير من واضعى نظريات الديمقراطية الصناعية ، بأن بيئات العمل التى تدار ذاتياً قد تستخدم لتعزيز مشاعر التعاون ، والمساواة ، والكرم ، والثقه بالنفس بين الـزملاء ، هذا التوقع لم يتحقق إلا بشكل جزئى داخل تعاونيات الخشب الأبلكاش . كما أن توقع أن تتناثر مثل هذه المشاعر عبر جدران مكان العمل بحيث توحد المجتمع ، والاقتصاد والحكومة ، لم تتحقق بلا جدال . . . والواقع أن النتائج تشير إلى النتائج العكسية .
(جرينبرج ١٩٨١ ، ص ٤٠)

وفى يوغـوسلافيا ، لم يسفر نظام الإدارة الذاتية بعد عن مستويات مرتفعة

للغاية فى المشاركة السياسية ، وكما هو الحال فى الولايات المتحدة ، بقى اتجاه المشاركة السياسية نحو الازدياد مع مستوى الشخص من الموارد الاجتماعية ــ الاقتصادية قوياً نسبياً (فيربا ، ناى ، وكيم ١٩٧٨ ، ٥٧ - ٧٩ ، ٢٩٢ ، ٩٣ ؛ فيربا وشاباد ١٩٧٨ ، ولكن انظر أيضاً أوليسزوك ١٩٧٨) . وقد لاحظ العالم اليوغوسلافى جوزيب أوبرادوفيتش اتجاهاً قوياً للمشاركة فى مجالس العمال التى يسيطر عليها الخبراء والمديرون (أوبرادوفيتش ١٩٧٢ ، بيرتش ، وأوبرادوفيتش ــ بلا تاريخ) . كما وجد أيضاً مثل ويتى أن « المشتركين فى الإدارة الذاتية أكثر انعزالاً من غير المشتركين . ومن المحتمل أن التجربة المباشرة للإدارة الذاتية بالنسبة لهؤلاء العمال كانت محبطة إلى حد أن إحساسهم بالانعزال أصبح أكبر أيضاً » (أوبرادوفيتش ١٩٧٠ ، ١٦٥) . ولعله كان بين مصادر احباطاتهم هو نزوع المديرين إلى السيطرة على المجالس .

ومع ذلك فإنه مقابل هذه النتائج كان هناك البعض الذى يفترض توقعات متواضعة على الأقل لتغييرات إيجابية . وفى دراسة لمصنع على الساحل الغربى ينتج « منتجات استهلاكية مصنوعة من الورق » به حوالى ٢٢٥ مستخدماً ، انتهى ج. ماكسويل إيلدن إلى أن ديمقراطية مكان العمل زادت مشاعر الرضاء ، والنمو الشخصى ، والرضاء بالفرص للإدارة الذاتية ، وهذه التغييرات بدورها ، زادت الكفاءة السياسية ، والمشاركة الاجتماعية (إيلدن ١٩٨١) . وأسفرت دراسات أخرى عديدة عن نتائج مماثلة (وقد لخص إيلدن هذه النتائج ٥٣ - ٥٤ ؛ انظر أيضاً بيرميو ١٩٨٢) .

إننى أعتقد أن مثل هذه الأدلة التى لدينا الآن لا تبرر تعليق آمال كبار على حدوث تغييرات كبيرة فى المواقف ، والقيم ، وأسلوب ديمقراطى أكبر فى العمل ، ومع ذلك فإنه ينبغى القول بأن كل الأدلة الحالية قصيرة الأجل جداً ، حيث أنها مستمدة من دراسات عن عمال كان قد تم تشكيلهم بصورة كاملة إلى حد ما بواسطة مجتمعهم . ولا يمكننا أن نتنبأ بثقة بما هى التغييرات

فى الخصائص أو الشخصية التى قد تنشأ عن ذلك ، لا خلال فترة قصيرة من الشهور أو السنوات فحسب ، بل وخلال أجيال عديدة . ولا أستطيع أن أمنع نفسى من التفكير فى أنه إذا دامت تجربتهم فى الإدارة مائة عام ، فإن اليوغوسلافيين سوف يكونون مختلفين من عدة نواحى هامة ، لو أنهم استمروا يعيشون فى مجتمع خاضع للسيطرة ، كان دكتاتورياً لا فى السياسات فحسب ، بل وفى الحياة الاقتصادية أيضاً . وإلاَّ فإننا نحن الأمريكيين سنكون مختلفين لو كنا قد تبنينا فى الثمانينيات من القرن الماضى مشروعات ذات حكم ذاتى بدلاً من الرأسمالية المشتركة باعتبارها الحل الذى يفرضه العرف .

مسئولية أخلاقية : رغم أن النتائج بالنسبة للطابع الديمقراطى مسألة فيها نظر ، فإن نظام مشروعات الحكم الذاتى يَعِد فعلاً بتغيير واحد له بعض الأهمية لنوعية الشعب . فقد خلق التعقيد والنزعة العملاقة مسافة بين أفعالنا وعواقبها بحيث سلبت قدرتنا على العمل الأخلاقى بصورة خطيرة . إذ أن العمل الأخلاقى يتطلب فرصة ، وقدرة على فهم عواقب أفعال الإنسان ، وتحمل المسئولية عن هذه العواقب . ومع ذلك فإنه عندما تشجعنا المنظمات والتكوينات الأخرى التى نختارها على أن نزيح النتائج العكسية على عاتق الآخرين ، فإننا لا نجنى إلا الفوائد ، فإن القول بعد ذلك إننا « مسئولون » فى النهاية عن نتائج أعمالنا ، هو شىء أكثر قليلاً من التجريد الفلسفى . وكما أن الوصاية فى حكومة الدولة تحرم الشعب من فرصه وقدراته بالنسبة للمسئولية ، فكذلك تفعل الوصاية فى حكم المؤسسة . علاوة على أن تكوين المشروع الأمريكى المشترك يضيق مجال المسئولية إلى النقطة التى تختفى فيها [٤] .

---

(٤) وعلى سبيل المثال ، فإن الحكومة الفيدرالية الأمريكية زعمت فى دعوى مدنية ضد شركة =

وحول افتراضاتنا بأن مشروعات الحكم الذاتى سوف تعمل داخل السوق ، فإنه سيكون من الخطأ افتراض أنها سوف تستطيع ـ أو حتى يجب عليها ـ أن تنجو تماماً من الضغوط نحو المساعدة العقلانية ، وحماية إيرادات المؤسسة . ومن ثم فإنه كثير جداً أن نتوقع أن مشروعات الحكم الذاتى سوف تعمل دائماً على إزاحة العواقب المعاكسة على الآخرين ، ونتيجة لذلك فإنها مثل المشروعات المشتركة سوف تحتاج إلى بعض التنظيم بواسطة الدولة . ولهذا السبب ذاته افترضت قبل ذلك أن المشروعات سوف تعمل فى نطاق حدود تضعها قوانين ، وقواعد ، وتنظيمات يتم فرضها بشكل ديمقراطى وفق ما يراه الرأى العام ضرورياً .

غير أن هناك فرقين هامين سوف يساعدان على تعزيز مسئولية أخلاقية أكبر . الأول : إن مشروعات الحكم الذاتى سوف تزيل ، من حيث المبدأ ، وبالتأكيد فى التطبيق ، تقلل إلى حد كبير ، العلاقات المناوئة والمعادية بين أصحاب العمل والمستخدمين الذين يشجعون عدم المسئولية الأخلاقية على الجانبين . وسيكون لكل مستخدم حصة فى ازدهار الشركة ، بينما ستكون الأعمال المعاكسة لأداء المؤسسة ضارة للجميع . ثانياً : إنه لكون المستخدمين أكثر عدداً بكثير وأقرب إلى المواطن العادى من المديرين ومالكى المشروع ،

= جنرال موتورز ، إن الشركة باعت سيارات طراز ١٩٨٠ إكس ، وهى تعلم أن بالسيارات عيوب خطيرة فى الفرامل . كما قالت الحكومة أن طلبات الحصول على معلومات لإدارة تحقيق العيوب بوزارة النقل من ١٩٨٠ إلى ١٩٨٢ ، ردت عليها الشركة « ببيانات كاذبة ومضللة » (نيويورك تايمز ٤ أغسطس ١٩٨٣ أ ـ ١ و ١٥ أغسطس ١٩٨٣ ـ أ ـ ١٧) . ورغم أن الأنشطة التالية لجون دى لوريان قد تجعله يعتبر مشتبهاً فيه ، فقد كانت له بالفعل أراء شخص مطلع على بواطن الأمور عن شركة جنرال موتورز باعتباره رئيساً لبونتياك وشيفروليه ، وأخيراً مجموعة جنرال موتورز لسيارات الركوب والشاحنات بأسرها . وقد رسمت تعليقاته على طراز كورفيه صورة مماثلة (رايت ١٩٧٩ ، ٦٣ - ٦٧) ؛ وانظر أيضاً هيرمان ١٩٨١ ، ٢٦٠ - ٦٤ .

فإنهم سيكونون أكثر تمثيلاً للمستهلكين والمواطنين ، فى حين أن كبار المديرين يعتبرون نسبة ضئيلة من الجمهور ، ويمكنهم بسهولة أكثر الإفلات من التكاليف الاجتماعية التى تحدثها قراراتهم أو استيعابها . والمستخدمون أكبر كثيراً وهم جزء أكثر تمثيلاً للجمهور باعتبارهم مستهلكين ، وسكان ، ومواطنين ، ومن ثم فإنهم أكثر احتمالاً من المديرين بتحمل بعض النتائج المعاكسة لقراراتهم .

ونكرر القول بأن نظام المشروعات ذات الحكم الذاتى نسبياً سوف يتطلب ضوابط خارجية على المشروع ، من الأسواق ، والأسعار معاً ، بواسطة قوانين وتنظيمات تفرض بشكل ديمقراطى ويعتمد كلا الشكلين من الضوابط الخارجية فى وجودهما وفعاليتهما فى النهاية على مساندة الرأى العام . ولست أرى سبباً يحول دون أن يكون تأييد الجمهور لهذه الضوابط أقل فى نظام مشروعات الحكم الذاتى منها فى ظل الرأسمالية المشتركة .

تأثيرات على المساواة السياسية : أشرت فى الفصل السابق إلى مشكلة الجمهورية التقليدية حول توزيع السلطة والممتلكات ، إذ لو وزعت الممتلكات بصورة غير متساوية إلى حد كبير ، فسوف يبرز نزاع بين الديمقراطية وحقوق الملكية . وكان الحل الجمهورى الواضح ، هو أن يكفل بشكل ما أن توزع الملكية بالتساوى تقريباً . وقد وعدت الجمهورية الزراعية الديمقراطية فى الولايات المتحدة بنوع فريد من مثل هذا الحل : حيث تضمن عوامل خارجية إلى حد كبير عن العملية السياسية ــ أساساً مورد شاسع من الأراضى الرخيصة ــ أن توزع الموارد الاقتصادية على نطاق واسع للغاية لكى تعزز وتساند اقترابا مرضياً للمساواة السياسية .

غير أن هذا الحل كما ثبت فى النهاية كان سريع الزوال من الناحية التاريخية ، كما أن النظام الاجتماعى ــ الاقتصادى الذى حل محل المجتمع الزراعى الأمريكى تدريجياً خلال القرن التاسع عشر ، لم يولد بشكل تلقائى

المساواة فى الظروف ، التى أكد عليها توكفيل بشدة باعتبارها ميزة أساسية للمجتمع الزراعى الأمريكى . وعلى العكس فإن النظام الجديد أسفر عن فروق ضخمة فى الثروات والدخول ، والوضع الاجتماعى ، والسلطة والواضح أن حل المشكلة الجمهورية الكلاسيكية لم يكن من الممكن أن يعتمد طويلاً على الوجود العارض لأحد العوامل ، مثل الأرض ، التى كانت خارجية النشأة أساساً عن العملية السياسية . وفى أى نظام توزع فيه الثروة والدخل بطريقة غير متساوية من خلال المؤسسات الرأسمالية الموجهة نحو السوق ، للحفاظ على توزيع الموارد السياسية لصالح المساواة السياسية ، فإن الأمر سوف يتطلب أن تكون الموارد الاقتصادية إما منفصلة إلى حد ما عن الحياة السياسية (وهو ما كانت التقاليد الجمهورية تفترض أنه مستحيل) وإما أن يعاد توزيعها على شكل واسع بواسطة الدولة كما هو مفترض . وأى من الحلين سوف يحدث نزاعاً مستديماً بين أولئك الذين استفادوا أكثر من التوزيع الأول ، والقوى السياسية التى تؤيد المساواة السياسية . وحتى إذا نشأ تحالف قوى إلى حد كاف وثابت من القوى المؤمنة بمبدأ المساواة بين الجميع ، من أجل تنفيذ أياً من السياستين ، فإن الحياة السياسية سوف تستقطب بصورة مستمرة . وعلى أية حال فإن مثل هذا التحالف لم ينشأ ، ولم تنفذ أى من السياستين قط .

وفضلاً من ذلك فإن السؤال عما إذا كانت دور الأعمال سوف تقدم أداء مرضياً فى الاقتصاد المملوك ملكية خاصة موجه للسوق إذا أعيد توزيع الثروة والدخول على نطاق واسع ، ظل سؤالاً بلا إجابة . وقد نسب تشارلز إى . ليندبلوم « وضعاً متميزاً » إلى دور الأعمال بحكم احتياجها إلى بواعث مغرية (ليندبلوم ١٩٧٧ ، ١٧٠ والصفحات التالية) . وكان يعنى بكلمة متميزة — كما فهمت — إنه من أجل إقناع المستثمرين والمديرين فى مؤسسات الأعمال المملوكة ملكية خاصة للقيام بأداء مرضٍ ، فإنه لابد أن يقدم لهم المجتمع مغريات قوية فى شكل مكافآت مالية كبيرة ، ولكن تركيبا من المكافآت يكون

كبيراً إلى حد يكفى لإقناع المستثمرين والمديرين بأداء وظائفهم على نحو مرضٍ ، سوف يخلق توزيعاً للثروة والدخول تنعدم فيه المساواة إلى حد كبير . وقد أصبح الدفاع الأيديولوجى عن عدم المساواة الاقتصادى فى الولايات المتحدة معروفاً خلال أواخر القرن التاسع عشر بأنه « إنجيل الثروة » وهو يعرف فى هذا القرن بأنه نظرية « التقطير التدريجى » . ورغم المزاعم المبالغ فيها التى قدمت عن الإسهامات الاجتماعية لدور الأعمال والتى نتجت عن التمسك « بإنجيل الثروة » فإن الفكرة كان لها عنصراً مزعجاً من الشرعية . إذ يبدو بالفعل أن الرأسمالية المشتركة تتطلب تخصيص مكافآت مالية كبيرة لأصحاب الممتلكات . ومع مراعاة تركيز الملكية فى الولايات المتحدة ، فإن هذه المكافآت تكون حقاً لأقلية صغيرة من المستثمرين [٥] . ونتيجة لذلك ، يبدو أن المجتمع الأمريكى يتطلب حالات من عدم المساواة الاقتصادية أكثر

---

(٥) فى عام ١٩٦٩ كان ١,٣٪ من السكان الأمريكيين البالغين ، و٥,٦٪ من كل حملة الأسهم ، يمتلكون ٥٣,٣٪ من كل أسهم الشركات (سميث ، فرنكلين ، وويون ١٩٧٣ — جدول ٥) وكان « ٥٪ تقريباً من كل الأسر تحصل على حوالى ٤٠٪ من عائدات الأسهم ، والفوائد ، والريع ، ودخول حقوق الملكية ، فى حين أن الثلثين الأدنى من الأسر تحصل على أقل من ٢٠٪ من الدخل من هذا النوع » (شنايتزر ١٩٧٤ ، ٣٨) . ومع ذلك فإن بيتر دروكر يجادل بأن مثل هذه البيانات تبالغ فى مسألة تركيز الثروة والدخل لأنها لا تضع فى اعتبارها التوسع السريع منذ ١٩٥٠ عندما بدأت شركة جنرال موتورز صندوقاً للمعاشات لعمالها ، وصناديق المعاشات التى تستثمر فى الأسهم العادية ، وبذلك تحوز ملكية المؤسسات . وهو يقدر أن صناديق المعاشات فى ١٩٧٤ كانت تمتلك حوالى ٣٠٪ من إجمالى قيمة الأسهم فى كل الشركات التى تتعامل فى بورصة الأسهم . [وقد تنبأ بأنه فى ١٩٨٥ ستكون حصتها ٥٠٪] . وإذا أضيفت مشروعات معاشات الذين يعملون لحسابهم (مشروعات كيوه) وحسابات التقاعد الفردية ، وموظفى الحكومة ، فإن « هذا يعادل ٥٠٪ كحد أدنى ، و« على الأرجح » من ٦٥٪ إلى ٧٠٪ من ملكية الأسهم العادية بواسطة صناديق المعاشات خلال العشر أو الخمس عشرة سنة القادمة » (دروكر ١٩٧٦ ، ١٢و١٦) .

تطرفاً مما كان جيفرسون يعتقد أنه أمر محتمل ، أو يمكن السماح به بين شعب له تطلعات ديمقراطية .

ورغبة فى الإفلات من هذه الصعوبات ، فإننا قد نبحث عن بنيان اجتماعى ــ اقتصادى ، يتجه هو نفسه إلى إحداث مساواة أكبر فى الظروف ، وهو ما أشرت إليه فى الفصل ٢ باعتباره نظاماً للمساواة ذا تنظيم ذاتى . وبمثل هذا النظام فإن الاتجاه نحو المساواة لن يكون فى حاجة إلى مساندة فى وجه معارضة أقلية قوية راسخة فى نزاع قومى مستقطب . وبدلاً من ذلك سوف ينتج تلقائياً بواسطة بنيان اجتماعى ــ اقتصادى يؤيده اتفاق رأى جماعى واسع النطاق .

فهل يشكل نظام مشروعات الحكم الذاتى نظاماً للمساواة ذا تنظيم ذاتى ؟ من الواضح أن الرد هو كلا . ومع أنه من المستحيل القول بالضبط كيف أن مثل هذا النظام الذى يدار بحكم ذاتى ، وبدون إعادة توزيعات تفرض عليه من الخارج (بالضرائب وتحويل المدفوعات مثلاً) سوف يتجه نحو مساواة فى الثروة والدخل والموارد الأخرى ، من الواضح أن عدم المساواة سوف يميل إلى الظهور داخل المؤسسات أو بين المؤسسات . وفى مشروعات الحكم الذاتى سوف يقرر الأعضاء أنفسهم المبادىء التى توزع على أساسها الأجور والمرتبات والفائض بين الأعضاء . وسوف يتوقف اختيارهم لمبادىء التوزيع الداخلى على عوامل لا يمكن التنبؤ بها إلى حد كبير ، تشمل معتقداتهم الصريحة والضمنية بشأن العدالة ، والتى سوف تتأثر بدورها بالتقاليد ، والثقافة السائدة ، والأيديولوجيا ، والدين وما شابه ذلك ، وكذلك على المدى الذى سوف يرونه ضرورياً أو مرغوباً فيه لتكييف الأجور والمرتبات وفقاً للعرض والطلب بالنسبة للمهارات المختلفة . ورغم أن أصحاب النظريات والأيديولوجيين قد يضعوا فى الغالب آراء محدودة تماماً فيما يتعلق بمبادىء التوزيع التى يجب أن يختارها العمال ، فإنه من المستحيل قطعاً التنبؤ بما سيقع عليه اختيارهم منها .

ومع ذلك فإنه من المعقول افتراض أن أعضاء مشروعات الحكم الذاتى سوف يحتفظون بفروق الأجور والمرتبات داخل مؤسساتهم عند نسب أدنى كثيراً من عشرة إلى واحد ، أو حتى عشرين إلى واحد ، والتى توجد فى مؤسسات أمريكية . كما أنهم سيكونون أقل احتمالاً أن يقدموا لكبار المديرين المنح والعلاوات التى تزيد الفروق حتى إلى أكثر من ذلك ، والتى تصل فى بعض الحالات إلى ١٠٠ إلى واحد : مكافآت ، خيارات أسهم ، مزايا تقاعد وضمانات المرتب ـ « مظلات الهبوط الذهبية » ـ إذا فقدوا وظائفهم إذا استولت شركة أخرى على المؤسسة .[٦] وأخيراً سوف تقل حالات عدم المساواة فى الدخل والثروة أكثر ، لأن فائض المؤسسة ذات الحكم الداخلى سوف تقتسم بين كل أعضائها فى نطاق أية حدود قد يتم وضعها من خلال العملية الديمقراطية فى حكومة الدولة .

وإذا عدنا من الحدس إلى التطبيق الفعلى ، فسوف نجد أنه رغم أن تعاونيات المنتجين قد تبنت مجموعة متنوعة من مبادىء التوزيع ، ففى حالات قليلة (إن وجدت) تقترب الفروق من تلك التى فى المؤسسات الخاصة ،

---

(٦) إن الزعم بأن التعويض المرتفع هو مكافأة عن أداء استثنائى غير صحيح تماماً . وتظهر دراسة لمجلة « فورشان » شملت ١٤٠ شركة كبرى أنه ليست هناك علاقة ـ أو علاقة قليلة ـ بين تعويض الرئيس التنفيذى وبين الأداء كما يقاس بالعائد على الأسهم العادية لحملة الأسهم . وفى الصناعات العشر التى شملها الاستقصاء ، كشفت واحدة فقط ـ صناعة المعادن ـ عن « علاقة قليلة بين الأجر والأداء » وعلى العكس ، « كانت العلاقة بين حجم [المؤسسة] والأجور مرتفعة نسبياً ، وإن لم تكن بلغت حد الكمال على الإطلاق ، وكانت أعلى من أية علاقة أخرى تم اختبارها » (لوميس ١٩٨٢ ، ٤٤ و ٤٩) . وقد أدت دراسة أجرتها مجلة ايكونوميست فى عام ١٩٨٢ عن أكبر ١٠٠ شركة فى بريطانيا إلى نتائج مماثلة : « ليست هناك أية صلة واضحة بين مرتبات الرؤساء وأداء الشركات التى يديرونها فى أغلب الصناعات البريطانية . ويعتبر حجم الشركة غالباً مرشداً أفضل بالنسبة لمرتبات من هم على القمة » (الإيكونوميست ١٨ سبتمبر ١٩٨٢ ص ٧٥ ، وما بعدها) .

وبالتأكيد فإنه لا توجد تعاونيات عديدة للمنتجين حذت حذو نموذج الكيبوتزات الإسرائيلية فى التزامها بمبدأ المساواة المطلقة (سواء فيما يتعلق بالحصص أو ما يتعلق بالحاجة) وفى توزيع الموارد المالية والثقافية بين الأعضاء . خرجت حتى الكيبوتزات عن قواعد المساواة الدقيقة فى الأجور التى يدفعونها للعمال المستخدمين ممن ليسوا أعضاء فيها . ورغم أن تعاونيات خشب الأبلكاش فى شمال غربى المحيط الهادى قد تبنت مبدأ الأجر المتساوى ، والنصيب المتساوى فى الفائض لكل الأعضاء ، فإن مديريها المستخدمين من غير الأعضاء يحصلون على مرتبات تقوم على أساس المنافسة ، وهى أعلى كثيراً مما يدفع للأعضاء . وقد سعت تعاونيات موندراجون التى يديرها العمال فى أسبانيا منذ البداية إلى [تحديد] الفروق حتى لا تزيد على نسبة ثلاثة إلى واحد بين أعلى الأجور وأدناها . ولا يحتفظ بهذه النسبة بصورة كاملة فى التطبيق ، رغم أن الانتهاكات متواضعة للغاية ، فالفرق بين الأجور لحوالى ٩٨٪ من الأعضاء لا تتجاوز نسبته أربعة إلى واحد ، ولتسعين فى المائة ٢,٨ إلى واحد . ومما يساوى ذلك فى الأهمية ، إن الانتشار فى توزيع الثروة بين الأعضاء فى حدود ضيقة تماماً أيضاً (توماس ولوجان ١٩٨٢ ، ١١ - ١٤٣ - ٤٥ و١٥٩) . وهكذا يبدو أن النتيجة تؤكد أن توزيع الثروة والدخل سيكون داخل مشروعات الحكم الذاتى غير متساوٍ أقل كثيراً مما هو فى نظام من الرأسمالية المشتركة ، كما هو الحال فى المؤسسات الأمريكية مثلاً [٧] .

ولكن حالات من عدم المساواة سوف تظهر أيضاً بين المؤسسات . فالاختلافات فى الأسواق ، والطلب المتغير ، والنسب المتباينة بين رؤوس

---

(٧) « فى أكبر مؤسسات إنتاج الآلات المتنوعة فى يوغوسلافيا حقق عامل ماهر واحد فى عام ١٩٦٨ أعلى أجر ، وهو ٢٩٩٣ ديناراً شهرياً ، وهو أكثر من مرتب المدير العام » (ديرلام وبلامر ١٩٧٣ ، ٦٦) .

الأموال إلى العمال ، والاختلافات الإقليمية فى إمدادات العمال وعوامل أخرى عديدة ، سوف تخلق فروقاً فى الإيرادات التى يمكن الحصول عليها فى مؤسسات الحكم الذاتى والصناعات للتوزيع على أعضائها [٨] .

النتيجة

إن نظاماً من مشروعات الحكم الذاتى إذن لا يمكن الاعتماد عليه لخلق نظام ذى تنظيم ذاتى تماماً . ورغم أنه لا يمكن التنبؤ بالمقدار بدقة ، فإن الفروق داخل المؤسسات وبين المؤسسات سوف توجد فروقاً فى الموارد الشخصية التى يمكن تصور أنها قد تكون كبيرة إلى حد يكفى لأن تكون لها

(٨) تقدم يوغوسلافيا أدلة وفيرة على الفروق بين المهارت داخل المؤسسة الواحدة ، والتى تكتسب شرعية بمقتضى مبدأ التوزيع وفقاً للعمل ، وقد ثبت أنه مشكلة أقل أيديولوجية من الفروق التى بين الصناعات (كوميسو ١٩٧٩ ، ١٠٨ ؛ انظر أيضاً مناقشتها لموضوع « حالات عدم المساواة » ٩٤ - ١١٥) . ويلاحظ جويل ب . ديرلام : « إن دراسة نظام الأجور فى يوغوسلافيا فى ١٩٧٣ انتهت إلى أن مستويات الأجور تتباين بين الصناعات إلى حد كبير فى تطابق مع متوسط الطاقة الإنتاجية ، مما يمكن أن يفسر بدوره التبرع لرؤوس الأموال للصناعة . وعلاوة على ذلك فإن الصناعات التى بها نسبة مرتفعة بين رأس المال / العمال تميل إلى التمتع بأجور مرتفعة » (ديرلام ١٩٧٩ ، ٣٤٧) . وقد وجد شاؤل استرين ، الذى قام بتحليل « الفروق فى الدخل بين القطاعات ، وبين المؤسسات من ١٩٥٦ إلى ١٩٧٤ » فروقاً كبيرة فى الدخل بين المؤسسات فى داخل كل قطاع ، وفى القطاع الصناعى بأكمله « كان هناك بين ١٠٪ و ١٤٪ من المجموعات التى فى حجم المؤسسة تدفع فى المتوسط أقل من ٥٠٪ أو أكثر من ٢٠٠٪ من الوسائل الصناعية » (إسترين وبارتلت ١٩٨٢ ، ٩٥) . وفى ١٩٦٨ كان متوسط الدخل الشخصى للعمال فى صناعة النسيج ثلث دخل العمال فى قسم التصميم وأقل من ٤٠٪ للعمال فى النقل البحرى (ديرلام وبلامر ١٩٧٣ ، جدول ٤ - ١) .

تأثيرات معاكسة على المساواة السياسية ، وعلى معاييرنا بشأن العدالة معاً . فلا ريب أنه نظراً لأن الأعضاء المواطنين للمؤسسات سوف يقررون بأنفسهم المبادىء التى تتحدد بمقتضاها الفروق بين المؤسسات . فمن المفترض أن تميل الفروق بين المؤسسات إلى الاستجابة لهذه المعايير ، ولكن إلى المدى الذى تكون فيه هذه الفروق داخل المؤسسات راجعة إلى عوامل أخرى غير الجهد والمهارة ــ كالتاريخ والجغرافيا ، والمجتمع ، والحظ ، فإن النتائج قد تبدو غير عادلة . وهكذا فإن من أجل منع أى تآكل زائد للمساواة السياسية ، وعدالة التوزيع ، فإننا قد نريد تغيير التوزيع الأولى للموارد الشخصية التى أحدثتها المشروعات (بالضرائب أو التحويلات الشخصية مثلاً) أو لتنظيم التأثيرات (بتقييد استخدام الأموال فى السياسة مثلاً) أو أن نعمل كلاهما .

ومع ذلك ، فإن مهمة التنظيم وإعادة التوزيع ستكون أسهل مما فى نظام الرأسمالية المشتركة ، إذ أن التوزيع الأولى الذى أحدثته المشروعات سوف تكون عدم المساواة فيه أقل كثيراً . ومن ثم فإنه فى حين أنه لاينظم ذاته تماماً ، فإن هذا النظام سوف يكون أقرب كثيراً إلى الرأسمالية المشتركة منه إلى الحل الجمهورى الكلاسيكى الذى ذكر فى الفصل الثانى ، أى الانتشار الواسع للموارد بين المواطنين .

وعلاوة على ذلك فإن المواطنة الكاملة والمتساوية فى المشروعات الاقتصادية سوف تقلل إلى حد كبير العلاقات المعاكسة والمثيرة للنزاع داخل المؤسسات ، وبصورة مباشرة فى المجتمع ، والسياسات بوجه عام . أما فى النظام المشترك ، فإن المديرين سوف يتجهون إلى العمل ، ويعملون فعلاً بصورة نموذجية على أساس الرأى القائل بأن مصالح المستخدمين تعتبر ثانوية بالنسبة لمصالح أصحاب المشروع ، وعلى العكس فإن المديرين فى نظام الإدارة الذاتية ، والذين يختارون مباشرة أو بطريقة غير مباشرة بواسطة العمال سوف يعطون الأولوية لمصالح الأعضاء المواطنين . ففى النموذج النظرى الأول يعمل

المديرون لزيادة صافى العائدات لحملة الأسهم إلى الحد الأقصى ، وفى الآخر سوف يعملون لزيادة صافى العائدات إلى أقصى حد بالنسبة للفرد للأعضاء المواطنين . وهكذا سوف تقل إلى حد كبير العلاقات المعاكسة والمثيرة للنزاع ، والتى تلازم تكوين المؤسسة الخاصة بالذات . (وقد زالت بالفعل فى النموذج النظرى) فى مشروعات الحكم الذاتى .

وكذلك فإن علاقات الصراع الداخلى فى المشروع الخاص سوف تفيض على منازعات حول سياسات التوزيع وتنظيم الأموال فى السياسات . وباعتبارهم أقلية صغيرة من أكثر أعضاء المجتمع تمتعاً بالامتيازات ، فإن رجال أعمال أمريكيين ــ أمثال كنت ، وستورى ، وليه ، الذين كانوا يخشون أن تدمر الديمقراطية حق التملك ، كانوا يميلون إلى أن يضمروا فى نفوسهم عدم ثقة عميقاً للمساواة السياسية ، وحكم الأغلبية ، والكونجرس ، ومؤسسات الحكومة الديمقراطية بوجه عام (قارن أيضاً سيلك وفوجل ١٩٧٦ ، ١٨٩ - ٢٠١) وهم يسعون مثل من سبقوهم إلى استخدام مواردهم الأعظم ــ فى الأموال ، والتنظيم ، والوضع الاجتماعى ، وإمكانية الوصول ــ لحماية حيازتهم والفرص لاقتناء هذه الموارد الأعظم . ومن ثم فإنه قليلاً ما يثير الدهشة أن هذه المحاولات الإصلاحية التى وجهت نحو سياسات إعادة التوزيع ، والتنظيم الفعال للأموال فى السياسة ، قوبلت بنجاح قليل فى الولايات المتحدة .

إن أى نظام لمشروعات الحكم الذاتى لن يزيل بطبيعة الحال المصالح ، والأهداف ، والمنظورات ، والأيديولوجيات المتناقضة بين المواطنين ، ولكنه سوف يميل إلى تقليل صراع المصالح ، ومنح كل المواطنين حصصاً متساوية تقريباً بشكل أكثر للحفاظ على المساواة السياسية ، والمؤسسات الديمقراطية فى حكومة الدولة ، مع تيسير ظهور إجماع رأى قوى حول معايير الدولة .

٤

الحق فى الديمقراطية داخل المؤسسات

رغم أن أصحاب النظريات السياسية الذين يؤيدون مشاركة العمال كثيراً ما أكدوا على إمكانياتها الكامنة بالنسبة للطابع الديمقراطى وآثارها المفيد على الديمقراطية فى حكومة الدولة ، فإن هناك تبريراً أكثر قوة ، له مزيد من مذاق « كنت » ، يبدو له أنه يستند إلى حجة مختلفة : وهى أنه إذا كانت الديمقراطية لها مبرر فى حكم الدولة ، فلا بد إذن أن يكون لها مبرر فى حكم المشروعات الاقتصادية ؛ والقول بأنه ليس لها مبرر فى حكم المشروعات الاقتصادية إنما يتضمن أنه ليس لها مبرر فى حكم الدولة .

وأستطيع أن أتخيل بسهولة ثلاثة اعتراضات على هذه الحجة :

(١) إن نظام مشروعات الحكم الذاتى سوف ينتهك حقاً أرفع شأناً فى التملك

(٢) إن الافتراضات الواردة فى الفصل ٢ والتى تبرر العملية الديمقراطية

لا تنطبق على المشروع الاقتصادى ، لأن القرارات فى المشروعات الاقتصادية ليست ملزمة بنفس المعنى مثل القرارات التى تضعها وتنفذها حكومة الدولة فضلاً عن أنه نظراً لأن المستخدمين ليسوا مؤهلين بوجه عام كالآخرين لإدارة شركة ما ، ومبدأ المساواة لن يصمد ، والحجة الخاصة بالعملية الديمقراطية سوف تنهار . فى حين أنه على العكس من ذلك فإن أية حكومة تضم أفضل المؤهلين ، أى نظام من الوصاية أو صفوة المثقفين ذوى الإنجازات الأكاديمية ، تبررها الفروق الملحوظة فى الكفاءة . فإن الحكم بواسطة مديرين مشتركين ، قد يكون موضوع جدل فى مثل هذا النظام .

(٣) إن الاتجاه نحو حكم الأقلية ، أو سلطة من ذوى النفوذ أو السيطرة يسير بقوة فى المشروعات الاقتصادية إلى حد أنه قد يثبت أن الديمقراطية ادعاء زائف على أية حال . ومن ثم فإن محاولة بدء العملية الديمقراطية داخل مؤسسات إضاعة للوقت بشكل جوهرى .

وسوف أتحدث عن هذه الاعتراضات فى هذا الفصل كل بدوره .

حقوق الملكية

قد يعترض على نقل السيطرة على القرارات فى المؤسسة إلى مستخدميها ، فيما يتعلق بحقوق الملكية ، بأنه سيكون انتهاكاً لحق أصحاب المؤسسة فى استخدام ممتلكاتهم كما يختارون . غير أنه إذا كان هذا الاعتراض يفترض أن للناس حق فطرى لإنشاء المشروعات الاقتصادية والإبقاء عليها فى شكلها الحالى المشترك ، وإن أية محاولة لاستبدال هذا الشكل بغيره سوف ينتهك هذا الحق ، فإن الحجة سوف تصطدم بلا تردد بكل الصعوبات التى وصفت فى

الفصل ٢ . فضلاً عن أنه إذا فهم الحق فى الملكية بمعناه الأخلاقى الأساسى باعتبـاره حقـاً فى حيازة الموارد الشخصية اللازمة للحرية السياسية ، ووجود لائق ، فإن مشروعـات الحكم الذاتى ، إذا أخذ كل شىء فى الاعتبار لن تنقص بالتـأكيد قدرة المواطنين على ممارسة هذا الحق ، بل إنها على الأرجح سوف تدعمه إلى حد كبير . وحتى إذا كانت حقوق الملكية تفسر بمعنى أضيق وأكثر قانونية ، فإن الطريقة التى سوف يمتلك بها مشروع للحكم الذاتى لن تنتهك مثل هذا الحق بالضرورة . وكما سوف نرى ، فإنها قد تستدعى نقل الملكية من حملة الأسهم إلى المستخدمين .

هل القرارات ملزمة ؟

ومع ذلك ، فهل يمكن تطبيق الافتراضات التى عرضت فى الفصل ٢ باعتبـار أنها تبرر العملية الـديمقـراطية بصـورة معقـولـة ، على المشروعات الديمقراطية ؟ وعلى سبيل المثال ، هل تضع المشروعات الاقتصادية قرارات ملزمة للعمال بنفس الطريقة التى تصنع بها حكومة الدولة القرارات التى تضطر المواطنين بإطاعتها ؟ وعلى أية حال ، فإن القوانين التى تضعها حكومة الدولة يمكن تنفيذها بالقهر الجسمانى إذا دعا الحال إلى ذلك . والأقلية التى تعارض قانوناً فى الدولة الديمقراطية تضطر رغم ذلك إلى إطاعته . أما فى المؤسسة ، فقـد يمكن القول بأنها ليست إلا نوعاً من الأسواق يشتغل فيها الأشخاص بمبـادلات فردية اختيارية : فالعـمال يبـادلون عملهم بإرادتهم مقابل أجور يدفعهـا صاحب العمل . غير أن القرارات التى تضعها حكومة المؤسسة ، والتى تضعها حكومة الدولة أكثر تماثلاً فى بعض النواحى الهامة مما يسمح به التفســير الليبرالى الكلاسيكى . فحكومة المؤسسة ، مثل حكومة الدولة تضع

قرارات تطبق بصـورة متماثلة على كل العمال ، أو على فئة من العمال : فالقرارات تحكم مكان العمل ، ووقت العمل ، وإنتاج العمل ، والحد الأدنى المقبول لمعدل العمل ، والمعدات التى تستخدم فى العمل ، وعدد العمال ، و « هوية » العمال الذين يتم تسريحهم مؤقتاً فى فترات الركود ، أو ما إذا كان المصنع يغلق أبوابه فلا يكون هناك عمل على الإطلاق . ويتم تنفيذ هذه القرارات بواسطة عقوبات ، ومن بينها العقوبة القصوى وهى الفصل .

ترى هل فهمت الفرق الآن ؟ قد يعترض البعض بأنه على النقيض من مواطنى الدولة ، فإن العمال غير مجبرين على إطاعة قرارات المديرين ، وأن قراراهم بأن يفعلوا ذلك أمر اختيارى . ولأن العامل قد يختار إطاعة الإدارة أم لا ، حيث أنه حر فى ترك المؤسسة إذا فضل عدم الطاعة ، ولا تستطيع الإدارة أن تعاقبه بسبب ترك العمل ، فقد يجادل البعض بأن قراره بالطاعة متحرر تماماً من الإجبار .

ولكن الاعتراض لهذه الأسباب يبالغ فى الفروق بين خضوع العامل لقرارات تضعها حكومة المؤسسة ، وخضوع المواطن لقرارات تضعها حكومة الدولة . ولنأخذ حكومة محلية مثلاً . فالمواطن الذى لا يرضى عن أمر من السلطة المحلية هو « حر » أيضاً فى أن ينتقل إلى مجتمع محلى آخر . وبالفعل أنه إذا لم يرغب مواطن فى إطاعة قوانين دولته ، فهو « حر » ـــ على الأقل فى كل الدول الديمقراطية ـــ فى أن يرحل عن دولته . والآن ، فإنه إذا كان المواطن حر تماماً فى الرحيل ، فإن المواطنة ستكون أمراً اختيارياً تماماً ، لأنه إذا وجد المواطن « صوتاً » غير مرضٍ فإنه يستطيع أن يختار « الرحيل » بحرية . ولكن أليس « الرحيل » (أو الإبعاد) أمراً باهظ التكاليف فى الغالب عن كل النواحى ، بحيث تعتبر العضوية لكل الأسباب العملية إجبارية ـــ سواء تطلبت رحيل المرء عن الدولة ، أو البلدية ، أو المؤسسة ؟ فإذا كان الأمر كذلك ، فقد تبدو حكومة المؤسسة أشبه بحكومة الدولة ، مما اعتدنا أن نميل

إلى اعتقاده : لأن الرحيل مكلف للغاية ، ومن ثم فإن عضوية المؤسسة ليست أمراً أكثر اختياراً أو أقل إجباراً بصورة ذات مغزى من المواطنة فى بلدية ما أو حتى فى الدولة .

والواقع أن المواطنة فى دولة ديمقراطية تعتبر فى أحد جوانبها أمراً يتسم بالاختيار أكثر من الاستخدام فى المؤسسة . فالمواطنون داخل الدولة الديمقراطية قد يتركون البلدية التى يقيمون فى نطاقها بشكل عادى ، ويحتفظون بشكل آلى ، أو يكتسبون بسرعة حقوق المواطنة الكاملة فى بلدية أخرى . ومع ذلك فإنه رغم أن قرارات المؤسسة ليست مثل قرارات الدولة يمكن تنفيذها بواسطة عقوبات شديدة (كالفصل) ، على عكس المواطن فى الدولة الديمقراطية ، فإن الشخص الذى يترك المؤسسة ليس له حق « المواطنة » (أى العمل) فى أخرى .

فالمؤسسة إذن ، مثل الدولة ، يمكن اعتبارها نظاماً سياسياً ، توجد فيه علاقات سلطة بين حاكمين ومحكومين . فإذا كان الأمر كذلك ، ألا يكون من المناسب الإصرار على أن العلاقة بين الحكام والمحكومين يجب أن تستجيب إلى معايير العملية الديمقراطية ، مثلما نصر بالضبط فى مجال الدولة ؟ .

وقد يوافق المرء الآن على السماح باعتبار المؤسسة نظاماً سياسياً . ألا يمكن لحقوق العمال داخل هذا النظام السياسى أن تشملها حماية كافية من نقابات العمال ؟ غير أن هذا الاعتراض لن يفشل فى مواجهة مشكلة العمال غير النقابيين فحسب (والذين يشكلون حوالى ٨٠٪ من القوى العاملة فى الولايات المتحدة) بل أنه يسلم أيضاً بصورة ضمنية بأنه من أجل حماية بعض الحقوق الأساسية أو المصالح ، فإن العمال مؤهلين لأن ـ يكون لهم حق ـ فى بعض الضوابط الديمقراطية على الأقل . فما هى إذن طبيعة ونطاق هذه الحقوق والمصالح ؟ إن القول بأن نطاقها محدود بحق مماثل أو أكثر أساساً للتملك ، يصطدم بتحليلاتنا السابقة . ومن ثم فعلى أية أسس ينبغى تقييد حق

المستخدمين فى الضوابط الديمقراطية بالحدود التقليدية (وإن كانت غير محددة على الاطلاق) لنقابات العمال ؟ أليست هذه بالضبط هى المسألة التى تثير الجدل وهى : هل للعمال حق أساسى للحكم الذاتى فى مشروعاتهم الاقتصادية ؟ فإذا كان لهم مثل هذا الحق بالفعل ، فهو غير واضح ، لأنه مهما كانت نقابات العمال التقليدية ضرورية فى تقليل وطأة الحكم الاستبدادى فى حكومة المؤسسة [1] ، فإن أية مؤسسة عادية ستظل حتى مع وجود نقابة للعمال غير كافية إلى حد كبير للاستجابة إلى معايير العملية الديمقراطية .

هل يصمد المبدأ القوى للمساواة ؟

لقد حاولت فى الفصل الثانى أن أدلل على أن العملية الديمقراطية يبررها مبدأ المساواة القوى . ولكن إذا لم يطبق المبدأ القوى على مؤسسات الأعمال ، فإن قضية مؤسسات الحكم الذاتى سوف يصيبها ضرر خطير ، ربما كان مهلكاً ، فى حين أن مسألة الحكم بواسطة من هم أفضل تأهيلاً ـ « الأوصياء » ، إذا استخدمنا تعبير أفلاطون ـ سوف تدعم بالتالى . ومن الممكن اعتبار حكومات الشركات الأمريكية الكبرى ـ كما افترضت سابقاً ـ شكلاً من هذه الوصاية . ورغم أن المديرين يتم اختيارهم إسمياً بواسطة مجلس مديرين يتم اختياره بدوره إسميا بواسطة حملة الأسهم وهو مسئول

---

(١) يجادل إيلرمان بأن نقابات العمال ستكون هامة حتى فى مؤسسات الحكم الذاتى ، وخاصة فى أداء وظائف « المعارضة المخلصة » (إيلرمان ، « النقابة باعتبارها المعارضة المشروعة ») .

أمامهم قانونياً ، فإن المديرين الجدد فى الواقع تختارهم عادة الإدارة الموجودة ، التى تقوم فى الواقع باختيار والسيطره على مجلس مديريها الخاص (هيرمان ١٩٨١) . وكانت الوصاية أيضاً المثل الأعلى لكثيرين من الاشتراكيين وخاصة الفابيين . وفى هذا الرأى يجرى اختيار مديرى المشروعات المملوكة للدولة بواسطة مسئولى الدولة الذين سيكون كبار المديرين مسئولين أمامهم فى النهاية . والواقع أن الصناعات المؤممة فى أغلب الدول تحكم بواسطة مثل هذه الخطط . ولا يزال فى إمكان المرء أن يتخيل أو يبتكر بدائل جديرة بالتقدير .

وهكذا فقد رفضت كل من رأسمالية الشركات والاشتراكية البيروقراطية ، فى النظرية والتطبيق ، المبدأ القوى للمساواة فى المشروعات الاقتصادية ، وأيدت الوصاية بشكل صريح أو ضمنى . وبسبب الثقل الساحق للمؤسسات والأيديولوجيات القائمة ، فإن أغلب الناس ، وبينهم أشخاص كثيرون من المفكرين ، سيجدون على الأرجح أنه من الصعب الاعتقاد بأن المستخدمين مؤهلين لحكم المؤسسات التى يعملون بها . ومع ذلك فإنه عند بحث ما إذا كان مبدأ المساواة القوى ، يصلح لمؤسسات الأعمال ، فإنه من المهم أن نضع نقطتين فى أذهاننا . الأول ، أنه فى حين أنه من الممكن أن نقارن بشكل معقول الأداء المثالى أو النظرى الممكن لنظام معين ، بالأداء المثالى أو النظرى لنظام آخر ، فإننا لا نستطيع أن نقارن بشكل معقول الأداء الفعلى لأحدهما مع الأداء المثالى للآخر . ورغم أن قدراً كبيراً من مناقشات مؤسسات الحكم الذاتى التى سوف ترد فيها بعد قائمة على الحدس أو التخمين بالضرورة ، فإن هدفى هو مقارنة الأداء المحتمل لمؤسسات الحكم الذاتى بالأداء الفعلى لبديلها الرئيسى الحالى ، وهو الشركة الحديثة ذات الملكية الخاصة .

ثانياً ، أن المبدأ القومى للمساواة ، كما رأينا فى الفصل الثانى لا يتطلب أن يكون المواطنون أكفاء بصورة متساوية فى كل ناحية . إذ يكفى الاعتقاد بأن المواطنين مؤهلين إلى حد كاف لكى يقرروا أية مسائل تتطلب أو لا تتطلب

قرارات جماعية ملزمة (مثلاً ، ما هى المسائل التى تتطلب قواعد عامة) ؛ من تلك التى تتطلب فعلاً قرارات جماعية ملزمة ، مواطنون أهل لأن يقرروا ما إذا كانوا أنفسهم مؤهلين إلى حد كاف لصنع قرارات جماعية عن طريق العملية الديمقراطية . وفيما يختص بالمسائل التى لايرون أنهم أهلاً للبت فيها بأنفسهم ، فإنهم مؤهلون لوضع الشروط التى سوف يفوضون بمقتضاها آخرين لاتخاذ القرارات بشأنها .

وباستثناء المؤسسات الصغيرة للغاية ، فسوف يختار المستخدمون بالتأكيد تفويض بعض القرارات إلى المديرين . أما فى المؤسسات الكبيرة فلا شك فى أنهم سوف يختارون هيئة أو مجلساً حاكماً ، سوف تخول له السلطة فى الحالات النموذجية على الأرجح لكى يختار ويبعد كبار الإداريين التنفيذيين . وفيما عدا فى المشروعات الكبيرة جداً ، فإن المستخدمين قد يشكلون مجلساً لأغراض « تشريعية » لإصدار قرارات حول المسائل التى يختار العمال البت فيها ، وتفويض مسائل يفضلون عدم البت فيها بصورة مباشرة ، وإعادة النظر فى قرارات بشأن مسائل كانوا قد أصدروا تفويضاً عنها قبل ذلك ، وكذلك تصرفات المجلس والمديرين فى نواح أخرى . أما فى المؤسسات العملاقة ، حيث يمكن أن تعانى الجمعية من عجز الديمقراطية المباشرة على نطاق كبير وبشكل زائد فسوف ينبغى إقامة نظام تمثيلى نيابة عنهم كمجلس الإدارة أو مجلس المديرين .

ومع افتراض سلبية حملة الأسهم فى المؤسسة النموذجية ، فإن اعتمادهم التام على المعلومات التى تمدهم بها الإدارة ، والصعوبات غير العادية للاعتراض على أى قرار إدارى ، فإنه يبدو لى أنه من الصعب الشك فى أن المستخدمين إجمالاً مؤهلين جيداً لإدارة مؤسساتهم كحملة الأسهم ، وربما بقدر أكبر كثيراً فى المتوسط . ولكن بطبيعة الحال فإن هذه ليست القضية حقاً ، مع افتراض انفصال الملكية عن السيطرة ، التى لفت أدولف بيرل وجاردنير

مينز الأنظار إليها فى ١٩٣٢ فى كتابها « الشركة الحديثة والملكية الخاصة » . وتقول دراسة حديثة وأكثر تنظيماً أن ٦٤٪ من أكبر مائتى شركة أمريكية غير مالية ، تتولى إدارتها إدارة داخلية ، و١٧٪ بواسطة إدارة داخلية مع مجلس من الخارج ، أو ما مجموعه ٨١٪ من المجموع ، لديها ٨٤٪ من الأصول و٨٢٪ من المبيعات (هيرمان ١٩٨١ ، جدول ٣-١) . ورغم أن نسبة المؤسسات التى تسيطر عليها الإدارة قد تكون أقل بين المؤسسات الأصغر حجماً ، فإنه يبقى التساؤل عما إذا كان العمال مؤهلين لحكم المشروعات الاقتصادية مثل المديرين الذين اكتسبوا مراكزهم بانتخابهم كأعضاء إضافيين ، وبذلك تنتج نوعا من الوصاية الاختيارية .

وهذا السؤال يثير الكثير من المسائل المعتادة والقديمة للديمقراطية إزاء الوصاية ، وتشمل الأسس للاعتقاد بأن الأوصياء الذين يفترض أن لديهم معرفة أعظم بشأن ما هو أفضل للجماعية ، وكذلك قيم أعلى ـ الإرادة ، أو الاستعداد للسعى إلى هذا الصالح . ومن ثم فإنه من المهم التفرقة بين المعرفة وبين الغايات التى يجب أن يسعى إليها المشروع من المعرفة الفنية عن أفضل الوسائل لبلوغ هذه الغايات . أما فيما يتعلق بالغايات ، فقد يجادل البعض بأن مشروعات الحكم الذاتى سوف تنتج معدلات أدنى من المدخرات ، والاستثمارات ، والنمو ، والعمالة مما يفضله المجتمع بصورة منطقية (أو معقولة على الأقل) . وفيما يتعلق بالوسائل فقد يزعم البعض أن مشروعات الحكم الذاتى ستكون أقل احتمالاً فى أن تقدم إدارة مؤهلة ، ولهذا السبب وغيره فإنها ستكون أقل كفاءة من المؤسسات التى يمتلكها حملة الأسهم مثل الشركات الأمريكية .

الغايات : المدخرات ، الاستثمارات ، النمو والعمال . كيف يؤثر نظام مشروعات الحكم الذاتى إذن على المدخرات ، والاستثمارات ، والعمالة ،

والنمو ؟ هل يقترح العمال مثلاً لتخصيص الكثير جداً من إيرادات المشروعات للأجور بحيث يضحون بالاستثمار فى آلة جديدة والقدرات فى المستقبل ؟ وهل تكون المؤسسات التى تدار بشكل ديمقراطى بواسطة مستخدميها أقصر نظراً من المؤسسات التى يديرها نظام هرمى بواسطة مديرين ؟ إن مديرى الشركات الأمريكية كثيراً ما يتعرضون للنقد فى الوقت الحاضر بسبب اهتمامهم الزائد بالعائدات قصيرة الأجل على الطويلة الأجل (مثلاً : بلوستون ١٩٨٠ ، ٥٢) . وهل تؤكد مشروعات الحكم الذاتى التضحية بالفوائد المؤجلة إلى فوائد فورية ، مما يضر بالأفضليات الجماعية لمجتمعهم ويناقضها ؟ إذا كان الأمر كذلك ، ألا تتعارض المصالح الخاصة للعمال فى المشروع مع المصلحة العامة ؟

إن التحليلات النظرية البحتة التى أجراها الاقتصاديون ، سواء النقاد أو المؤيدون للمؤسسات التى يديرها العمال غير حاسمة فى النهاية . إذ أن مؤيدى الإدارة الذاتية يتفقون على أنه على نقيض المؤسسات التقليدية التى يسعى المديرون فيها إلى تحقيق الحد الأقصى من إجمالى الأرباح لحملة الأسهم ، فإن الأعضاء العمال فى مؤسسات الحكم الذاتى سوف يسعون إلى تحقيق أقصى دخل للفرد من الأعضاء [٢] . وبسبب ذلك فإن بعض النقاد يجادلون بأنه لن يكون لدى الأعضاء حوافز لزيادة المدخرات أو التوسع فى الإنتاج ، أو العمال ، أو الاستثمارات إلا إذا كان أثر ذلك هو زيادة أرباحهم الخاصة بالنسبة للفرد ؛ وسيكون لديهم دافع واضح ألا يفعلوا ذلك إذا كانوا يتوقعون أنهم إذا فعلوا ذلك فسوف يقللون أرباحهم الخاصة . ومن ثم فإن هؤلاء النقاد سوف يستنتجون أنه فى بعض المواقف التى تتوسع فيها مؤسسة

---

(٢) على سبيل المثال ، انظر فانيك ١٩٧٠ ، ٢ - ٣ ؛ جاى ١٩٨٠ ، ١٧ .

تقليدية لكى تزيد العـائـدات لحملة الأسهم ، فإن المؤسسات التى يديرها العمال لن تفعل ذلك [٣] .

ويرد أنصـار مؤسسـات الحكم الـذاتى بأن مشكلة العـمالـة فى اقتصاد مؤسسات الحكم الذاتى يمكن تفرقتها نظرياً عن مشكلة الاستثمار والنمو . وفى السيناريو النظرى الذى قدمنا لمحة موجزة عنه للتو ، فإن توسيع العمالة لن تكون مشكلة إلا على مستوى المؤسسة الفردية . غير أنها على مستوى الاقتصاد سوف تعـالـج بكفـالـة تيسير الدخول لمؤسسات جديدة . فإذا كانت هناك بطالة ، وفشلت المشروعات فى الوفاء بالطلب المرتفع على منتجاتها بالتوسع فى العـمالـة ، فإن مؤسسـات جديدة سوف تفعل ذلك ، ومن ثم فإن كلاً من الاستثمارات والعمالة سوف يزدادان . وفيما يتعلق بالاستثمار ، باستثناء الظروف التى وصفت قبلاً ، فإن أعضاء مشروع الإدارة الذاتية ستكون لديهم حوافز قوية للاستثمار ، وبالتالى للادخار ، كلما زادوا بعملهم هذا الفائض الممكن

---

(٣) هذه الحجج النظرية وغيرها تم تلخيصها وتقييمها بواسطة إسترين وباريت (١٩٨٢) ؛ ومن أجل صياغة نظرية سابقة شهيرة انظر وارد (١٩٥٧ ، ١٩٥٨ ، ١٩٦٧) . ويمكن توضيح إحدى الحجج النظرية كما يلى : لنفترض أن مؤسسة بها ١٠٠ عضو وإنتاجها اليومى ١٠٠ وحدة ، تباع كل منهـا بسعـر ٢٠٠ دولار للوحدة ، وتتكلف عن مدخلات غير العمل (معدات ، مبانى ، مواد ، الخ . .) ١٥٠ دولاراً للوحدة . فإن إجمالى العائد المتاح للتوزيع على العمال هو ٥٠٠٠ دولار ، أو ٥٠ دولاراً للعضـو . ولنفترض أنه بمضاعفة الأيدى العاملة (ومن ثم عدد الأعضاء) ، فسوف يرتفع الإنتاج إلى ١٥٠ وحدة بنفس تكلفة الوحدة . ورغم أن المبلغ المتاح للتوزيع على الأعضاء سيرتفع إلى ٧٥٠٠ دولار ، فإن نصيب كل عضو سينخفض إلى ٣٧,٥٠ دولاراً . وهكذا فإن الأعضاء (إذا لم يكونوا محبين للغير) لن يرغبوا فى توسيع العمالة والعضوية فى مؤسستهم . ومع ذلك فإنه إذا كان مسمـوحـاً لهم قانـونـاً ، فإنهم قد يحاولون استخدام عمال إضافيين بأجور منخفضة بما يكفى لحماية أرباحهم الحالية . وفى مثلنا هذا فإن مثل هذا الأجر سيكون أقل من ٢٥ دولاراً . وكانت هناك حالة معينة من هذا النوع هى نظام للتعاونيات التى يديرها العمال فى بيرو (ستيبان ١٩٧٨ ، ص ٢١٦ وما بعدها) .

توزيعه على أنفسهم (قارن أيضاً جاى ١٩٨٠ ، ١٧ - ٢٧ ؛ شفايكارت ١٩٨٠ ، ٧٣ - ٧٤ ، ١٠٣ - ٣٦) .

غير أن هذه المقارنات بين النماذج النظرية فى العالم الحقيقى لن تأخذنا بعيداً للغاية . وقد لاحظ بيتر جاى :

إننا نقارن حتى الآن سلوك عمال التعاونيات حول الاستثمارات المعقولة ، بالسلوك المعقول لمشروعات رأسمالية مثالية ، تعمل وفقاً لنصوص الكتب المدرسية التى تنشد الكمال . ولو أننا عشنا فعلاً فى عالم أحدث لما بحثنا المشكلة التى نوقشت فى هذا البحث على الإطلاق .

(جاى ، ٢٠)

وإذا تحولنا بعد ذلك إلى مجال التقدير العملى فإنه يبدو من المحتمل أن مشروعات الحكم الذاتى فى العالم الحقيقى قد تشجع المدخرات ، والاستثمارات ، والنمو إلى الحد الذى تفعله المشروعات الأمريكية المشتركة ، وربما أكثر ، لأن العمال عادة لن يقبلوا تعريض أنفسهم لخسائر فادحة إذا تدهورت المؤسسة . فإذا سمحنا لأنفسنا بانتهاك التحذير الذى لا يمكن تنفيذه لبعض الاقتصاديين من أنصار الرفاهية ضد المقارنات بين الأشخاص ، فإننا نادراً ما نستطيع أن ننكر أن الخسائر التى يتعرض لها العمال من تدهور المؤسسة قد تكون عادة أكبر مما يعانيه أولئك المستثمرون ؛ إذ أنه أسهل كثيراً فى العادة وأقل تكلفة فى العلاقات البشرية بالنسبة لمستثمر ميسور الحال أن يتنقل داخل وخارج سوق الأوراق المالية مما يستطيع العامل فعله فى سوق العمل . وسيكون العامل الذى يتدبر العواقب بشكل معقول مهتماً إلى حد كبير بالكفاءات الطويلة الأجل ، مثلما يشعر المستثمر المتعقل والمدير المتعقل ، وربما أكثر من ذلك .

وهذا التخمين تؤيده بعض الحالات على الأقل ، التى يقوم فيها العمال ،

إذا أتيحت لهم الفرصة ، ببذل تضحيات هامة قصيرة الأجل فى الأجور والمزايا من أجل منع مؤسستهم من الانهيار . وقد فعلوا ذلك على سبيل المثال فى كل من شركة كرايزلر ، وشركة راث باكنج . وعندما يمتلك العمال الشركة فإن حافزهم على التضحية من أجل إنقاذها سيكون أقوى كثيراً . وقد فسر عامل فى إحدى تعاونيات خشب الأبلكاش ذلك بقوله ، « إذا ساءت الأمور ، فإننا جميعاً سوف نخفض أجورنا . فأنت لا تريد حلب البقرة ، لأنك إذا حلبت البقرة فلن يتبقى شىء وسوف نفقد الشركة » (زفردلنج ١٩٨٠ ؛ ١٠١) .

ولعل هناك مثال أوثق صلة بالموضوع ، هو موندراجون ، وهو مجمع من أكثر من ٨٠ جمعية عمالية تعاونية فى أسبانيا . ففى خلال فترة كان الاقتصاد الأسبانى يتوسع فيها بوجه عام ، نمت مبيعات تعاونيات موندراجون بمعدل مثير بلغ متوسطه ٨,٥٪ من عام ١٩٧٠ إلى ١٩٧٩ . وزاد نصيبهم من السوق من أقل من ١٪ فى عام ١٩٦٠ إلى أكثر من ١٠٪ فى ١٩٧٦ . وكان متوسط النسبة المئوية لإجمالى القيمة المضافة من خلال استثمارات التعاونيات بين ١٩٧١ و ١٩٧٩ حوالى ٣٦٪ ، أى أربع مرات تقريباً لمتوسط المعدل فى الصناعة بإقليم الباسك الذى توجد به موندراجون ، والذى يعج بالصناعات (توماس ولوجان ١٩٨٢ ؛ ١٠٠ - ١٠٥) . وفضلاً عن ذلك فإنه عندما أدت فترة كساد فى الاقتصاد الأسبانى إلى انخفاض الأرباح فى ١٩٨١ « ضغطت الاستثمارات ، ولكن العمال [كانوا] على استعداد لبذل التضحيات للإبقاء على وظائفهم ، فأخرجوا ما فى جيوبهم للحفاظ على الميزان الحسابى فى حالة جيدة » (الإيكونوميست ، ٣١ أكتوبر ١٩٨١ ؛ ٨٤) . وقد اختار الأعضاء الإسهام بالمزيد فى رأس المال بدلاً من تخفيض أجورهم . وهكذا اقترع أعضاء جمعية تعاونية واحدة لزيادة إسهاماتهم الفردية فى رأس المال بمبالغ تتراوح بين ٥٧٠ إلى ١٧٠٠ دولاراً وفقاً لمستوى الأجور . ولم تتبع

مشروعات الإدارة الذاتية فى يوغوسلافيا على وجه الإجمال النموذج النظرى الذى عرضه نقاد الإدارة الذاتية [٤] . ورغم أن الأسباب كانت معقدة ، فإنهم ، مع بعض استثناءات ، لم يضحوا بالاستثمارات من أجل الدخل الحالى ، بل أنهم على العكس احتفظوا بمستويات عالية للغاية من الاستثمارات [٥] .

وهناك ملاحظة أخيرة عن مشكلة المدخرات ، والاستثمارات ، والعمالة ،

---

(٤) يعلق ديرلام وبلامر على ذلك بأنه « لم يتبين (على عكس نموذج وارد) أن مشروعات الحكم الذاتى تخفض الإنتاج عندما ترتفع الأسعار ، بل أنها تحدد أسعارها لتغطية النفقات ، وتشمل التكاليف الثابتة . . . وأجراً يسمى أكونتاسيا ــ إذا أمكنهم الحصول عليه . وقد تحاول خفض العمالة لتحسين المركز المالى للمؤسسة ، ولكن فى الظروف التى يكون فيها أصحاب الملكية الخاصة يتبعون نفس الطريق فقط على الأرجح » (١٩٧٣ ؛ ٥٧) . والأكونتاسيا فى الواقع أجر شهرى يتميز عن المكافآت الدورية (السنوية عادة) والتى توزع من الفائض فى التكاليف المقررة فى المؤسسات الناجحة .

(٥) وفقاً لأحد التقديرات ، فإن الاستثمارات اليوغوسلافية حتى وقت قريب ربما تكون قد زادت بين ٣٥٪ إلى ٤٠٪ من الدخل القومى (سيرتش كلاير ١٩٨٠ ؛ ١٦٦ و ١٩٤ ؛ انظر أيضاً روسينو ف. ١٩٧٧ ؛ ١٢٧) . غير أن هذا المعدل المرتفع غير العادى كان يعزى جزئياً على الأقل إلى أسعار الفائدة على القروض طويلة الأجل التى أبقت سعر الفائدة الحقيقى منخفضاً أو سلبياً ، والفشل فى تنفيذ عقوبات لعدم سداد القروض (وتشمل القروض قصيرة الأجل المحملة بأسعار فائدة أعلى) ؛ والانعدام العملى للإفلاس كرادع ، والطبيعة « السياسية » لكثير من القروض (إسترين وبارلت ١٩٨٢ ؛ ٩٠ - ٩٣ ، ديرلام وبلامر ١٩٧٣ ؛ ١٨٣) . وقد استنتج كثيرون من الاقتصاديون اليوغوسلاف أن معدل الاستثمارت كان مرتفعاً ، يتطلب تكلفة مرتفعة للغاية فى الاستهلاك . وفى منتصف الستينيات ، ثار جدل حول هذه المسألة (ومسائل أخرى) بين « المحافظين » الذين ألقوا باللوم على قوى السوق و « الليبراليين » الذين رأوا أن الحاجة تدعو لدعم قوى السوق أكثر (روسينو ١٩٧٧ ؛ ١٢٦ وما بعدها) . ورغم الإصلاحات المتكررة فى النظام المصرفى والائتمان ، فقد كان الاقتصاد فى حالة كساد شديد بحلول عام ١٩٨٣ . وقد دعت خطة التنمية الاقتصادية فى عام ١٩٨٣ إلى خفض ٢٠٪ من الاستثمارات العامة (النيويورك تايمز ؛ ٩ يناير ١٩٨٣ ، ٦) .

والنمو ، وهى : أن إدخال مشروعات الحكم الذاتى يمكن أن يكون مصحوباً بإنشاء صناديق استثمار جديدة تدار تحت رقابة ديمقراطية . ورغم أن أى نظام لمشروعات الحكم الذاتى من النوع الذى اقترح فى هذا الفصل يختلف بشكل حاسم عن المقترحات الخاصة بصناديق « للعمال الأجراء » الذى قدمه الحزب الاشتراكى الديمقراطى السويدى ، فإن هذا الاقتراح وثيق الصلة بالموضوع بسبب تأكيده على إنشاء صناديق من أجل الاستثمار ، والذى يسمى كثيراً باسم مشروع مايندر على اسم واضعه رودلف مايندر ، الذى وضعه مع زملائه بمكتب البحوث فى منظمة نقابات العمال القومية (مايندر ١٩٧٨) ، وتمت الموافقة على الاقتراح بواسطة المنظمة العمالية فى ١٩٧٦ ، وبشكل معدل بواسطة الاشتراكيين الديمقراطيين فى ١٩٧٨ . ويتطلب الاقتراح بعد تنقيحه فى ١٩٨٠ من المؤسسات الكبرى ـ ومجموعها الكلى حوالى ٢٠٠ شركة ـ أن تجنب فى كل عام ٢٠٪ من أرباحها فى صورة « أسهم للعمال الأجراء » تمنح صاحبها حقوق الاقتراع . ونتيجة لذلك ، فإن ملكية هذه الأسهم سوف تنتقل تدريجياً إلى المستخدمين . وبنسبة ربح ١٠٪ مثلا ، فإن العاملين بالأجر سوف يحوزون أغلبية الملكية فى حوالى ٣٥ عاماً .

ومع ذلك فإن أسهم العمال الأجراء لن تكون خاصة بالعمال الأفراد ، كما هو الحال فى مشروعات ملكية المستخدمين للأسهم ، أو لعمال المشروع المملوك بشكل جماعى . وبدلاً من ذلك فإن الأسهم وبالتالى حقوق الاقتراع سوف تتحول إلى صناديق قومية وإقليمية ، يحكمها ممثلون ينتخبهم العمال الأجراء ـ كل العمال الأجراء ، ويجب أن نضيف أيضاً أنهم ليسوا فقط أولئك الذين تستخدمهم المائتا شركة أو نحو ذلك من الشركات التى تسهم فيها . إذ أن مستخدمى المؤسسة لن يسيطروا قط على أكثر من ٢٠٪ من حقوق التصويت فى مؤسستهم ، فى حين أن نصيباً أكبر متزايد سوف يعود إلى واحدة من الهيئات

التى تمثلهم [٦] . ومع وجود منظمة عمالية قوية موحدة شاملة لديها تاريخ من النجاح فى استخدام المساومات القومية المركزية للمساواة فى الأجور ، وحكومة مركزية لتجديد الدخول على أساس اشتراكى فإن الحركة العمالية السويدية ، والحزب الاشتراكى الديمقراطى يبديان ميلاً لمساندة حل أكثر مركزية من النظام الذى اقترح . غير أن النقطة الهامة ، هى أن الصناديق لا تستهدف كفالة « ديمقراطية اقتصادية » فحسب ، بل أيضاً ضمان إمدادات أكبر من رؤوس الأموال للاستثمار [٧] .

وهناك اقتراح قدمه الحزب الاشتراكى الديمقراطى الدنمركى فى ١٩٧٣ (وزارة العمل ١٩٧٣) يعتبر أقرب كثيراً إلى فكرة مشروعات الحكم الذاتى التى وصفت هنا . حيث يجرى تقسيم حصيلة ضرائب الأجور والمرتبات التى تشمل أغلب المؤسسات فى الدنمرك (حوالى ٢٥ ألفاً) إلى جزئين . يذهب الجزء الأصغر إلى صندوق قومى للاستثمارات وعائدات للعمال الدنمركيين . ويحصل كل عامل فعلاً على شهادات من الصندوق على أساس نسبى لعدد السنوات التى قضاها فى العمل لا عن أجر ومرتب العامل . وسوف تكون الشهادات

---

(٦) فى محاولة لمواجهة الاعتراضات على مشروع مايندر الأصلى ، كان المشروع قد أصبح فى ١٩٨٠ معقداً تماماً . والوصف المقدم هنا مستمد جزئياً من بحث لبيتر سوينسون لم ينشر : « الاشتراكية فى البرنامج الديمقراطى : الاقتراح السويدى لملكية العمال وسيطرتهم فى الصناعة » (١٩٨٠) . وأود أن أعرب عن تقديرى لبيتر سوينسون لسماحه لى باستخدام المعلومات الواردة فى بحثه . كما أننى انتفعت أيضاً من بحث أعده بو جوستافسون عن : « المشاركة فى القرار وصناديق العاملين الأجراء ، التجربة السويدية » وقد قدم فى مؤتمر حول حدود الديمقراطية فى بيروجيا ، ٢٦ — ٢٨ أبريل ١٩٨٣ .

(٧) رغم أن الاشتراكيين الديمقراطيون تكتموا تأييدهم فى انتخابات ١٩٨٢ ، فإنهم تولوا تنفيذ الخطة فى عام ١٩٨٣ بواسطة التشريع ، رغم المعارضة الشديدة الصاخبة من رجال الأعمال وبعض الموظفين الكتابيين والإداريين .

غير قابلة للتداول ، ولكن يكون للمستخدم الحق فى سحب قيمة شهاداته بعد سبع سنوات ، أو عند بلوغه سن السابعة والستين ؛ أو عند الوفاة ، حيث تدفع قيمتها لورثة المستخدم . أما الجزء الآخر وهو الأكبر من حصيلة ضرائب الأجور فإنه سيبقى فى المؤسسة فى صورة أسهم رأس مال يمتلكها المستخدمون بصورة جماعية ، حيث يقترعون باعتبارهم مواطنى المشروع ، أى على أساس صوت واحد لكل شخص واحد . غير أنه لن يسمح بزيادة نصيب المستخدمين من رأس المال ، وبالتالى فى حقوق الاقتراع فوق نسبة ٥٠٪ ــ وهو شرط مفروض أنه يرمى إلى بث الطمأنينة لدى المستثمرين الخاصين . والاقتراح الدنمركى ، مثل مشروع مايندر فى السويد ، يهدف إلى تحقيق أغراض عديدة : تحقيق تساو أكبر للثروة ، وسيطرة أكثر ديمقراطية على الاقتصاد ، ولايقل عن ذلك أهمية بالتأكيد إمدادات مطردة من الأموال للاستثمار .

وهكذا ليس من غير المتصور أن يدخل العمال فى عقد اجتماعى يتطلب منهم تقديم أموال للاستثمار ، تؤخذ من الأجور والمرتبات مقابل سيطرة أكبر على حكم المشروعات الاقتصادية . وقد ثبت أن مشروعات الحكم الذاتى أفضل ملاءمة لحوافز العمال من المؤسسات التى تدار بتسلسل هرمى للقيادات ، ومن ثم فهى أكثر كفاءة ، وقد يضع نظام مشروعات الحكم الذاتى قاعدة لنمو اقتصادى قد يتجاوز حتى النجاح الذى حققته اليابان ــ ويترك الأداء الأمريكى الحالى بعيداً إلى الوراء .

الوسائل ــ مهارات إدارية . عرض الثوريون اقتراحاً وخيم العاقبة بسذاجة مذهلة فى كتاب لينين « الدولة والثورة » وهو أن المهارات الإدارية شيئاً تافه الأهمية ، أو أنها سوف تبرز تلقائياً ، أو تعوضها الحماسة الثورية بشكل أكبر . والسجل التاريخى يعفى المرء من كل حجة لإظهار حماقة مثل هذا الافتراض . فالسؤال بكل وضوح ليس ما إذا كانت مشروعات الحكم الذاتى سوف تحتاج

إلى قدرات إدارية ، بل هو ما إذا كان العمال وممثلوهم سوف يختارون ويشرفون على مديرين أقل كفاءة عما يوجد فى الشركات الأمريكية الآن ، والتى يشرف عليها المديرون إلى حد كبير ، قلَّ أن تكون قراراتهم عرضة لتحدٍ خطير ، إلا إذا وقعت كارثة ، وحتى عندئذ فإنه لا يكون دائماً (هيرمان ١٩٨١) . فإذا أنشىء نظام من مشروعات الحكم الذاتى ، فسيكون من الحكمة تهيئة فرص أوسع كثيراً للمستخدمين مما يوجد الآن فى أية دولة ، لكى يتعلموا بعض وسائل ومهارات الإدارة الحديثة . إذ أن أحد مصادر نجاح تعاونيات موندراجون يكمن فى الأهمية التى منحوها للتعليم ، الذى يشمل التعليم الفنى على مستويات حرفية متقدمة . وكانت نتيجة ذلك أنهم أوجدوا مديريهم الخاصين (توماس ولوجان ، ٤٢ - ٧٤) . أما فى الولايات المتحدة ، فإن نسبة هامة على الأقل من كل العمال والموظفين ، أو الأكثر طموحاً ونضالاً من بينهم فى الغالب ، يطمحون إلى مناصب رقابية وإدارية ولكن تنقصهم المهارات الضرورية (انظر مثلاً ويتى ١٩٨٠) . إن الكفاءة والنمو الاقتصادى يتدفقان من استثمارات فى رأس المال البشرى تماماً مثلما يحدث من رأس المال المالى وربما أكثر (فارن دنيسون ١٩٧٤) . وسيكون من المحتمل أن يزيد نظام مشروعات الحكم الذاتى الجهود لتحسين رأس المال البشرى للدولة ولا ينقص منها .

وفى الوقت ذاته ، فإن هناك نقصاً فى المديرين المهرة ، وسيكون على مشروعات الحكم الذاتى أن تتنافس للحصول على خدماتهم ، كما فعلت تعاونية باجيت ساوند للخشب الأبلكاش التى يمتلكها العمال . فإن الرئيس وأعضاء مجلس الأوصياء يتم اختيارهم من الأعضاء ، الذين يحصلون جميعاً على نفس الأجر . غير أن الرئيس والمجلس يختارون بدورهم مديراً عاماً من خارج الأعضاء « لأنه يستطيع أن يحقق أجراً أزيد كثيراً مما يستطيع تحقيقه كحامل أسهم [أى كعضو من العمال] . . . . والمؤهلات التى تجعل المرء مديراً عاماً ليست مما يكتسبه المرء عادة من العمل فى مصنع للخشب

الأبلكاش . وهكذا فإننا نستخدم عادة أفضل شخص يمكن العثور عليه فى الصناعة » (بنيت ١٩٧٩ ؛ ٨١ -٨٢- ٨٥) .

الوسائل : الكفاءة . إذا لم تكن مشروعات الحكم الذاتى أقل كفاءة فى استخدام مديرين مهـرة ، فإنها يجب ألا تكـون أقـل كفـاءة بالمعنى الضيق من الشركـات الأمريكية فى الوقت الحاضر . وإذا لم تكن أكثر احتمالاً فى تجنب الضوابط الخارجية من المنـافسـة والتـنظيم ، فإنها يجب ألا تكـون أقـل كفاءة بالمعنى الأوسع . وقد افترضت السبب الذى يجعل من المعقول توقع حدوث أى من حالات النقص هذه .

ولكن إذا كانت مشروعـات الحكم الـذاتى يمكن أن تكـون فى كفاءة المؤسسات التقليدية ، فلماذا تفشل فى غالب الأحيان ؟ وكما يعرف كل من هو على علم بتاريخ العمال الأمريكيين والبريطانيين ، فقد شهدت الفترة الأخيرة من القـرن التاسع عشر موجات من التعاونيات الإنتاجية القصيرة العمر فى بريطانيا ، وفى الولايات المتحدة . وقد أقنعت نهايتها السريعة زعماء نقابات العـمال أن توحيد النقـابات فى الاقتصاد الرأسمالى والمساومات الجماعية يقدم وعـوداً واقعية بالمكاسب للعمال أكثر مما تقدمه تعاونيات المنتجين . وفى كلتا الدولتين ، وأوروبا كذلك ، تخلت الحركات العمالية والاشتراكية عن تعاونيات المنتجين إلى حد كبير ، باعتبارها هدفاً قصير الأجل . وانتهى أغلب المراقبين الأكاديميين ، ومنهم علماء الاقتصاد العمالى والمؤرخون الاشتراكيون ، إلى أن المؤسسة التى يديرها العمال هى فكرة خيالية مثالية مرفوضة ومهجورة لاعلاقة لها بالاقتصاد الحديث (على سبيل المثال كومنز وغيره ١٩٣٦ ، ٢ : ٤٨٨) .

غير أنـه فى السنوات الأخيرة تسبب عدد من العوامل فى إعادة تقييم للصلة الـوثيقـة بمـوضـوع التجـربـة الأكثـر قدماً (فارن جونز وسفنيار ١٩٨٢ ، ٤ - ٦)، وتشمـل الأداء غير المرضى إلى حد كبـير لكـل من الـرأسـمالية المشـتركـة ، والاشتراكية البيروقراطية ، التى أدى فشلها إلى تنشيط البحث عن

بديل ثالث ؛ إدخال الإدارة الذاتية والحفاظ عليها ــ رغم الصعوبات الشديدة ــ فى يوغوسلافيا ، وبعض حالات النجاح المدهشة مثل تعاونيات الخشب الأبلكاش فى الولايات المتحدة ومجموعة موندراجون فى أسبانيا ؛ ويظهر تحليل اقتصادى رسمى كيف أن الاقتصاد الذى يديره العمال سوف يفى نظرياً بمعايير الكفاءة (فانيك ١٩٧٠) ؛ مع نمو الوعى بالحاجة إلى تقليل نظام الإدارة الهرمى فى مكان العمل وزيادة مشاركة العمال من أجل زيادة الطاقة الإنتاجية ؛ وكذلك النجاح الظاهر لترتيبات عديدة جديدة لمشاركة العمال وإشرافهم ، أو تملكهم فى أوروبا والولايات المتحدة .

ويمكن القول فى إيجاز أنه بات من الواضح أن الكثير من المؤسسات الفاشلة التى يديرها العمال أن مصيرها كان محتوماً ، ليس بسبب حالات ضعف متأصلة فيها ، بل بسبب حالات يمكن علاجها ، كحالات النقص فى الائتمان ، ورأس المال ، والمهارات الإدارية . فضلاً عن أن تعاونيات المنتجين كانت فى الماضى يجرى تنظيمها عادة فى أسوأ الظروف الممكنة ، عندما يحاول المستخدمون فى يأس إنقاذ شركة منهارة بالاستيلاء عليها ــ ويكون ذلك غالباً خلال فترة كساد . ولا يكاد يثير الدهشة أن يفشل العمال فى إنقاذ المؤسسة بعد أن تكون الإدارة قد فشلت فعلاً . ولكن ما يثير الدهشة هو أن تعاونيات العمال قد نجحت فى بعض الأحيان التى فشلت فيها الإدارة الخاصة . وعلى سبيل المثال ، فإن بعض تعاونيات خشب الأبلكاش بدأت بعد فشل شركات كانت مملوكة ملكية خاصة (بيرمان ١٩٨٢ ، ٦٣) .

وقد أشرت أيضاً إلى تعاونيات موندراجون للمنتجين فى أسبانيا كمثال على النجاح . وهى تضم أكبر مصانع صناعة عدد الآلات فى البلاد وأيضاً مصنعاً من أكبر مصانع الثلاجات بها . وخلال فترة تدهور الاقتصاد الأسبانى وازدياد البطالة بين ١٩٧٧ و١٩٨١ ، زادت العمالة فى تعاونيات موندراجون من ١٥٧٠٠ إلى ١٨٥٠٠ (زفردلنج ١٩٨٠ ؛ ١٥٤ وما بعدها ،

والإيكونوميست ٣١ أكتوبر ١٩٨١ ؛ ٨٤) . وحتى لايحرم مجمع موندراجون من الحصول على قروض ، فإن له مصرفه الخاص ، (توماس ولوجان ؛ ٧٥ -٩٥) ـ وتتمتع مشروعات الحكم الذاتى بمرونة أكبر من الشركات الأمريكية . حيث أنه عندما تقوم المؤسسات الخاصة التقليدية بتسريح عمالها مؤقتاً أو تغلق فى أوقات الضيق المادى ، يستطيع أعضاء مشروعات الحكم الذاتى أن يقرروا خفض أجورهم وتقليل نصيبهم من الفائض ، إن كان هناك فائض ، أو حتى الإسهام بأموال إضافية إلى رأس المال ، مثلما حدث فى موندراجون . وكما تظهر هذه الحالات وغيرها ، فإنه من المحتمل أن تسحب مشروعات الحكم الذاتى القدرات الإبداعية ، والطاقات ، وولاء العمال إلى حد لا تقدر عليه الشركات التى يمتلكها حملة الأسهم قط على الأرجح ، حتى مع خطط المشاركة فى الأرباح (قارن ميلمان ١٩٥٨) .

ورغم أن المقارنات الدقيقة للكفاءات النسبية للشركات التى يديرها العمال والشركات التقليدية صعبة ولا تزال غير شائعة على نحو واف ، فإن أفضل تحليل (جونز وسفينار ١٩٨٢) لمجموعة واسعة من التجارب فى عدد من الدول المختلفة يبدو أنه يؤيد هذه الاستنتاجات وهى : إن مشاركة العمال فى صنع القرار قل أن تؤدى إلى خفض الطاقة الإنتاجية ، وفى الكثير جداً من الحالات فإنها ليس لها أى تأثير أو نتائج فى زيادة الطاقة الإنتاجية (انظر أيضاً سيمونز وماريس ١٩٨٣ ؛ ٢٨٥ - ٩٣) .

إلى أى مدى تكون الديمقراطية الداخلية

كثيراً ما يبالغ البعض إلى حد كبير فى تأثير المزيد من التركيبات

الـديمقراطية ، وذلك من الأنصار والخصوم معاً . غير أنه مثلما أحدث إضفاء الديمقراطية على التركيبات الشمولية للملكيات المركزية والدكتاتوريات الحديثة تغييراً فى علاقات النفوذ والسلطة فى حكومات الدول ، فإن هناك ما يدعو للاعتقاد أيضاً بأن إضفاء الديمقراطية على حكم الشركات الحديثة سوف يغير بعمق علاقة النفـوذ والسلطة فى المشروعـات الاقتصـادية . وإن علاقـات حكـام بالنسبـة للمحكومين من النوع الذى أصر عليه الأمريكيون مائتى عام فى الحكومات العامة للدولة سوف تمتد إلى الحكومات الخاصة فى الاقتصاد الآن .

إنه أمر يبالغ فيه كثيراً ، وإن كان من الأخطاء الخطيرة الإقلال من شأن أهمية المؤسسات الديمقراطية فى مجال الدولة . وهو أمر يماثل الإقلال من شأن أهمية المؤسسات الشمولية المشتركة فى الحياة اليومية للشعب العامل . ولاريب أن التركيبات الديمقراطية لم تفلت من « القانون الحديدى » لروبرت ميشيل ، بأن هناك حتميات تنظيمية أوجدت دفعة نحو حكم الخاصة . ولكن قانون ميشيل ليس حديدياً ولا قانوناً . وهو فى أفضل الأحوال اتجاه عام فى المنظمات الإنسـانية . وهو غالباً اتجاه متوازن ــ إذا لم يلغ تماماً ــ نحو الحكم الذاتى الشخصى وللجماعات ، وإبدال القيود الصارمة لحكم الهيئات ذات السلطة والنفوذ ، بقدر من السلطة المشتركة على الأقل . وليس من غير المعقول توقع أن تستجيب الـتركيبـات الـديمقراطية فى حكم مكان العمل لمعايير العملية الديمقراطية ، لا بصورة أسوأ ، ولا أفضل مما فى حكومة الدولة بصورة ملحوظة .

خاتمة

أعتقـد أن الحجـج التى قدمتها فى هذا الفصل أن الاعتراضات الأساسية

على إضفاء الديمقراطية على المشروعات الاقتصادية لا تؤيدها التحليلات والأدلة على نحو كاف . وليس صحيحاً أن مشروعات الحكم الذاتى سوف تنتهك حقاً أعلى للملكية الخاصة . وليس صحيحاً أيضاً أن الافتراضات التى تبرر العملية الديمقراطية فى حكم الدولة لاتنطبق على المشروعات الاقتصادية . كما أنه ليس صحيحاً أن الديمقراطية فى المشروع الاقتصادى ستكون إدعاءاً زائفاً . فإذا كانت تلك الاعتراضات صحيحة ، فإن الدولة التى التزمت بالأهداف التى وصفتها فى الفصل ٣ سوف تختار أن تمد الديمقراطية إلى المشروعات الاقتصادية . وقد يكون الرأى السائد بين شعب مثل هذه الدولة شىء كهذا :

إذا كانت الديمقراطية مبررة فى حكم الدولة ، فإنه يمكن تبريرها أيضاً فى حكم المشروعات الاقتصادية . والأكثر من ذلك ، فإنه إذا لم يكن من المستطاع تبريرها فى حكم المشروعات الاقتصادية ، فإننا لا نرى بالضبط كيف يمكن تبريرها فى حكم الدولة . إذ أن أعضاء أى اتحاد ممن تعتبر الافتراضات الخاصة بالعملية الديمقراطية صحيحة بالنسبة لهم من حقهم حكم أنفسهم بواسطة العملية الديمقراطية . فإذا كانت هذه الافتراضات قد أصبحت ملزمة بيننا كما نعتقد لا بالنسبة لحكومة الدولة فحسب ، بل ومن أجل حكم المشروعات الاقتصادية المحلية أيضاً ، فسيكون لنا إذن الحق لحكم أنفسنا ديمقراطياً داخل مشروعاتنا الاقتصادية . ونحن لا نتوقع بطبيعة الحال أن إدخال العملية الديمقراطية فى حكم المشروعات الاقتصادية سوف يجعلها ديمقراطية بصورة كاملة ، أو أنه سوف يقهر تماماً الاتجاهات نحو حكم الخاصة ، التى تبدو أنها متأصلة فى كل المنظمات الإنسانية الكبرى ، بما فيها حكومة الدولة . ولكننا مثلما أيدنا العملية الديمقراطية فى حكم الدولة رغم العيوب الجوهرية التى نتوقعها فى التطبيق ، فإننا نؤيد العملية الديمقراطية فى حكم المشروعات الاقتصادية رغم العيوب التى نتوقعها فى التطبيق . ومن ثم

فإننـا لا نرى أية أسبـاب مقنعـة عن سبب عدم ممارسـة حقنـا فى العملية الديمقراطية فى حكم المشروعات كما نفعل فعلاً فى حكم الدولة . ونحن نعتزم ممارسة هذا الحق .

٥

الملكيـة ،
والزعامـة ،
والمرحلة الانتقالية

إن الشعب الديمقراطى بالتزامه بنظام مؤسسات الحكم الذاتى سوف يتخذ خطوة هامـة نحـو بلوغ أهـداف المساواة السياسية ، والعدالة ، والكفاءة ، والحـرية سياسياً واقتصـادياً ، وسـوف يستمـر هذا الشعب بطبيعة الحال فى مواجهة مشكلات عديدة لن يحلها هذا التغيير الهيكلى ، أو حتى يصلحها . وهـذه المشكـلات ـ فى أى مجتمـع معقد فى عالم معقد ـ هى بطبيعة الحال تتجاوز نطاق اهتماماتى هنا .

وعـلى سبيل المثـال ، فإنه يبدو من الواضح أن نظام مؤسسـات الحكم الذاتى ، من النوع الذى وصف هنا ، سوف يظل يتطلب أن تمارس الحكومة المركزية سلطة على مسائل هامة عديدة منها : الشئون العسكرية والخارجية ، والسياسية المالية والنقدية ، وضمان اجتماعى ، ورعاية طبية ، وتنظيم العوامل الخـارجية التى ترى أنها ضارة ، بالمقـارنـة مع التكـاليف التـنظيمية (مثـل الإشراف على الأغذية ، والأدوية ، والتلوث الخ . . .) وما إلى ذلك . وقد

يكون من المرغوب فيه أيضاً أن تتبنى الحكومة المركزية وتطبق سياسات تتعلق بالاستثمارات والمدخرات ، والنمو الاقتصادى العام ، ونمو القطاعات أو هبوط أدائها . وأخيراً سوف تحتاج الحكومة إلى ضمان السهولة النسبية لدخول المؤسسات ميدان العمل ، لا من أجل العدالة والإنصاف فحسب ، بل وأيضاً لمنع الاستغلال الاحتكارى للمستهلكين . ومن ثم فإن أى نظام لمؤسسات الحكم الذاتى مهما كان شكل ملكيتها ، لن يحول الحكومة المركزية إلى مجرد حارس ليلى يمارس سياسة منح « حرية العمل » للآخرين . كما أن مثل هذا النظام لن يثبت أنه معادل من الناحية الوظيفية لمجتمع « براود هونيان » [الاشتراكى الفرنسى ومؤسس الفوضوية] الفوضوى القائم على أساس اتحادات مستقلة ذاتياً للعمال ، وأسواق ، وعقود حرة ، أو مجتمع متحلل تماماً إلى كوميونات شيوعية مستقلة ذات اكتفاء ذاتى تام [١] .

غير أن هناك أربع مشكلات وثيقة الصلة بصفة خاصة بالحجة القائلة أن مؤسسات الحكم الذاتى يمكنها أن تقدم إسهاماً ذا شأن لأهداف المجتمع الديمقراطى .

الإنصاف

رغم أن ما يشكل مقياساً سليماً للعدل أو الإنصاف فى توزيع الموارد

---

(١) حتى فى يوغوسلافيا ، أدى انتزاع السيطرة على السياسة المالية والنقدية من الحكومة المركزية إلى تركها بوسائل لا تكفى لمكافحة التضخم والبطالة وعجز التجارة الخارجية ، وحالات انعدام المساواة الفردية والإقليمية فى الثروة والدخول . وقد لاحظ ديرلام وبلامر « إن تعديلات دستور ١٩٧١ جعلت وظائف الحكومة المركزية محدودة للغاية إلى حد أنه سيكون من العسير تخيل أن البروفسور ميلتون فريدمان أو وليم باكلى الصغير سوف يمتنعان عن موافقتهما عليها » (١٩٧٣ ؛ ١٨٦) . [هذه الملاحظة قبل أن تقع التطورات الأخيرة فى يوغوسلافيا] .

الاقتصادية مسألة قابلة للجدل إلى ما لا نهاية ، فإنه سيكون من الصعب للغاية وضع حجة على أساس منطقى بأن التوزيع السائد للثروة والدخل فى الولايات المتحدة يفى بمعايير للعدالة يمكن الدفاع عنها . والواقع أن القليل من الأشخاص يحاولون تبرير عدم المساواة الاقتصادى بأنه أمر عادل . وحتى روبرت نوزيك ، الذى قد يكون صاحب أقوى حجة بين الكتاب الحاليين ضد تدخل الحكومة فى حقوق الملكية الموجودة ، يتجنب بجلاء أن يفعل ذلك . غير أن كثيرين من الأشخاص الذين قد يتفقون على أن التوزيع السائد غير عادل ، سوف يبررونه باعتباره ضرورياً من أجل الكفاءة ، والنمو ، والعمالة الكاملة . وحتى بين الذين يرون أن الدرجة المرتفعة من عدم المساواة السائدة الآن ليست ضرورية تماماً لضمان أداء الأعمال ، سوف يوافق كثيرون على أنه بسبب التبادل بين العدل والكفاءة ، فإن أى إعادة توزيع يمكن تبريرها ستظل غير كافية إلى حد كبير للوفاء بمعايير معقولة للعدالة (أوكون ١٩٧٥) .

وفى اقتصاد مثل الموجود فى الولايات المتحدة فى الوقت الحالى ، لا يبدو أن الأداء الاقتصادى يتطلب التغاضى عن قدر كبير للغاية من عدالة التوزيع . ولكن إذا كان اقتصاد مشروعات الحكم الذاتى ــ كما افترضت للتو ــ وإن لم يكن ذا تنظيم ذاتى تماماً ، سوف يجعل من الأسهل توزيع الدخول والثروة على نطاق أوسع كثيراً فإنه سيكون بذلك أكثر عدالة أيضاً . وبلا ريب ، فإنه إذا كانت كل المشروعات ذات حكم ذاتى ، فإن التوزيع الناتج لن يفى إلى حد معتدل بمقاييس الإنصاف القوية ، وعلى سبيل المثال اقتراح جون رولز بوجوب عدم السماح بأى خروج على قواعد المساواة فى التوزيع إلا إذا أدى ذلك إلى تحسين نصيب من هم أسوأ حظاً (رولز ١٩٧١) . وإذا تبنت الدولة مشروعات الحكم الذاتى كنموذج لها ، فقد يريد شعبها أيضاً أن يتحقق مما إذا كان من الممكن أن يوافق على بعض المبادىء العامة للعدالة فى

التوزيع ، مهما كانت هذه المبادىء قاسية . وفى تطبيق المبادىء ــ بواسطة الضرائب أو التحويلات مثلاً ــ فإنهم سوف يريدون بلا شك بحث المنازعات المحتملة بين عدالة التوزيع وقيم أخرى هامة ، تشمل الكفاءة والنمو . ولكن نظراً لأننى إذا حاولت التوصية هنا بحلول معينة يجب أن تتبناها الدولة أو التنبؤ بحلول عملية يحتمل أن تتبناها ، ستكون حماقة منى ، فإننى لن أفعل ذلك .

والنقطة الهامة هى أن حالات عدم المساواة فى الثروة والدخول فى دول مثل الولايات المتحدة لا تنشأ من التفاوت فى الأجور بين المؤسسات أو بين الصناعات ، بل هى تحدث أساساً بواسطة عاملين : الملكية المركزة إلى حد بعيد للممتلكات ، والمبالغ الضخمة جداً التى تدفع لكبار المسئولين فى الشركات والذين تكون قراراتهم ــ لكل الأسباب العملية ــ مستقلة عن الضوابط الخارجية الفعالة . وبتفريق الدخول عن حق الملكية بصورة أوسع ، وتنظيم مرتبات ومكافآت المديرين ، فإن نظام مشروعات الحكم الذاتى سوف تؤدى إلى توزيع أكثر عدالة للثروة والدخول . وبفرض ضرائب على الشركات الكبيرة لمنع انتقال الثروة عن طريق الميراث ، تستطيع الدولة أن توفر توزيعاً أكثر عدالة لفرص الحياة بين كافة المواطنين .

ومع أن نظام مشروعات الحكم الذاتى لن يكون كافياً لخلق مجتمع عادل تماماً ، فإنه سوف يمكن الدولة من التمتع بقدر من عدالة التوزيع أكبر كثيراً مما يمكن أن يحققه الأمريكيون فى ظل نظامهم الحالى من الرأسمالية المشتركة .

الملكية

كيف ينبغى أن تمتلك مشروعات الحكم الذاتى ؟ هناك أربعة احتمالات وثيقة الصلة بهذا الموضوع بصفة خاصة : الملكية الفردية بواسطة أعضاء

المشروع ، والملكية التعـاونية للمشروع بواسطة كل مستخـدميه ، وملكية الدولة ، أو الملكية بواسطة « المجتمع » .

الملكية الفـردية : فى بعض تعاونيات المنتجين ، يمتلك كل عضو سهماً واحداً فى المؤسسة ، وامتلاك السهم يمنح العامل الحق فى صوت واحد . وهذا الـترتيب يؤيد مبـدأ صوت واحد لشخص واحد ، وهو بالإضافة إلى ميزات أخرى ، يكفل أساساً لسيطرة ديمقراطية على القرارات . وعلى النقيض من المؤسسات التى يمتلك فيها المستخدمون أسهماً بكميات متفاوتة ويكدسون أصـواتـاً تتنـاسب مع الأسهم التى يملكـونها ، فإن ملكية السهم الـواحد عندئذ ، وبالتالى صوت واحد ، تحترم معايير الديمقراطية .

ومع ذلك فإن تعاونيات العمال القائمة على أساس ملكية الأسهم ، كما يقول ديفيد إيلرمان ، قد تواجه معضلة حاسمة ، فإنها إذا لم تنجح مالياً ، فإنها تفلس ، أمـا إذا حققت نجاحاً ، كما كانت تعاونيات خشب الأبلكاش المملوكة للعمال فى شمال غربى المحيط الهادى ــ وهى كذلك إلى حد رائع ــ أصبحت أسهمهـا مرتفعـة القيمـة بحيث أن الأعضاء الجدد المرتقبين كثيراً ما يعجزون عن شق طريقهم إلى داخلها بالشراء [٢] ، فى حين أن الأعضاء الـذين يريدون ترك الشركـة ، وخـاصة عند التقاعد ، سوف يفضلون بيع أسهمهم لصاحب العطاء الأعلى ، وهى عملية قد تؤدى إلى الاستيلاء على الشركـة بواسطة أشخاص غرباء والقضاء على التعاونية (إيلرمان ١٩٨٢ ؛ زفردلنج ١٩٨٠ ؛ ٩٥ - ١٠٤) .

---

(٢) « إن سعر السهم فى أفضل تعاونيات خشب الأبلكاش يمكن أن يصل إلى ما يتراوح بين ٦٠ ألفاً و٨٠ ألف دولار » (إيلرمان ١٩٨٢ ، ١٥) .

وفضلاً عن ذلك فإنه إذا كان ارتفاع قيمة الأسهم فى السوق سوف تحرم انضمام أعضاء جدد مرتقبين فإن التعاونية قد تتقوض بصورة أكثر حدة . ولما كان الأعضاء لا يريدون انخفاض قيمة أسهمهم حتى يجعلوا من الممكن انضمام أعضاء جدد ، فقد لجأت بعض تعاونيات خشب الأبلكاش (مثل الكيبوتزات الاسرائيلية) إلى استخدام عملاء بالأجر ، الذين باعتبارهم ليسوا أعضاء فإنهم يتميزون كمواطنين من الدرجة الثانية فى المشروع (زفردلنج ؛ ١٠٢ - ٣) .

الملكية التعاونية : لعلاج هذه الصعوبة ، وفى نفس الوقت تأكيد الطبيعة التعاونية للمشروع الاقتصادى فقد أكد إيلرمان وآخرون أن العمال فى المؤسسة يجب أن يمتلكوا التعاونية كمجموعة ــ وهو حل تبنته تعاونيات موندراجون فى أسبانيا (توماس ولوجان ١٩٨٢ ؛ ٧ ، ١٤٩ - ٦١ ؛ إيلرمان ١٩٨٢ ، ١٣ - ١٧) . وبمقتضى هذه الخطة ، فإن الحقوق التى تتبع الملكية لا توزع على العمال الأفراد ، ولكنها تصبح حقاً للعمال بصورة جماعية . وكما فى أية وحدة إقليمية ديمقراطية ، فإن حقوق المواطنة لا تتقرر بالملكية بل بالعضوية . ومثلما تؤهل المواطنة فى الدولة الديمقراطية المرء لحقوق كاملة وعلى قدم المساواة كعضو فى نظام الحكم ، ولكنها لا تمنح المرء حق المطالبة بامتلاك سهم فردى فى ثروة البلاد ، فإن التعاونية التى يمتلكها أعضاء المشروع لهم أيضاً حقوق كاملة ومتساوية ، ولكنهم لا يستطيعون المطالبة بسهم فى أصولها ، أو صافى قيمة المؤسسة للتصرف فيه كما يشاءون . وهكذا فإنه بدلاً من الحصول على أسهم فى البورصة قابلة للتحويل ، فإن لكل مواطن فى المشروع الحق فى « حساب داخلى » تخصص له حصة من فائض الإيرادات (بعد الأجور والتكاليف الأخرى) . ومن الممكن أن يطلب من العمال دفع رسم للحصول على العضوية فى التعاونية ، وفى هذه الحالة سوف توجد الرسوم التى يدفعونها توازناً

أولياً فى حساباتهم الداخلية [٣] . وعند إقفال فترة الحساب ، بعد عام مثلاً ، فإن الفائض (أو الخسارة) يقسم إلى حصص ويعتبر ديناً (أو الجانب المدين) للحساب الداخلى لكل مستخدم .

وإذا ازدهرت التعاونية ، فسوف تزداد قيمة الحسابات الداخلية بطبيعة الحال . ورغم أن هذه الأرصدة الحسابية ، على عكس شهادات البورصة ، غير قابلة للتحويل ، فإن للأعضاء عادة الحق فى السحب عليها ، فى حدود معينة لحماية السيولة . ومن ثم فإن المستخدم الذى يرحل أو يتقاعد ، لن يواجه مهمة البحث عن مشترٍ لنصيبه كما هو الحال فى تعاونيات خشب الأبلكاش ، بل سوف يمكنه أن يسحب الرصيد ، ربما خلال عدة سنوات .

ملكية الدولة : هناك بديل آخر ، هو الحل الاشتراكى المألوف لملكية الدولة ، غير أن هذا البديل يثير الشك فيه تاريخ ملكية الدولة فى كل من الفكر الاشتراكى وفى التطبيق . إذ أن الحجج التى قدمها الاشتراكيون وغيرهم لتبرير ملكية الدولة ، تبرر أيضاً بشكل عادى حرمان المؤسسات التى تملكها الدولة من القدر الذى تحتاج إليه مشروعات الحكم الذاتى ، لممارسة الحكم الذاتى . وهكذا فإنه بعد مرور عقد أو أكثر من الجدل حول مدى مشاركة العمال فى الصناعات المؤممة ، رفض حزب العمال البريطانى فى ١٩٤٤ - ٤٥ بصورة قاطعة فكرة أن للعمال الحق فى الاشتراك بصورة مباشرة فى حكم المؤسسات المملوكة للدولة (دال ١٩٤٧) .

ومع ذلك فإنه بينما أخذ تأييد الاشتراكية البيروقراطية فى التضاؤل ، بحث

---

(٣) اعتباراً من ١٩٨٢ كان الرسم فى تعاونيات موندراجون : حوالى ٥٠٠٠ دولار ، مع مقدم حوالى ٢٥٪ ويدفع الباقى بواسطة استقطاعات من الأجور على فترة عامين . وتغطى رسوم الدخول فى المتوسط حوالى ١٠٪ من تكاليف إنشاء الوظيفة (إيلرمان ١٩٨٢ ؛ ١٠) .

بعض الاشتراكيين إمكان الجمع بين ملكية الدولة وسيطرة العمال . ويقترح ديفيد ميللر أنه بعد اكتساب العضوية فى الصناعة ، تستطيع الدولة بعد ذلك أن تؤجر المؤسسات إلى المستخدمين ، الذين يمكنهم عندئذ إدارتها كمشروعات حكم ذاتى (ميللر ١٩٧٧ ، ٤٧٥) . ويرمز هذا الحل ، بين المزايا الأخرى ، إلى الطبيعة العامة للمشروعات الاقتصادية ، على عكس الملكية بواسطة المستخدمين ، سواء بشكل فردى أو تعاونى ، والتى مازالت تحتفظ بنكهة قوية للملكية الخاصة . والآثار الرمزية ليست تافهة بالضرورة ، وإذا افتتح حزب اشتراكى فى دولة ذات تقاليد اشتراكية قوية نسبياً نظاماً لمشروعات الحكم الذاتى ، فإن هذا الحل قد يكون جذاباً .

غير أن لملكية الدولة صعوباتها الخاصة ، فإذا كانت ملكية الدولة رمزية بحتة ـ من ناحية ، فإنها لن تمنح الدولة أية حقوق قانونية أياً كانت ، ولن يكون للحكومة أية سلطة للتدخل المباشر فى أنشطة المؤسسة لحماية مصالح الجمهور أو المصلحة الاشتراكية . ويمكن للحكومة ـ بطبيعة الحال ـ التدخل بواسطة تشريع عام ، ولكن المفروض أنه يمكنها أن تفعل ذلك حتى بدون الملكية الرمزية . فإذا كانت ملكية الدولة ـ من الناحية الأخرى ـ تحمل سلطة قانونية للتدخل المباشر ، فإن استقلال المؤسسة سوف يميل إلى أن يتقوض ، لأنه ليس من المحتمل فى تلك الظروف أن يحترم الالتزام بالسماح للمؤسسات العامة بأن تعمل مستقلة عن الحكومة لفترة طويلة . وإذا سلمنا بالضغوط التشريعية ، والتنفيذية ، والبيروقراطية لحماية المصلحة العامة ، فسيكون من العسير رؤية كيف تتجنب المشروعات أن تصبح ذات طابع سياسى ، وتتحول بشكل جوهرى إلى وكالات حكومية . وقد يثبت فى النهاية بعد ذلك أن ملكية الدولة أبعد ما تكون عن الرمزية ، بينما يصبح الحكم الذاتى كذلك ، وقد ينحرف الحل الذى يستهدف تجنب الاشتراكية البيروقراطية لكى يتجه نحوها بدلاً من ذلك بشكل مطرد .

الملكية الاشتراكية [٤] : وفقاً لأشهر قانون تشريعي للعمل صدر فى فترة ما بعد الحرب فى يوغوسلافيا ، والذى أدمج فيما بعد فى دستور ١٩٦٣ :

« لم تعد الدولة المالك الرسمى لوسائل الإنتاج التى أصبحت « ملكية اشتراكية » وأصبح العمال فى كل مشروع أوصياء فعلاً على هذه الممتلكات التى أصبحت مملوكة ملكية اشتراكية ، والتى سلمت إلى أيديهم فى شكل آلات ومبانى إلخ ، وهم يمارسون وصايتهم من خلال أجهزة منتخبة ، مجالس عمالية ، ومجالس إدارة » .

(روسينو ف. ١٩٧٧ ؛ ٥٨)

ونظراً لأن مستخدمى المؤسسة لا يمتلكون أصولها ، بل يحتفظون بها أمانة للمجتمع ، فهم لا يمكنهم ــ مثلاً ــ بيع الأصول لمصلحتهم الخاصة (ديرلام وبلامر ١٩٧٣ ؛ ٢٢) . ولكن نظراً لأن المجتمع اليوغوسلافى ، كيان ليست لديه وسائل للعمل إلا من خلال مؤسساته المحددة ، فإن كل الحقوق والسلطات والامتيازات التى تصاحب الملكية عادة لابد من أن تخول لمؤسسات معينة ، وهكذا فإن الملكية الاشتراكية لا تستطيع أن تفلت مما يسميه نايدان باسيتش « المعضلة الأساسية للملكية العامة » . . [و] من ثم المعضلة الأساسية للاشتراكية التى تسيطر على السلطة الاقتصادية الكبرى المتمثلة فى الملكية العامة ورؤوس الأموال الاشتراكية (باسيتش وروسينو ف. ٣٢٨) . ومن بين المؤسسات التى تتحدث بشكل رسمى حول هذه المسألة فى

(٤) هناك شكل خاص من الملكية الاشتراكية لم يناقش هنا ، وهى تحدث بواسطة نقابات العمال ، كما هو الحال مع منظمة الهيستدروت الاسرائيلية ، أو بصورة غير مباشرة ، وهى صناديق استثمارات المستخدمين فى السويد .

يوغوسلافيا ، فإن الحزب وحكومة الدولة ــ سواء للاتحاد أو الجمهوريات ــ لهما أهمية حاسمة . ولأن تكوين ، وواجبات ، وسلطة مشروعات الإدارة الذاتية محددة بواسطة التشريع والقانون الدستورى ، فإنه يبدو أن سلطة السيادة على المشروعات تقع بحكم القانون على الدولة ، وعلى زعامة الحزب والدولة بشكل واقعى . ونتيجة لذلك ، فإن ملكية « المجتمع » للمشروعات تكاد تكون رمزية كلية . ولما كان حتى حظر بيع الأصول كلها يطبق بواسطة الدولة ، فهنا أيضاً تعتبر التفرقة بين ملكية الدولة والملكية الاشتراكية أمراً وهمياً (٥) .

غير أنه لما كانت زعامة الحزب والدولة قد أنشئت، منذ عام ١٩٥٠ ، واحتفظا بواحد من أكثر النظم الاقتصادية لامركزية فى العالم ، فقد يتسنى القول بأن يوغوسلافيا تدحض حجتى السابقة عن الديناميكيات المحتملة لملكية الدولة . والأمر المتناقض فى النظام اليوغوسلافى ، هو أن هذا النظام اللامركزى إلى حد غير عادى ، والذى لا يسمح فحسب ، بل ويحقق على الأرجح قدراً من الرقابة الديمقراطية داخل المشروعات الاقتصادية أعلى من أى نظام اقتصادى فى العالم ، قد تم فرضه ، ومازال ينفذ بواسطة نظام غير ديمقراطى . أن يوغوسلافيا بذلك تعتبر صورة منعكسة فى المرآة للدول الغربية الدكتاتورية : فالعملية الديمقراطية فى يوغوسلافيا مطلوبة فى حكم المشروعات الاقتصادية ، ولكنها ليست كذلك فى حكومة الدولة ــ إلى هذا الحد على الأقل . والعملية الديمقراطية فى الدول الديمقراطية مطلوبة فى حكومة الدولة ، ولكنها ليست كذلك فى حكم المشروعات الاقتصادية ، إلى هذا الحد على الأقل .

---

(٥) قد تفرض اعتبارات خاصة بالأعمال أن تباع بعض الأصول ، ولكن ينبغى الاحتفاظ بالمبالغ التى تتحقق لكى يستخدمها المشروع ، فإذا فشل المشروع فقد يتم تصفيته ، ولكن تحت إشراف عام فقط (ديرلام وبلامر ١٩٧٣ ، ٢٢) .

إن الحكم الذاتى الذى فرض فى يوغوسلافيا فى ١٩٥٠ بسبب خليط من الأسباب العملية والأيديولوجية ، قد يكون أصبح راسخاً الآن بحيث لا تستطيع زعامة الحزب والدولة إلغاءه بدون أن تحطم شرعيتها هى ذاتها . ومع ذلك فإنه كما ورد فى سرد مفصل لدنيسون روسينو ف. عن التجربة اليوغوسلافية السريعة التغيير من ١٩٤٨ إلى ١٩٧٤ ، يتكشف أن الدور المسيطر فى تقرير ما سوف تكون عليه الهياكل السياسية والاقتصادية الأساسية فى يوغوسلافيا ، من جانب واحد محتفظ به لزعماء الحزب والدولة ، الذين يعملون عادة داخل وخلال مؤتمرات الحزب . ولاشك أن الجماعات ، والمصالح ، والأيديولوجيات الاشتراكية (داخل القواعد الواسعة للماركسية) والهويات القومية تنعكس غالباً داخل الحزب ، وفى المجالس التشريعية للمحليات ، والأقاليم ، والجمهوريات ، وفى الاتحاد . غير أن زعامة الحزب والدولة لا تسمح قط بمعارضة منظمة لسياساتها ، وبرامجها ، أو للأيديولوجية ، أو تقدم نفسها لمنافسة انتخابية مفتوحة (قارن روسينو ف. ؛ ٢٦١ ؛ ٣٣٠ - ٣٢ ؛ ٣٤٦) .

ويوحى النموذج اليوغوسلافى بثلاثة استنتاجات : الأول أننا لا نستطيع أن نستدل من تجربة يوغوسلافيا أى من ديناميكيات الملكية « الاشتراكية » سوف تكون فى نظام لديه مجموعة الحقوق السياسية ، وجماعات الضغط ، والأحزاب ، والأيديولوجيات ، والمؤسسات التى تتميز بها الدول التى تحكمها أنظمة ذات الحكم المتعدد . ثانياً : أنه لما كانت الحقوق والسلطات ، ومزايا حق الملكية لا يمكن ممارستها بواسطة المجتمع مباشرة ، ولكن يجب أن يعهد بها إلى مؤسسات المجتمع ، فإن الملكية الاشتراكية فى التطبيق تكفل قيام الزعماء الذين يسيطرون على حكومة الدولة بدور هام فى تشكيل مؤسسات الحكم الذاتى . ثالثاً : أن الملكية « الاشتراكية » لا تحل المشكلة آلياً ، أو كما وصف باسيتش ذلك بقوله « كيف يمكن منع الحكم الذاتى من إساءة

استخدام *الملكية الاشتراكية* ويحوسا إلى *ممتلكات جماعة* عن طريق انتزاع حقوق ملكية فعالة بواسطة كادرات محترفة ، أو حتى العمال الذين [يديرونها] » (روسينو ف . ٣٢٨) . وكل وحدة ديمقراطية تعتبر من بعض النواحي « خاصة » فى علاقتها بالوحدات الأخرى ، حتى أكثر الوحدات شمولاً . ولما كانت الوحدة الاقتصادية تحكم بواسطة عمالها إلى هذا الحد فإنها لا يمكن أن تحكم بواسطة آخرين . وهكذا تحولت « الملكية الاشتراكية » فى يوغوسلافيا بشكل فعال إلى ملكية تعاونية للعمال فى الوحدة الخاصة . فإلى أى حد سوف تغير الأمور بعد ذلك بالفعل ، إذا كان على الدستور اليوغوسلافى أن يوصى بالملكية التعاونية بدلاً من الملكية الاشتراكية للكيانات الاقتصادية ؟

مزايا الملكية التعاونية : تتجنب الملكية التعاونية المشكلات التى تثور من الحاجة إلى التخلص من الأسهم المملوكة فردياً ، كما حدث فى تعاونيات خشب الأبلكاش . غير أنها مثل الملكيات الفردية تكفل مزيداً من الحماية لاستقلال المؤسسة ضد السيطرة البيروقراطية بواسطة الدولة أكثر مما تكفله الدولة ، أو « الملكية الاشتراكية » فى أغلب الاحتمالات .

إن ملكية الدولة والملكية الاشتراكية ضخمت مشكلة إضافية قل أن تواجه صراحة وهى : ما الذى يشكل كياناً يلائم الحكم الذاتى ؟ وبعيداً تماماً عن مسألة ديمقراطية مكان العمل ، فإن مشكلة الوحدة فى النظرية الديمقراطية بوجه عام مشكلة جسيمة فعلاً . والواقع أنها قد لا تسلِّم بأى حل نظرى مرضٍ (دال ١٩٨٣) . وعلى أية حال فإنه ينبغى مواجهة المشكلة إذا أريد أن تكون المشروعات الاقتصادية ديمقراطية . وبصورة محددة فإنه إذا أريد أن تحكم المشروعات بطريقة ذاتية فما الذى سوف يشكل « مشروعاً » ؟ وإذا كان « مكان العمل » سيكون ديمقراطياً ، فما هو « مكان العمل » ؟ إن أى مشروع للحكم الذاتى يمكن فى الغالب تعريفه بسهولة منذ البداية ، وخاصة إذا كان

قد تحول من مؤسسة موجودة ، كما فى حالات مثل مجموعة فيرمونت للاسبستوس ، وساوث بند للمخارط ، أو شركة صناعات هيات كلارك التى تحولت من قسم « نيو ديبارتشر هيات » لكراسى التحميل بشركة جنرال موتورز .

ولكن لنفترض أن عمالاً معينين داخل مشروع ما طالبوا بالحق فى تشكيل وحدتهم المستقلة ذات الحكم الذاتى ؟ فهل يجب إجابة هذا الطلب آلياً ؟ ولماذا ؟ ألا يجب أن يستجيب طلبهم لمعايير معينة ؟ وإذا كان الأمر كذلك ، فما هى هذه المعايير ؟ ولنتصور أن وحدة فى تعاونيات ويدجيت للمنتجين تصنع الأدوات المعدنية لتعاونيات ويدجيت ذات إنتاج مكثف لرأس المال . وكان العمال فى وحدة الأدوات المعدنية يريدون تكوين تعاونية مستقلة للأدوات المعدنية ، والأهم من ذلك أنهم يريدون أيضاً أن تكون لهم سيطرة كاملة على الآلات والمعدات التى تصنع الأدوات المعدنية . فهل يكون لهم الحق بشكل آلى فى المطالبة بالمعدات الإنتاجية فى تعاونيات ويدجيت لاستخدامهم الخاص ؟ أم أنهم يجب أن يدفعوا مقابلها من إيراداتهم الخاصة مثلاً ؟

إن المعايير للوحدة المناسبة ، بمقتضى ملكية الدولة أو الملكية الاشتراكية ، يجب أن يضعها القانون وتطبقها الدولة ، ويجب بالتأكيد أن يقرر المجلس القومى للعلاقات العمالية ما الذى يشكل وحدة مناسبة من أجل المساومة الجماعية . وفى يوغوسلافيا فإن دستور ١٩٧٤ قد :

« دمر فى الواقع المشروع كما كان يوجد منذ ١٩٥٠ ، مكملاً التطور التدريجى « لوحدات العمل » التى أنشئت فى أواخر الخمسينيات ، ومنذ ١٩٧١ أطلق عليها اسم « المنظمات الأساسية للعمال المتحدين » ، فى الكيان القانونى المركزى للنظام الاقتصادى . وأصبح صافى الدخل من الأنشطة الاقتصادية الآن دخلاً للمنظمات الأساسية للعمال المتحدين ، حيث يجرى استخدامه وتوزيعه ــ مع استثناءات قليلة ــ تحت الرقابة الكلية للمنظمات ، وليس للمشروع أى دخل خاص به » .

(روسينو ف . ٣٢٨ - ٢٩)

ومع وجود المجلس القومى للعلاقات العمالية ، ووحدة المساومة الجماعية ، لم يعد تحديد ما يشكل الكيان الاقتصادى المناسب للحكم الذاتى أمراً بعيداً عن الحل العملى باعتباره عملاً صعباً وشاقاً : وكان على المجلس القومى للعلاقات العمالية أن يؤسس هيئة واسعة ضخمة لقانون السوابق والأحكام القضائية بشأن موضوع وحدة المساومة المناسبة .

وتقدم الملكية التعاونية إمكانية حل أقل شرعية للمشكلة . ولنفترض أن أية مجموعة من العمال سيكون لها الحق قانونياً فى أن تصبح تعاونية مستقلة ذات حكم ذاتى ، على شريطة أن فى إمكانهم الحصول على الأصول التى يحتاجونها لعملهم سواء بالشراء ، أو الاستئجار ، أو الإيجار أو أى شىء . وإذا كان العمال فى وحدة للأدوات المعدنية على سبيل المثال ، يمكنهم ترتيب شراء معدات الإنتاج التى هم فى حاجة إليها من تعاونيات ويدجيت بواسطة قروض طويلة الأجل تسدد من فائض الإيرادات (كما حدث بمقتضى صفقة « مشروعات ملكية أسهم المستخدمين » المالية لشركة راث باكنج ، وصناعات هيات كلارك وغيرهما) فإنه سيكون لهم الحق فى عمل ذلك . وقد تتعاقد أية تعاونية مستقلة للأدوات المعدنية لتوريد أجزاء الآلات لتعاونيات ويدجيت تماماً مثلما تعاقدت هيات كلارك لتوريد كراسى التحميل لشركة جنرال موتورز . وهكذا فإنه بمجرد التفاوض حول عقد ، يستطيع الأطراف تسوية مسألة معقدة ، كانت ستتطلب فى ظل ملكية الدولة أو الملكية الاشتراكية إصدار قرار من هيئة تنظيمية للدولة .

رأسمالية أم اشتراكية . إننى أتصور أن هناك بعض الأشخاص الذين لن يعرفوا أى شكل من أشكال الملكية سوف يفضلونه إلى أن يردوا أولاً على سؤال يفترضون أنه سابق على ذلك وهو : هل هى رأسمالية أم اشتراكية ؟

ولكن هل هذا السؤال مهم بصورة جوهرية ؟ إن السؤال الرئيسى بالتأكيد

ليس هو كيف نطلق اسماً على اقتراح ما ، بل هو هل سيساعد ذلك على أن يدرك النـــاس قيمهم الأســاسية ، وإلى أى حد ؟ ولاشــك فى أن بعض الأيديولوجيين سوف يرفضون نظام مشروعات الحكم الذاتى إلا إذا كان من الممكن تصنيفه على أنه رأسمالى ، وآخرون سوف يرفضونه إلا إذا أمكن تصنيفه على أنه اشتراكى . ومع الأسف فإن الإجابة الصحيحة فيما يتعلق بمثل هذه الآراء البسيطة والأيديولوجية المتصلبة ستكون فى حالة الملكية التعاونية هى : إما كلاهما ، أو لا واحد منهما !

وأعضــاء مشروع الحكم الــذاتى فى ظل الملكية التعــاونية ، سوف تنقصهم ــ كأفــراد ــ أغلب الحقــوق التى يعتقــد أنها ضرورية للملكية الخاصة ، كالحق فى الحيازة ، والاستخدام ، والإدارة ، والإيجار ، والبيع ، ونقل الملكية ، والتدمير ، أو نقل أجزاء من المشروع . وبطبيعة الحال فإن حملة الأسهم الأفراد فى مؤسسة خاصة يفتقرون أيضاً إلى تلك الحقوق فيما يتعلق بملكية المؤسســة ، وهم يمتلكون فقط ما يتعلق بأسهمهم الخاصة . أما فى مشروعات الحكم الذاتى ، فإن الأعضاء قد يمتلكون كل هذه الحقوق بصورة جماعية ، ولكنهم لا يمتلكونها بشكل فردى . وبهذا المعنى فإن التعاونية التى تمتلك مشروعاً للحكم الذاتى سوف تكون عامة وخاصة معاً : فهى عامة فى علاقاتها بأعضائها الأفراد ، وهى خاصة فى علاقاتها بغير الأعضاء جميعاً . فإذا كنت عضــواً فإن نصيبــك من الفائض سوف يخصك وحدك ، بمعنى أنك أنت ، وأنت فقط سيكون لك الحق فيه . ولكنك لا تستطيع أن تبيع أو تحول نصيبــك بطريقــة أخــرى ، فنصيبــك سيكون ملكاً شخصياً لك ، إذا جاز القول ، ولكنه ليس ملكيتك الخاصة . ومن ثم فإن نظام الحكم الذاتى ، إذا نظر إليه من منظور واحد ، سوف يبدو شيئاً أشبه بالرأسمالية ، وإذا نظر إليه بمنظور آخر سوف يبدو أكثر شبهاً بالاشتراكية اللامركزية .

وفى محاولــة لوضــع مثل هذا النظام داخل أحد هذين النوعين التقليديين ،

فإن الأمر لن يكون مثمراً كما أعتقد . ولن أكون ــ وأنا أتحدث عن نفسى ــ قلقاً إلى حد كبير إذا اعتبره الرأسماليون شكلاً جديداً من الرأسمالية وأفضل منها ، أو اعتبره الاشتراكيون شكلاً جديداً وأفضل من الاشتراكية . ولكننى أعرف أن الخلافات الكلامية لا يمكن رفضها بمثل هذه الفروسية !

الزعامـة

كانت مسـألـة الزعامة دائماً صعبة بالنسبة للمدافعين عن الديمقراطية ولأصحاب نظرياتها إلى حد لا يقل عن ذلك . وتصوير أى نظام ديمقراطى بلا زعماء هو تحريف واضح لكل التجارب التاريخية ، ولكن وضعهم فى الصورة أكثر إثارة للانزعاج . فالزعماء سواء بالتوضيح ، أو بالتضمين ، أو بمجرد الأمر الواقع ، فإنهم كأفراد يمارسون من النفوذ المباشر على قرارات عديدة أكثر من المواطنين الأفراد العاديين . ومن ثم فإن النفوذ الأعلى للزعماء ، ينتهك معياراً صارمـاً للمسـاواة السياسية . ومع التسليم بنفوذ الزعامة ، والتفسير الدقيق للديمقراطية ، فسوف يجد كثيرون من الأشخاص ما يغريهم بأن يحذوا حذو ميشيلز فى الاستدلال من حتمية عدم المساواة السياسية ، إلى استنتاج لا يتفق مع المقدمات المنطقية ، وهو أنه لا مفر من حكم الخاصة .

ولما كانت الزعامة هى مشكلة العامة فى النظرية والتطبيق الديمقراطى ، فإننا يجب ألا نتوقع ولا نتطلب من مشروعات الحكم الذاتى أن تحل المشكلة بشكل أفضل ، سواء فى النظرية أو التطبيق ، أكثر من أية أنواع أخرى من المنظمات الديمقراطية بما فى ذلك الحكومات المحلية والقومية . ورغم أن بعض الكتـاب حاولـوا تبرير ديمقـراطية مكـان العمل على أنه سيكون أكثر إتاحة للمشـاركة ، وأكثر مساواة ، وأكثر ديمقراطية بوجه عام ، مما أثبتت العملية

الديمقراطية المطبقة على الدولة حتى الآن ، فإن التبرير المقدم فى هذا الكتاب لا يعتمد على مثل هذا الزعم . إذ أن حجتى هى إنه لا داعى كلية لتبرير الحكم الذاتى فى العمل بنتائجه ، إذ أنه ينبغى تبريره باعتباره مسألة حق ، كما هو الحال فى الدولة . وكما أن عيوب العملية الديمقراطية فى حكومة الدولة لا تبرر التخلى عن الديمقراطية من أجل نظام الوصاية ، فإن عيوبها أيضاً فى المشروعات الاقتصادية لن تبرر قبولنا الوصاية باعتبارها أفضل فى حكم المشروعات الاقتصادية .

ومع ذلك فإن القول بأن للشعوب الحق فى حكم أنفسهم ولو كانت العواقب وخيمة أمر لا يبعث على ارتياح كثير : ففى مثل تلك الظروف فإن الشعب قد يفضل ويختار ألا يمارس هذا الحق . ولكن كيف تعرض مشكلة الزعامة نفسها فى مؤسسات الحكم الذاتى ؟ إننى لم اكتشف حتى الآن أى سبب يدعو لأن نتوقع أن تكون مشروعات الحكم الذاتى محكومة بشكل أسوأ من الشركات الأمريكية . وعلى سبيل المثال فإنه عند اختيار كبار المسئولين ، ينبغى أن يكون المستخدمون أكفاء سواء كحملة الأسهم أو كإدارة تعاونية فى المؤسسات التى تتولى فيها السلطة هيئات ذات تسلسل هرمى أو شمولية . وهناك حجج مقنعة بأن المستخدمين فى مشروعات الحكم الذاتى سوف يقومون بعمل أفضل فى اختيار المديرين (وسأعود إلى هذه النقطة بعد قليل) . ولاشك أن كبار المسئولين بسبب مهاراتهم الخاصة وفرصهم ، سوف ينزعون إلى ممارسة مزيد من النفوذ على المسائل أكثر من الأعضاء العاديين ، وبذلك تنتهك مؤسسات الحكم الذاتى معياراً صارماً للمساواة السياسية والعملية الديمقراطية إلى هذا الحد . ولكن هذا هو ما تفعله كل المنظمات الديمقراطية الأخرى بالفعل ، وليس هناك ما يدعو للاعتقاد بأن مشروعات الحكم الذاتى سوف تفى بشروط المعايير الديمقراطية أقل من المنظمات الأخرى ، بما فى ذلك الحكومات المحلية والقومية .

ومع ذلك فإن هذه الاستنتاجات لا تجعل مشكلة الزعامة تختفى على الإطلاق ، وخاصة إن أى اقتراح بنظام مشروعات الحكم الذاتى لابد أن يواجه مسألة الابتكار . كيف يمكن أن تبتكر منتجات جديدة ، وأن يتم تطوير عمليات جديدة ، وتنتج نظماً جديدة ، وكيف تسوقها ؟ كيف تنشأ منظمات اقتصادية جديدة ، سواء كانت مؤسسات ، أو وحدات داخل المؤسسات ، مقاولين من الباطن ، أو ما يعادل المجلس القومى للعلاقات العمالية ؟ تلك هى مهام عملية منظمى العمل ـ أو ما أسماه أحد الكتاب « المقاولة » داخل المؤسسات ـ (الإيكونوميست ١٧ - ٢٣ ؛ أبريل ١٩٨٢ ؛ ٦٨ و٦٧ - ٧٢ بوجه عام) . فكيف يجب أن تؤدى ؟ وطالما ظلت مشروعات الحكم الذاتى جزءاً صغيراً من الاقتصاد ، فإن مهمة الابتكار ، أو تنظيم العمل قد تترك لآخرين ، حتى إذا كان هذا الإهمال لن يبشر بخير لنمو قطاع الحكم الذاتى . أما إذا أريد أن تصبح مشروعات الحكم الذاتى بالشكل المصطلح عليه فإن عليها أن تتولى العمل بنفسها .

وإذا ثبت أن الابتكار مشكلة مستمرة فى اقتصاد مؤسسات الحكم الذاتى ، فإن نظام « تنظيم العمل » يمكن غرسه بعرض حوافز خاصة قصيرة الأجل . فمن ينظم مؤسسة جديدة مثلاً قد يمنح فترة سماح لمدة خمس سنوات أو نحو ذلك ، تعفى المؤسسة خلالها من أية متطلبات للحكم الذاتى . غير أنه فى نهاية فترة السماح سوف يكون على المؤسسة أن تتحول إلى مشروع حكم ذاتى ، ومن الممكن أن يحدث هذا بمقتضى ميثاق قومى عادى .

ومع ذلك فإن هناك ثلاثة أسباب على الأقل للاعتقاد بأن مشروعات الحكم الذاتى يمكن أن تعالج التحدى بنجاح . أولاً : أن الحكم الذاتى قد يكون ملائماً بصفة خاصة للمؤسسات الأصغر حجماً ، فالمؤسسات الصغرى هى منبت الابتكار . ورغم سر وغموض المؤسسة الصناعية العملاقة ، فلا الصناعة ولا الشركة العملاقة يمثلان الحد المتنامى للاقتصاد الحديث .

ومنذ منتصف الستينيات ، خفضت أكبر ألف مؤسسة فى الولايات المتحدة قوتها العاملة ، فى حين أن « أكثر من [صافى] مجموع الوظائف الجديدة فى القطاع الخاص وعددها خمسة عشر مليوناً والتى تم إنشاءها منذ ذلك الحين ، أنشئت فى المؤسسات الصغرى » ــ « وهو أكثر من الإجمالى » لأن عدد الوظائف التى أنشئت خلال الفترة تجاوز صافى الباقى فى نهاية الفترة . وبالإضافة إلى أن « أغلبية الوظائف الزائدة الجديدة ، [كانت] فى أى وقت فى مؤسسات عمرها أقل من خمس سنوات ، رغم أن أكثر من نصف المؤسسات الأمريكية الصغيرة الجديدة اختفت من ميدان الأعمال خلال سنواتها الخمس الأولى » (الإيكونوميست ٦٨) . وفى كل من الولايات المتحدة ، واليابان ، وبريطانيا قامت مؤسسات الصناعة التى بها مائتان أو أكثر من المستخدمين بخفض عمالتها فيما بين ١٩٦٣ و١٩٧٦ ، فى حين أن المؤسسات الصغيرة فى هذه الدول الثلاث زادت نمواً . والواقع أنه حدث فى كل من اليابان والولايات المتحدة أسرع معدل لنمو العمالة فى مؤسسات بها أقل من عشرة مستخدمين . وأكثر من ثلثى المخترعات الهامة فى العالم خلال الخمسين عاماً الماضية تم اكتشافها بواسطة أفراد من دور الأعمال الصغيرة (الإيكونوميست ؛ ٦٧ - ٦٨) .

ثانياً : إن الأسلوب النموذجى للإدارة فى الشركات الأمريكية الكبرى (وكثير من الشركات الصغرى أيضاً) لا تناسب الابتكار والنمو جيداً . والزعامة الاستبدادية فى حكم المؤسسات يعانى من عيوب عملية كثيرة للزعامة الاستبدادية فى حكومة الدولة . ففى أحد الطرفين ، يخنق الزعماء المستبدون الانتقاد ، ويضطهدون الخصوم ، ويعزلون أنفسهم عن المثقفين ، ولما كانت القيود الفعالة على سلطتهم مفتقدة ، فإنهم يتبنون ويتمسكون بسياسات تؤدى إلى الفشل . ومع أن الزعماء فى صناعة السيارات يتمتعون بسلطات أقل كثيراً مما يتمتع به الحكام فى الدول الدكتاتورية ، وأخطاءهم أقل تكلفة إلى حد كبير من أخطاء هؤلاء الحكام ، فإن إصرارهم على بناء سيارات تقليدية كبيرة فى وجه

مؤشرات قوية عن تحول تفضيل المستهلك إلى سيارات أصغر ، كان مماثلاً لحالات فشل أخرى أكثر شهرة للقيادات الدكتاتورية ، مثل كارثة ستالين الزراعية الجماعية ، وغزو هتلر للاتحاد السوفيتى ، وثورة ماو الثقافية ، وإعادة كاسترو إنشاء اقتصاد يعتمد على محصول واحد .

وعلى الطرف الآخر ، هناك زعماء ذوى سلطات ونفوذ قوى ، محرومين من اكتساب فهم أكثر لموارد إنتاجهم الأكثر قيمة ، كالابتكار والنمو ، وهى القوى العاملة التى لديهم . ويسبب ابتعاد الزعامة الدكتاتورية فى المؤسسة ، بالإضافة إلى الطابع البيروقراطى ، والاعتماد على التحليل الفنى ، والإصرار على معايير مجردة للأداء ، والسعى للحصول على أرباح قصيرة الأجل لتحسين سمعة المؤسسة ، وزيادة المرتبات والمكافآت لكبار المسئولين ، فقد أصبحت الإدارة الهرمية التقليدية للمؤسسات الأمريكية وصفاً للاضمحلال الاقتصادى . وعلى العكس فإن الحكم الذاتى سوف يضطر المديرين إلى أن يشغلوا أنفسهم بالفعل ، كما يميل المديرون اليابانيون إلى فعله ، مع الولاء ، والرفاهية ، والطاقة الإنتاجية لمستخدميهم .

لقد بدأ نظامنا الحالى بالكاد استغلال الإمكانيات الكامنة للقوى العاملة من أجل الحصول على الطاقة والقدرة الإبداعية . فإلى أى مدى يقترب من أقصى إسهام ، داخل حدود إنسانية ، سوف يؤدى المستخدم الأمريكى المتوسط عمله ؟ وسواء كان الرقم الفعلى هو ١٪ أم ٢٠٪ فهو بالتأكيد ينقص كثيراً عما هو ممكن ، كما تظهر الفجوة فى الأداء بين العمال ذوى الدوافع الهزيلة ، والعمال ذوى الدوافع العالية فى ألف دراسة . أليس من غير المعقول الاعتقاد بأن الزعامة الديمقراطية سوف تمضى فى مساعدتها لتحقيق هذه الإمكانيات إلى أبعد مما تستطيعه الزعامة الاستبدادية ؟

والسبب الثالث للاعتقاد بأن مشروعات الحكم الذاتى يمكنها التعامل بنجاح مع مشكلة الابتكار ، هو (منظم العمل) قسم البنك التعاونى الذى

أنشأته حركة تعاونيات موندراجون . وكان البنك التعاونى أو (كايا لابورال بوبيولار) مؤسسة مالية ناجحة إلى حد كبير ، حتى أنه أصبح فى أقل من ربع قرن أكبر بنوك أسبانيا الستة والعشرين وله ١٢٥ فرعاً ولديه أكثر من ألف عامل ، ونصف مليون عميل ، كما كانت قدرته على تجميع المدخرات كبيرة ، حتى إنه فى عام ١٩٨٢ بدأت قدرته على الإقراض تتجاوز احتياجات التعاونيات (إيلرمان ١٩٨٢ ؛ ٢١) .

ويقوم بنك (كايا لابورال بوبيولار) بين أنشطة أخرى ، بتقديم قروض مالية للمشروعات التعاونية الجديدة . وتواصل إدارة المنتجات بقسم تنظيم العمل استطلاع الإمكانيات لأسواق ومنتجات جديدة ، وتتجمع « دراسات الجدوى المسبقة » هذه فى « بنك المنتجات » الذى يظل على اتصال بالمراجع السائدة بواسطة المشروعات الجديدة . إن أى مشروع يبدأ بصورة نموذجية بواسطة مجموعة من العمال ، الذين يتصلون ببنك كايا لابورال بوبيولار باقتراح من أجل المنتجات (قد يكون فى بنك المنتجات أو لا يكون) وزعيم أو مدير للترويج مخصصين للعمل مع البنك . ويعمل مدير الترويج مع مستشار فى إدارة المنتجات لإجراء دراسة جدوى لفترة تتراوح بين ١٨ شهراً وعامين ، وربما أعيد النظر فى الأفكار الأصلية للمجموعة فيما يتعلق بمنتج يمكن طرحه فى الأسواق [٦] . فإذا بدا بعد ذلك أن الاقتراح يبشر بالنجاح ، فإن بنك « كايا لابورال بوبيولار » يبرم عقداً مع المجموعة ، وتساعد إدارة الترويج والتوسط بقسم تنظيم العمل المجموعة خلال عملية البدء الشاقة لتعاونيتهم . وقد ثبت أن العملية كانت بفضل توجيه قسم التنظيم ناجحة إلى حد رائع .

---

(٦) فى تقدير إيلرمان : « إن دراسات جدوى تعاونيات موندراجون أكثر تقدماً وثقة بها إلى حد أكبر حتى من أفضل الدراسات التى أخرجها حامل ماجستير فى إدارة الأعمال بأمريكا (١٩٨٢ ؛ ٣٣) .

« وحتى مع وضع الاختلافات الثقافية والاقتصادية فى الاعتبار ، فإن سجل البدء لمائة مؤسسة ، من بينها بعض أكبر المنتجين فى أسبانيا والذى به فشل واحد خلال الخمسة والعشرين عاماً الماضية ، ينبغى أن يعتبر وثبة كمية ، فوق جودة ونوع تنظيم العمل المتمثل فى أمريكا ، حيث يفشل من ٨٠٪ إلى ٩٠٪ من كل الأعمال الجديدة الصغيرة خلال خمس سنوات .

(إيلرمان ١٩٨٢ ، ٤)

الانتقال

إن نظام مشروعات الحكم الذاتى وفقاً للخطوط التى رسمتها هنا سوف تروق ــ كما اعتقد ــ لشعب يلتزم بالمساواة والحرية .

غير أن الشعب الذى يتسم بالحكمة سوف يريد أدلة أكثر اقناعاً من حجج مجردة ، مصحوبة بأمثلة قليلة من النوع الذى عرض هنا . والشعب العملى سوف يريد أن يعرف كيف يتسنى إحداث مثل هذا النظام فى أفضل صورة . والشعب الملتزم بالديمقراطية والحرية السياسية سوف يريد التأكد من أن الانتقال سوف يحترم العملية الديمقراطية ، والحقوق السياسية الأولية .

وهناك احتمالان سيحدثان دون شك لمثل هذا الشعب ، أحدهما سيكون تيسير الاستيلاء على المؤسسة بواسطة المستخدمين ، مما يشكل صعوبة مالية . فعلى سبيل المثال تستطيع وكالات الحكومات المحلية والمركزية مساعدة المرحلة الانتقالية بالقروض ، والضمانات ، وتخفيض أو تأجيل الضرائب . وسوف يكفل التوسع فى عدد مؤسسات الحكم الذاتى الذى تم بهذه الطريقة عندئذ تجربة إضافية ، تقيم بها المزايا والأضرار ، وللإشارة إلى الحاجة لتغييرات فى البنية القياسية ، أو السياسات العامة ، غير أن التجربة ستكون غير متوازنة إلى حد ما ، كما أن الاستيلاء على مؤسسة مفلسة قل أن يكون اختباراً عادلاً

ومن ثم فإنـه سيكـون من المستحب الاضـطلاع بتجربة أكثر قوة وصلاحية بإدخـال حكم ذاتى فى مؤسسات قليلة نموذجية فى صناعات عديدة . وقد تفعل الدولة ذلك ، على سبيل المثال ، بعمليات استيلاء حكومية ، يتبعها بيع المؤسسة إلى مستخدميها وإعادة تكوينها كمشروع حكم ذاتى ، وإنشاء بنك لديه تمويل كاف لمشروعات الحكم الذاتى .

وإذا أكدت تجربة أكثر اتساعاً التقدير الأول ، فإن الدولة تستطيع عندئذ أن تمضى فى التحـرك بمـزيد من الجـرأة . كما أنـه بالاعتماد على المقترحات السويدية والدنمركية مثلاً ، يستطيع المجلس التشريعى إصدار قانون يتطلب وضع نسبة مئوية من الإيرادات أو الأرباح أو الأجور جانباً لكى تستخدم جزئياً فى تمويل البنـك لمشروعـات الحكم الـذاتى ، وجزئياً لإحداث انتقال مطرد لمشروعـات الحكم الـذاتى . وبواسطة الدخول وضرائب التركات ، يمكن تشتيت التركيز الباقى فى الثروات . وبهذه الطريقة تستطيع الدولة فى الوقت المنـاسب وضـع نظام اقتصـادى يؤدى إلى توزيع واسـع للسلطة والموارد الاقتصادية ، وهى تعمل داخل هيكل مستقر نسبياً من القوانين واللوائح ، وتكفل بذلك أساساً اجتماعياً واقتصادياً يتلاءم مع النظام الديمقراطى .

خاتمة

كان توكفيل يعتقد أن المساواة رغم أنها قد تكون مرغوباً فيها فإنها تشكل تهديداً دائماً للحرية ، ولكن إذا كان الحكم الذاتى بوسائل العملية الديمقراطية حقاً أساسياً ولا يقبل التحويل ، وإذا كانت ممارسة هذا الحق غير القابل للتحويل يتطلب بالضرورة عدداً كبيراً من حقوق أكثر خصوصية ، والتى بناء على ذلك أساسية وغير قابلة للتحويل أيضاً ، وإذا كانت مساواة معينة فى الظروف ضرورية للمساواة السياسية التى تستدعيها العملية الديمقراطية ، فإن التعارض ـ إذا كان هناك تعارض ـ لن يكون بين المساواة والحرية . إنما التعارض سيكون بين الحريات الأساسية من نوع خاص ، والحريات التى يتمتع بها الشعب باعتباره حاكماً لنفسه من خلال العملية الديمقراطية ، وبين حريات أخرى من نوع مختلف .

وبين هذه الحريات الأخرى ، الحرية الاقتصادية التى يفهمها الأمريكيون بوجه عام على أنها تشمل حقاً شخصياً غير قابل للتحويل فى الملكية . وعند التطبيق على مشروع اقتصادى ، فإن الملكية تحمل معها حقاً فى حكم المشروع فى نطاق حدود واسعة ، تضعها حكومة الدولة بطبيعة الحال . وبالانتقال من إدارة المزارع والأعمال الصغيرة إلى الشركة الكبيرة ، فإن حقوق الملكية أضفت وضعاً قانونياً وشرعية لحكومات غير ديمقراطية تتدخل بعمق فى حياة أناس كثيرين ، وخاصة حياة أولئك الذين يعملون تحت حكم سلطات تمارس عليهم سيطرة ضئيلة . وهكذا فإن نظام الحكم الذى يراه

الأمريكيون نظاماً لا يمكن احتماله فى حكم الدولة ، أصبح مقبولاً باعتباره أمراً مرغوباً فيه فى المشروعات الاقتصادية .

وقد وضعت هنا مخططاً لشكل بديل من حكم المشروعات الاقتصادية التى تبشر بإزالة ، أو على الأقل ، تقليل هذا التناقض . وسيكون أى نظام من مشروعات الحكم الذاتى جزءاً واحداً من نظام للمساواة وللحريات ، حيث يكون الإثنان فيه ، كما أعتقد أكثر قوة ، إذا أخذ كل شىء فى الاعتبار ، من وجودهما فى نظام من الرأسمالية الاشتراكية . ولكننا لا نستطيع القول بأن كثيرين من الأمريكيين قد يجدون هذا التصور جذاباً ، لأننا نحن الأمريكيون كنا ممزقين دائماً بين تصورين متعارضين عن المجتمع الأمريكى وكيف ينبغى أن يكون . ولكننا لكى نلخصهما بأبسط صورة ، نقول أن أحدهما هو تصور لأول وأعظم محاولة فى العالم لتحقيق الديمقراطية ، والمساواة السياسية ، والحرية السياسية على نطاق قارى ، والآخر تصور لدولة ، تؤدى الحرية غير المقيدة لاكتساب ثروة لا حد لها فيها ، إلى أكبر مجتمع للرخاء فى العالم . وفى الأول تحققت المثل الأمريكية العليا ببلوغ الديمقراطية والمساواة السياسية ، والحقوق السياسية الرئيسية لكل المواطنين فى دولة شاسعة الحجم والتنوع . وفى الثانى تحققت المثل العليا للأمريكيين بحماية الممتلكات والفرص للرفاهية المادية ، وأن يصبح المرء غنياً . ويعتبر الحق فى الحكم الذاتى فى التصور الأول ، من بين أكثر الحقوق الإنسانية جميعاً جوهرية ، فإذا تعارض معها فإنه يكون أعلى من حق الملكية . أما فى الثانى ، فإن الملكية هى الحق الأعلى ، والحكم الذاتى حقاً ثانوياً .

إننا كشعب ، منقسمون بين أنفسنا بقوة التزامنا بهذه المثل العليا المتعارضة ، وكثيرون من الأمريكيين منقسمين داخل أنفسهم ، ولا أستطيع القول عما إذا كان أى شعب بمثل هذا الانقسام ، يمتلك ثبات الهدف ، ووضوح الرؤية ، لكى يؤكد على أولوية الديمقراطية ، والمساواة

السياسية ، والحقوق السياسية الضرورية للحكم الذاتى ، على حقوق الملكية الـراسخـة ، وعـدم المسـاواة الاقتصادية ، والسلطة غير الديمقراطية داخل المشروعات المشتركة .

Contents

رقم الإيداع ٥٥٨٤/٩٢
I.S.B.N. 977-5107-47-4



ECONOMIC DEMOCRACY

Robert A. Dahl

هــذا الكتـاب

إن كثيرين من واضعى الدستور ، كان يثير قلقهم احتمال أن تؤدى الديمقراطية ، والمساواة السياسية ، وحكم الأغلبية ، بل والحرية السياسية ذاتها إلى تعريض حقوق أصحاب الأملاك للخطر في الحفاظ على ممتلكاتهم واستخدامها كما يشاءون . وبهذا المعنى . كان المعتقد أن الديمقراطية خطر على الحرية الاقتصادية ، وخاصة ذلك النوع من الحرية الذى كان يمثله الحق في التملك . وهـذا التعارض بين الديمقراطية والملكية ، مثل التعارض بين المساواة والحرية السياسية ، كان جزءاً من جدل قديم . حيث كانت المساواة بين المواطنين يمكن أن تعرض الحرية للخطر . أما في الواقع الجديد ، فقد ساعدت حرية المشروعات المشتركة على خلق هيئة مواطنين على قدر كبير من عدم المساواة في الموارد التى يمكنهم استغلالها في الحياة السياسية . يتناول هذا الكتاب في فصوله الخمس المبررات والمشكلات التى تتعلق بهذه الموضوعات بالتفصيل والإسهاب .



INTERNATIONAL PUB. & DIS HOUSE

CAIRO - EGYPT